



مَجَلَّةُ جَامِعَاتِ الْقُرَى

لِلْعُلُومِ الشَّرِيعَةِ وَالدراسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

العدد (٦٩)

ربيع الآخر ١٤٣٨هـ / يناير ٢٠١٧م

الجزء الثاني

رقم الإيداع ١٤٣٣/٢٥٥ تاريخ ١٥/٩/١٤٣٣هـ / ردمد ٤٦٤٣-١٦٥٨

قواعد النشر

١- تُقبل الأعمال المقدمة للنشر في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية حسب المواصفات التالية:

- أ. يقدم صاحب البحث أربع نسخ ورقية، ونسخة واحدة على أسطوانة ممغنطة (CD).
- ب. يطبع البحث على برنامج Microsoft Word بالخط العربي التقليدي Traditional Arabic بنط ١٦ بمسافتين على وجه واحد، مقاس A4 (٢١ X ٢٩,٧ سم)، بما لا يزيد حجم البحث عن أربعين صفحة، بما فيها المراجع والملاحق والجداول.
- ج. ترقم صفحات البحث ترقيماً متسلسلاً، بما في ذلك الجداول والأشكال وقائمة المراجع، وتطبع الجداول والصور والأشكال واللوحات على صفحات مستقلة، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن، وتكون الهوامش مكتوبة بطريقة آلية وليست يدوية.
- د. يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية لجميع الأبحاث، بما لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة.
- هـ. يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة، مع إرفاق نسخة موجزة من سيرته الذاتية، وتعد خطي موقع من الباحث/ الباحثين بعدم نشر البحث، أو تقديمه للنشر لدى جهات أخرى.
- و. تُرفق أصول الأشكال مرسومة باستخدام أحد برامج الحاسب الآلي ذات العلاقة على أسطوانة ممغنطة (CD).

٢- يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر والصفحة عند الاقتباس المباشر مثلاً (أبو زيد، ١٤٢٥هـ، ص ١٧). وإذا كان هناك مؤلفان، فيذكر الاسم الأخير لهما مثلاً (القحطاني والعدناني، ١٤٢٦هـ، ص ٥٣). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا (القرشي وآخرون، ١٤٢٧هـ، ص ١١٢) وفي حالة الإشارة إلى مصدرين لمؤلفين مختلفين فيشار إليهما هكذا (المكي، ١٤١١هـ؛ المدني، ١٤٠٩هـ)، وفي حالة وجود مصدرين لكاتب واحد في سنة واحدة، فتتم الإشارة إليهما هكذا (المحمدي، ١٤٢٠هـ أ، ١٤٢٠هـ ب).

٤- تعرض المصادر والمراجع في نهاية البحث، على أن ترتب هجائياً، حسب اسم العائلة للمؤلف، ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها، متبوعاً باسم الكتاب أو المقال، ثم رقم الطبعة فاسم الناشر (في حالة الكتاب) أو المجلة (في حالة المقالة)، ثم مكان النشر (في حالة الكتاب) وتاريخ النشر. أما في حالة المقال فيضاف رقم المجلة، أو السنة، والعدد، وأرقام الصفحات.

٥- يمنح الباحث عشر مستلآت من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه عمله. كما تمنح نسخة واحدة من العدد هدية لكاتب المراجعة العلمية، أو التقرير، أو ملخص الرسالة الجامعية.

المراسلات: ترسل جميع الأعمال والاستفسارات مباشرة إلى رئيس تحرير مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية. ص. ب ٧١٥، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

البريد الإلكتروني: E-mail: jll@uqu.edu.edu.sa

حقوق الطبع: تُعبّر المواد المقدمة للنشر عن آراء مؤلفيها، ويتحمل المؤلفون مسؤولية صحة المعلومات ودقة الاستنتاجات. وجميع حقوق الطبع محفوظة للناشر (جامعة أم القرى)، وعند قبول البحث للنشر يتم تحويل ملكية النشر من المؤلف إلى المجلة.

التبادل والإهداء: توجه الطلبات إلى رئيس تحرير المجلة، جامعة أم القرى، ص. ب ٧١٥، مكة المكرمة. الاشتراك السنوي: خمسة وسبعون ريالاً سعودياً أو عشرون دولاراً أمريكياً، بما في ذلك أجور البريد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هيئة الإشراف والتحرير

المشرف العام

معالي مدير الجامعة

د. بكري بن معتوق عساس

نائب المشرف العام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

د. ثامر بن حمدان الحربي

رئيس هيئة التحرير

أ.د. يوسف بن علي الثقفي

هيئة التحرير

| | |
|-------|-------------------------------|
| عضواً | أ.د. عبدالله بن سعيد الغامدي |
| عضواً | أ.د. عبدالله بن مصلح الثمالي |
| عضواً | أ.د. لطف الله بن ملا خوجة |
| عضواً | أ.د. غالب بن محمد الحامضي |
| عضواً | أ.د. أحمد بن قوشتي مخلوف |
| عضواً | د. محمد بن عبدالله الصواط |
| عضواً | أ.د. أفنان بنت محمد التلمساني |
| عضواً | أ.د. وفاء بنت عبدالله المزروع |

المحتويات

أولاً: الحديث:

- الآثار الواردة عن الصحابة في المسح على الجوربين جمع ودراسة
د. سلطان فهد الطبيشي..... ١١ - ٤٨

ثانياً: الفقه وأصوله:

- الآراء الأصولية لابن البنا الحنبلي (ت ٤٧١هـ)
د. صالح بن سليمان بن عبد العزيز الحميد..... ٥١ - ١٦٠

ثالثاً: علوم القرآن الكريم

- أفعال العلم في القرآن الكريم بين حذف مفعولها وتثنيها منزلة اللازم
د. حاتم بن عبد الرحيم بن عبد الكريم آل جلال التميمي..... ١٦٣ - ٢٣٤

رابعاً: التاريخ والحضارة الإسلامية

- خالد القسري حياته وتاريخه (٦٦ - ١٢٠ هـ / ٦٨٦ - ٧٤٣م)
د. بندر بن محمد بن رشيد الهمزاني..... ٢٣٧ - ٢٩٨

أولاً: الحديث

**الأثار الواردة عن الصحابة
في المسح على الجوربين
جمع ودراسة**

إعداد

د. سلطان فهد الطبيشي

أستاذ الحديث المشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية التربية - جامعة الملك سعود

الآثار الواردة عن الصحابة في المسح على الجوربين جمع ودراسة د. سلطان فهد الطبيشي

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله.. أما بعد،،

فإن الصلاة من أعظم أركان الإسلام بعد الشهادتين، وهي أول ما يسأل عنه العبد يوم القيامة، فإن صلحت صلح سائر عمله وإن فسدت فسدت سائر عمله، وللصلاة شروط وأركان لا تصح من دونها.

ومن شروطها التي لا تصح دونها: الطهارة التي تكون بالوضوء، ومن فروض الوضوء غسل القدمين إلى الكعبين هذا هو الأصل، وقد رخص الشرع لمن لبس الخفين أن يمسخ عليهما تيسيراً على الناس، وأما الجوربين فقد وقع خلاف بين أهل العلم في المسح عليهما كما سيأتي.

ومن الأدلة التي استدلت بها المجيزون للمسح على الجوربين بل هي عمدتهم الآثار التي وردت عن الصحابة رضي الله عنهم، وهذا بحث جمعت فيه الآثار الواردة عن الصحابة في المسح على الجوربين وسميته:

"الآثار الواردة عن الصحابة في المسح على الجوربين جمع ودراسة"

وفي هذا البحث سوف أتعرض للآثار الواردة عن الصحابة في المسح على الجوربين، وذلك لأسباب عديدة منها:

- أن هناك اختلافاً بين العلماء في جواز المسح على الجوربين، فما هي أسباب هذا الخلاف؟
- أن من أدلة من أجاز المسح على الجوربين هذه الآثار؛ فكان لا بد من دراستها لمعرفة هل صح منها شيء أم لا؟
- لم أفق على بحث مستقل يجمع كلام أهل العلم في المسح على الجوربين ويجمع الآثار الواردة فيه ويستوعب طرقها والحكم عليها.

الدراسات السابقة:

ذكر أهل العلم أسماء الصحابة الذين ورد عنه المسح على الجوربين، فأول من نص عليها الإمام أحمد، ثم بعده أبو داود في سنته ثم بعدهما ابن المنذر ثم جاء بعدهم البيهقي ثم جاء بعدهم ابن سيد الناس كما سيأتي. وهؤلاء الأئمة ذكروا فقط أسماء الصحابة دون التعرض للحكم على هذه الآثار. ثم خرج هذه الآثار وعزها إلى بعض مصادرها الزيلعي وتكلم على بعض أسانيدها^(١).

ثم وجدت بحثاً في ملتقى أهل الحديث للباحث محمد أمجد البيطار جمع فيه الآثار الواردة عن الصحابة في المسح على الجوربين وحكم على كل أثر بجزم عام وبدون دراسة الأسانيد^(٢)، لكنه صحح بعض الآثار مع أن أسانيدها لا تحمل التصحيح مثل أثر علي رضي الله عنه، وكان حكمه على الآثار بدون دراسة للأسانيد.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من جمع طرق الآثار الواردة عن الصحابة في المسح على الجورين وجمع أقوال أهل النقد فيها مع الموازنة بينها في ضوء منهج النقد عند المحدثين.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة عشر مبحثاً وخاتمة وفهارس فنية.

- مقدمة.
- تمهيد.
- تخريج الآثار الواردة عن الصحابة في المسح على الجورين، وفيه مباحث^(٣):
 - المبحث الأول: تخريج أثر عمر رضي الله عنه والحكم عليه.
 - المبحث الثاني: تخريج أثر علي رضي الله عنه والحكم عليه.
 - المبحث الثالث: تخريج أثر أنس رضي الله عنه والحكم عليه.
 - المبحث الرابع: تخريج أثر البراء بن عازب رضي الله عنه والحكم عليه.
 - المبحث الخامس: تخريج أثر بلال رضي الله عنه والحكم عليه.
 - المبحث السادس: تخريج أثر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه والحكم عليه.
 - المبحث السابع: تخريج أثر سهل بن سعد رضي الله عنه والحكم عليه.
 - المبحث الثامن: تخريج أثر أبي أمامة صُدي بن عجلان رضي الله عنه والحكم عليه.
 - المبحث التاسع: تخريج أثر عبدالله بن عمر رضي الله عنه والحكم عليه.
 - المبحث العاشر: تخريج أثر عبدالله بن مسعود رضي الله عنه والحكم عليه.

- المبحث الحادي عشر: تخريج أثر أبي مسعود عقبة الأنصاري رضي الله عنه والحكم عليه.
- المبحث الثاني عشر: تخريج أثر عمار رضي الله عنه والحكم عليه.
- المبحث الثالث عشر: حكم المسح على الجوربين.
- الخاتمة: وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات.
- فهرس المصادر والمراجع.

وبعد فما كان في هذا البحث من صواب فهو من الله وحده، وما كان فيه من خطأ وزلل فمني ومن الشيطان، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

تمهيد: تعريف الجورب.

قبل البدء في الكلام على المباحث لابد من التعريف بلفظة (الجورب)، وما الفرق بينه وبين الخف؟

قال أبو بكر بن العربي: "الجورب: غشاءان للقدم من صوف يتخذ للدفء"^(٤).

وفي الموسوعة الفقهية عرفوا الجورب بأنه: "هو ما يلبسه الإنسان في قدميه سواء كان مصنوعاً من الصوف أو القطن أو الكتان أو نحو ذلك"^(٥).

والخف: ما يلبس في الرجل من جلد رقيق"^(٦).

فالفرق بين الجورب والخف أن الجورب مصنوع من صوف أو قطن ونحوهما، والخف مصنوع من جلد.

وقد وردت أحاديث وآثار في المسح على الجوربين، فأما الأحاديث فقد روي من حديث المغيرة بن شعبة، وثوبان، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم، وقد صححها بعضها أهل العلم، وتكلم فيها بعضهم"^(٧).

أما الآثار فأول من نص عليها الإمام أحمد كما نقل ذلك عنه حيث قال: "يذكر المسح على الجوربين عن سبعة أو ثمانية من أصحاب رسول الله ﷺ"^(٨).

ثم جاء بعده أبو داود وسمى هؤلاء الصحابة وزاد عليهم فقال: "ومسح على الجوربين: علي ابن أبي طالب، وأبو مسعود"^(٩)، والبراء بن عازب، وأنس بن مالك، وأبو أمامة، وسهل بن سعد، وعمرو بن حريث"^(١٠)، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس^{(١١)(١٢)}.

ثم جاء بعده الحافظ ابن المنذر فقال: "روي إباحة المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ: علي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، وأبي

مسعود، وأنس بن مالك، وابن عمر، والبراء بن عازب، وبلال، وأبي أمامة^(١٣)، وسهل بن سعد^(١٤).

ثم جاء بعدهم البيهقي فقال: "وروي في المسح على الجورين عن أبي أمامة وسهل بن سعد وعمرو بن حريث. قال أبو داود: وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس^(١٥)".

ثم جاء بعدهم ابن سيد الناس وزاد في الرواة من الصحابة: سعد بن أبي وقاص^(١٦).

ونقل ابن القيم ما قاله أبو داود وابن المنذر ثم قال: "فهؤلاء ثلاثة عشر صحابياً. والعمدة في الجواز على هؤلاء رضي الله عنهم، لا على حديث أبي قيس^{(١٧)(١٨)}. مع التنبيه بأنه ذكر طريق عبدالله بن أبي أوفى، وكما سبق فلم أجد له سنداً.

وبإضافة طريق سعد بن أبي وقاص يصبح العدد ثلاثة عشر صحابياً.

تخريج الآثار الواردة عن الصحابة في المسح على الجوربين

المبحث الأول: تخريج أثر عمر رضي الله عنه والحكم عليه.

أثر عمر رضي الله عنه:

روي عن عمر رضي الله عنه أنه توضأ يوم الجمعة ومسح على جوربيه ونعليه.

تخريج الأثر:

أخرجه ابن أبي شيبة فقال: حدثنا وكيع ^(١٩) عن أبي جناب ^(٢٠) عن أبيه ^(٢١) عن جُلَّاس بن عمرو ^(٢٢) أن عمر توضأ يوم الجمعة ومسح على جوربيه ونعليه ^(٢٣).

ورواه العقيلي من طريق أبي نعيم عن أبي جناب يحيى بن حية به إلا أنه جعل بين جُلَّاس، وعمر: ابن عمر ^(٢٤).

وعلق البخاري في تاريخه: عن الحكم بن بشير قال حدثنا عمرو بن أبي قيس أو ابن قيس عن محمد بن جابر عن أبيه: رأى عمر أو ابن عمر يمسح الجوربين ^(٢٥). وذكره أيضاً ابن أبي حاتم معلقاً ^(٢٦).

وأظن هذا الاضطراب من أبي جناب فمرة جعله عن ابن عمر، ومرة عن عمر وهذا بسبب ضعفه، والله أعلم.

الحكم عليه:

الإسناد إلى عمر رضي الله عنه ضعيف في هذا الأثر، والله أعلم.

المبحث الثاني: تخريج أثر علي عليه السلام والحكم عليه.

أثر علي عليه السلام:

روى كعب بن عبد الله قال: "رأيت علياً بال فمسح على جوربيه ونعليه ثم قام يصلي".

تخريج الأثر:

أخرجه عبدالرزاق عن الثوري^(٢٧) عن الزبرقان^(٢٨) عن كعب بن عبد الله^(٢٩) قال: "رأيت علياً بال فمسح على جوربيه ونعليه ثم قام يصلي"^(٣٠).

وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري به^(٣١).

وتابع كعباً:

١. خلّاس بن عمرو، وأخرج طريقه ابن أبي شيبة^(٣٢).

٢. عمرو بن حريث، وأخرج طريقه ابن أبي شيبة^(٣٣) وابن المنذر به نحوه دون ذكر النعلين^(٣٤)، والبيهقي من طريق إسرائيل عن الزبرقان به نحوه^(٣٥).

٣. مالك بن الجون، وأخرج طريقه ابن سعد^(٣٦).

الحكم عليه:

بالنظر إلى السند الذي أخرجه عبدالرزاق فهو سند ضعيف لجهالة كعب، ويشهد له طرق خلّاس بن عمرو وسنده ضعيف، وسند عمرو بن حريث رجاله ثقات، ومالك بن الجون وسنده ضعيف، وأحسنها وأقواها طريقاً طريق عمرو بن حريث، ومجموع هذه الطرق يحدث منها قوة لهذا الأثر، تدل على أن له أصلاً عن علي عليه السلام، والله أعلم.

المبحث الثالث: تخريج أثر أنس رضي الله عنه والحكم عليه.

أثر أنس رضي الله عنه:

روي عن أنس رضي الله عنه أنه كان يمسخ على الجورين.

تخريج الأثر:

أخرجه عبد الرزاق فقال: أخبرنا معمر ^(٣٧) عن قتادة ^(٣٨) عن أنس بن مالك أنه كان يمسخ على الجورين، قال: نعم يمسخ عليهما مثل الخفين ^(٣٩).
وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة ^(٤٠)، وابن المنذر ^(٤١)، والطبراني ^(٤٢).

وتابع قتادة:

١. سعيد بن عبد الله بن ضرار ^(٤٣)، أخرج طريقه ابن أبي شيبة ^(٤٤) والبيهقي ^(٤٥) وقال: ورفع بعض الضعفاء وليس بشيء.

٢. والأزرقي بن قيس، أخرج طريقه الدولابي ^(٤٦). ولفظه "رأيت أنس بن مالك أحدث فغسل وجهه ويديه ومسح على جورين من صوف، فقلت: أتمسح عليهما؟ فقال: إنهما خفان ولكنهما من صوف".

٣. وأبو الطفيل، أخرج طريقه الإمام أحمد في العلل ^(٤٧).

٤. وعاصم الأحول، أخرج طريقه ابن حزم ^(٤٨).

٥. راشد بن نجيح الحماني أخرج طريقه البيهقي ^(٤٩).

الحكم عليه:

طريق عبد الرزاق اسناده صحيح، وصححه الألباني بقوله: "وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين" ^(٥٠). وطريق سعيد بن عبد الله بن ضرار ضعيف. وطريق الأزرقي

بن قيس صحح الشيخ أحمد شاکر إسناده^(٥١). لكن في إسناده سهل بن زياد الطحان قال الذهبي عنه:

صدوق^(٥٢). وطريق أبي الطفيل في سنده أبو رجاء الكلبي فيه ضعف^(٥٣). وطريق عاصم الأحول حكم الدارقطني عليه بأنه وهم وأن الصواب رواية أن أنس مسح على خفيه^(٥٤)، وصحح الألباني طريق عاصم بقوله: "هذا إسناده صحيح على شرطهما"^(٥٥). والصواب ما ذهب إليه الحافظ الدارقطني فالثقات من تلاميذ عاصم روهه بلفظ: المسح على الخفين. وطريق راشد بن نجیح فيه ضعف. فقد صح الإسناد إلى أنس رضي الله عنه في هذا الأثر من طريق قتادة عنه، وله متابعات من أكثر من طريق، والله أعلم.

المبحث الرابع: تخريج أثر البراء بن عازب رضي الله عنه والحكم عليه.

أثر البراء بن عازب رضي الله عنه:

روي عن البراء رضي الله عنه أنه كان يمسح على جوربيه.

تخريج الأثر:

أخرجه عبد الرزاق عن الثوري^(٥٦) عن الأعمش^(٥٧) عن إسماعيل بن رجاء^(٥٨) عن أبيه^(٥٩) قال: "رأيت البراء بن عازب يمسح على جوربيه ونعليه"^(٦٠).

وأخرجه ابن أبي شيبه^(٦١)، وابن المنذر^(٦٢)، والبيهقي^(٦٣) كلهم من طريق الأعمش به.

وروى الطحاوي عن حسين بن نصر^(٦٤) حدثنا أبو نعيم^(٦٥) حدثنا سفيان^(٦٦) عن يحيى بن هانئ^(٦٧) عن رجاء الزبيدي عن البراء أنه كان يمسح على الجوربين والنعلين^(٦٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة عن الثقفى^(٦٩)، عن إسماعيل بن أمية^(٧٠)، قال: بلغني أن البراء بن عازب رضي الله عنه كان لا يرى بالمسح على الجوربين بأساً^(٧١).

الحكم عليه:

طريق عبدالرزاق اسناده صحيح وصححه الألباني بقوله: "وهذا سند صحيح على شرط مسلم"^(٧٢). وطريق الطحاوي إسناده صحيح أيضاً.

وطريق إسماعيل بن أمية فيه انقطاع بين إسماعيل والبراء رضي الله عنه.

فقد صح الأثر عن البراء رضي الله عنه، والله أعلم.

المبحث الخامس: تخريج أثر بلال رضي الله عنه والحكم عليه.

أثر بلال رضي الله عنه:

روي عن بلال رضي الله عنه أنه توضأ ومسح علي جوربيه وخفيه.

تخريج الأثر:

أخرجه ابن المنذر عن أبي أحمد^(٧٣) عن يعلي^(٧٤) ثنا أبو سعد البقال^(٧٥) عن عبدالرحمن بن أبي ليلى^(٧٦) قال: رأيت بلالاً قضي حاجته، ثم توضأ ومسح على جوربيه وخفيه^(٧٧).

الحكم عليه:

الإسناد في هذا الأثر إلى بلال رضي الله عنه ضعيف لضعف أبي سعد البقال، والله أعلم.

المبحث السادس: تخريج أثر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه والحكم عليه.

أثر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه:

روي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه كان لا يرى بأساً بالمسح على الجوريين.

تخريج الأثر:

لم أجد من أخرجه سوى ابن أبي شيبة؛ فقد رواه عن الثقفى، عن إسماعيل بن أمية قال: وبلغني عن سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن المسيب أنهما كانا لا يريان بأساً بالمسح على الجوريين^(٧٨). وسبق الكلام على هذا السند في أثر البراء بن عازب رضي الله عنه السابق، وهذا السند فيه انقطاع بين إسماعيل وسعد رضي الله عنه.

الحكم عليه:

الإسناد في هذا الأثر إلى سعد رضي الله عنه ضعيف لانقطاعه، والله أعلم.

المبحث السابع: تخريج أثر سهل بن سعد رضي الله عنه والحكم عليه.

أثر سهل بن سعد رضي الله عنه:

روي عن سهل بن سعد رضي الله عنه أنه مسح على الجوريين.

تخريج الأثر:

أخرجه ابن أبي شيبة عن زيد بن حُباب^(٧٩)، عن هشام بن سعد^(٨٠)، عن أبي حازم^(٨١)، عن سهل بن سعد؛ أنه مسح على الجوريين^(٨٢).
ورواه ابن المنذر فقال: حدثونا عن بندار^(٨٣) ثنا عبد الرحمن^(٨٤) ثنا هشام بن سعد عن أبي حازم قال: رأيت سهلاً يمسخ علي الجوريين^(٨٥). وهذا فيه ابهام لشيوخه الذين حدثوه.

الحكم عليه:

الإسناد في هذا الأثر إلى سهل رضي الله عنه فيه ضعف لضعف هشام بن سعد، والله أعلم.

المبحث الثامن: تخريج أثر أبي أمامة صدي بن عجلان عليه السلام والحكم عليه.

أثر أبي أمامة عليه السلام:

روي عن أبي أمامة عليه السلام أنه كان يمسخ على الجوربين.

تخريج الأثر:

أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع ^(٨٦)، عن حماد بن سلمة ^(٨٧)، عن أبي غالب ^(٨٨)، قال: رأيت أبا أمامة يمسخ على الجوربين ^(٨٩). ورواه ابن المنذر من طريق حماد بن سلمة به وزاد في متنه "والخفين والعمامة" ^(٩٠).

الحكم عليه:

الإسناد في هذا الأثر إلى أبي أمامة عليه السلام فيه ضعف لأجل حماد بن سلمة وأبي غالب، ومع ذلك حسن سنده الألباني ^(٩١)، والله أعلم.

المبحث التاسع: تخريج أثر ابن عمر عليه السلام والحكم عليه.

أثر ابن عمر عليه السلام:

روي عن ابن عمر عليه السلام أنه كان يمسخ على جوربيه ونعليه.

تخريج الأثر:

أخرجه عبد الرزاق عن الثوري ^(٩٢) عن يحيى بن أبي حية ^(٩٣) عن أبي الجلّاس ^(٩٤) عن ابن عمر أنه كان يمسخ على جوربيه ونعليه ^(٩٥).

ورواه يحيى البكاء^(٩٦) من قول ابن عمر، فقد قال سمعت ابن عمر يقول:
"المسح على الجورين كالمسح على الخفين". أخرجه عبدالرزاق^(٩٧)، وابن أبي شيبة^(٩٨)،
وابن المنذر^(٩٩) من طريق أبي جعفر الرازي^(١٠٠) عن يحيى به.

الحكم عليه:

كلا الإسنادين إلى ابن عمر رضي الله عنه ضعيف في هذا الأثر، والله أعلم.

المبحث العاشر: تخريج أثر عبدالله بن مسعود رضي الله عنه والحكم عليه.

أثر عبدالله بن مسعود رضي الله عنه:

روي عن ابن مسعود رضي الله عنه كان يمسخ على خفيه ويمسح على جوربيه.

تخريج الأثر:

روى عبدالرزاق عن معمر^(١٠١)، عن الأعمش^(١٠٢)، عن إبراهيم^(١٠٣)، أن ابن
مسعود كان يمسخ على خفيه ويمسح على جوربيه^(١٠٤). وهذا السند فيه انقطاع بين
ابراهيم وابن مسعود فهو لم يدرك زمنه.

قوله في هذه الرواية عن (ابن مسعود) خطأ والصواب أن هذه الرواية عن (أبي
مسعود) فقد روى الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن همام بن الحارث^(١٠٥) عن
أبي مسعود كما سيأتي، ولا شك أن رواية الثوري أصح من رواية معمر، فالثوري
مقدم على كل من روى عن الأعمش^(١٠٦)، ورواية معمر عن الأعمش يخطأ فيها
معمر، قال ابن عسكر: سمعت الإمام أحمد يقول: أحاديث معمر عن الأعمش التي
يغلط فيها ليس هو من عبدالرزاق إنما هو من معمر، يعني الغلط^(١٠٧). ولعله وقع فيها
تصحيف أو خطأ.

وكذا وقع عند الطبراني (ابن مسعود) بدلاً من (أبي مسعود) وذلك عندما أخرجه عن إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام بن الحارث، عن ابن مسعود: أنه كان يمسخ على الجوريين، والنعلين^(١٠٨). ولا شك أن هذه الرواية أما أنه وقع فيها خطأ أو تصحيف، والرواية الموجودة في مصنف عبدالرزاق هي الأصل والموجود فيها عن (أبي مسعود) كما سيأتي. الله أعلم.

الحكم عليه:

الإسناد في هذا الأثر إلى ابن مسعود رضي الله عنه ضعيف لانقطاعه، والله أعلم.

المبحث الحادي عشر: تخريج أثر أبي مسعود عقبه الأنصاري رضي الله عنه والحكم عليه.

أثر أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه:

روي عن أبي مسعود رضي الله عنه أنه كان يمسخ على الجوريين.

تخريج الأثر:

أخرجه عبدالرزاق فقال في مصنفه: أخبرنا الثوري^(١٠٩) عن منصور^(١١٠) عن خالد بن سعد^(١١١) قال: "كان أبو مسعود الأنصاري يمسخ على جوريين له - من شعر - ونعليه^(١١٢)".

وأخرجه ابن أبي شيبه عن وكيع عن الثوري^(١١٣)، وأحمد بن حنبل من طريق الثوري^(١١٤)، والبيهقي من طريق شعبة^(١١٥) كلاهما عن منصور به نحوه.

وتابع خالدًا:

١. همام بن الحارث^(١١٦)؛ أخرج طريقه عبدالرزاق^(١١٧)، وابن أبي شيبه^(١١٨)، وابن المنذر^(١١٩).

٢. ويُسير بن عمرو، أخرج طريقه ابن أبي شيبة^(١٢٠).

٣. وأبو وائل: شقيق بن سلمة، أخرج طريقه ابن أبي شيبة^(١٢١).

الحكم عليه:

طريق عبدالرزاق اسناده صحيح، وصحح الألباني إسناده فقال: "صحيح على شرط الشيخين"^(١٢٢). وطريق همام بن الحارث اسناده صحيح أيضاً، وصحح الألباني إسناده^(١٢٣)، وطريق يُسير بن عمرو إسناده ثقات. وكذا طريق أبي وائل. فصح الإسناد بذلك إلى أبي مسعود رضي الله عنه في هذا الأثر من أكثر من طريق، والله أعلم.

المبحث الثاني عشر: تخريج أثر عمار رضي الله عنه والحكم عليه.

أثر عمار رضي الله عنه:

روى مطرف قال: "دخلت على عمار رضي الله عنه فرأيته يتوضأ ويمسح على الجورين".

تخريج الأثر:

أخرجه ابن المنذر فقال: "حدثت عن الدارمي ثنا حسان بن عبد الوارث^(١٢٤) عن أيوب عن يزيد بن مُعَيْقِبِ الْحَرْثِيِّ^(١٢٥) عن مطرف^(١٢٦) قال: "دخلت على عمار فرأيته يتوضأ ويمسح على الجورين"^(١٢٧).

لكن أخرجه ابن أبي شيبة فقال: "حدثنا عفان^(١٢٨) حدثنا عبد الوارث^(١٢٩) حدثنا أيوب السخيتاني^(١٣٠) عن يزيد بن مُعَيْقِبِ عن مطرف قال: "دخلت على عمار فواففته وهو في الخلاء فخرج وتوضأ ومسح على الخفين"^(١٣١).

الحكم عليه:

بالنظر إلى السند الذي أخرجه ابن المنذر فإن فيه انقطاعاً بين ابن المنذر والدارمي، والصواب رواية ابن أبي شيبة والتي فيها المسح على الخفين، والله أعلم.

المبحث الثالث عشر: حكم المسح على الجوربين.

اختلف أهل العلم في جواز المسح على الجوربين على أقوال^(١٣٢):

القول الأول:

ذهب جمع من أهل العلم إلى جواز المسح على الجوربين، روي هذا عن جمع من الصحابة ممن خرجت آثارهم في هذا البحث مثل: علي بن أبي طالب، وابن عمر، وعمار بن ياسر وغيرهم رضي الله عنهم.

ومن التابعين ومن بعدهم: نافع مولى ابن عمر، وعطاء بن أبي رباح في قول، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، والثوري، وابن المبارك، وهو قول الظاهرية.

القول الثاني:

جواز المسح على الجوربين بشرط أن يكون الجوربان ثخينين.

وهو مروى عن سعيد بن المسيب، وهو رأي أحمد بن حنبل، وصاحبها أبا حنيفة: أبو يوسف ومحمد بن الحسن.

القول الثالث:

لا يجوز المسح على الجوربين إلا أن يكونا مجلدين^(١٣٣) وهو قول أبي حنيفة، ومالك في إحدى الروايتين، والشافعي.

القول الرابع:

عدم جواز المسح على الجوربين مطلقاً، وهو مروى عن: مجاهد، وعمرو بن دينار، وعطاء في قول، والأوزاعي، وهو المشهور عن مالك.

أسباب اختلافهم:

حسب ما ظهر لي فإن اختلاف العلماء في حكم المسح على الجوربين يعود
لأمور، منها:

١. الخلاف في ثبوت الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ في المسح عن الجوربين، قال
الحافظ العقيلي: "والرواية في الجوربين فيها لين^(١٣٤)."

وذكر البيهقي حديث المغيرة^(١٣٥) وقال: "وذاك حديث منكر، ضعفه سفيان
الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني
ومسلم بن الحجاج، والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين ويروى عن
جماعة من الصحابة أنهم فعلوه^(١٣٦)". وقد صحح الترمذي حديث المغيرة.

٢. هل يقاس الجورب على الخف أم لا؟ فبعض العلماء يرى أنه لا يأخذ حكم الخف
إلا إذا كان الجورب مجلداً أو منعلاً. وبعضهم يرى أنه يقاس على الخف، وبعضهم
يرى أنه لا يقاس على الخف^(١٣٧). وعلق أحمد شاكر على أثر أنس بن مالك ﷺ
السابق بقوله: "المعنى في حديث أنس أدق، فليس الأمر قياساً للجوربين على
الخفين، بل هو أن الجوربين داخلان في مدلول كلمة الخفين بدلالة الوضع اللغوي
للألفاظ على المعاني، والخفان ليس عليهما موضع خلاف، فالجوربان من مدلول
كلمة (الخفين) فيدخلان فيهما بالدلالة الوضعية اللغوية، وأنس بن مالك صحابي
من أهل اللغة قبل دخول العجمة، واختلاط الألسنة فهو يبين أن معنى الجلد أعم
من أن يكون من الجلد وحده، ولم يأت دليل من الشرع يدل على حصر الخفاف
في التي تكون من الجلد فقط، وقول أنس هذا أقوى حجة ألف مرة من أن يقول
مثله مؤلف من مؤلفي اللغة... الخ^(١٣٨)."

٣. هل قول الصحابي وعمله حجة أم لا؟ الأئمة الأربعة بينهم خلاف في حجية قول
الصحابي^(١٣٩).

قال ابن رشد: "وسبب اختلافهم: اختلافهم في صحة الآثار الواردة عنه -عليه الصلاة والسلام- أنه مسح على الجوربين والنعلين، واختلافهم أيضاً في: هل يقاس على الخف غيره أم هي عبادة لا يقاس عليها ولا يتعدى بها محلها؟ فمن لم يصح عنده الحديث أو لم يبلغه، ومن لم ير القياس على الخف قصر المسح عليه، ومن صح عنده الأثر، أو جوز القياس على الخف أجاز المسح على الجوربين... ولتردد الجوربين المجلدين بين الخف والجورب غير المجلد... (١٤٠)".

القول الراجح:

جواز المسح على الجوربين وذلك لأمر منها:

١. صحة الآثار الواردة عن بعض الصحابة في المسح على الجوربين.
٢. لم يرد عن الصحابة اشتراط أن يكون الجورب مجلداً أو منعلاً.
٣. الجورب مثل الخف ويأخذ أحكامه، قال ابن تيمية: "يجوز المسح على الجوربين إذا كان يمشي فيهما، سواء كانت مجلدة، أو لم تكن في أصح قولي العلماء، ففي السنن أن النبي ﷺ مسح على جوربيه ونعليه، وهذا الحديث إذا لم يثبت فالقياس يقتضي ذلك؛ فإن الفرق بين الجوربين والخفين إنما كون هذا من صوف، وهذا من جلد، ومعلوم أن مثل هذا الفرق غير مؤثر في الشريعة، فلا فرق بين أن يكون جلوداً أو قطناً أو كتاناً أو صوفاً... (١٤١)". والله أعلم.

المختصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول، تأليف: أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنيأوي، الناشر: المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

الخاتمة

وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات، وهي:

أبرز النتائج:

- ١- الآثار الواردة عن الصحابة في المسح على الجوربين ثبت عن أربعة منهم المسح على الجوربين ولم يثبت عن الباقيين.
- ٢- بعض من ذكرت أسماءهم من الصحابة في المسح على الجوربين وردت أسماءهم على سبيل الخطأ أو التصحيف.
- ٣- اجتماع هؤلاء الصحابة على هذا الأمر مما يدل قوته خاصة مع عدم وجود المخالف لهم من الصحابة.
- ٤- قول من قال: أن جواز المسح على الجوربين من مفردات الحنابلة انفردوا به عن بقية المذاهب الأربعة قول غير صحيح فقد وافقهم بعض كبار الحنيفة على القول به بشرط أن يكون الجورب صفيقاً.

التوصيات:

هذه بعض التوصيات التي مرت بي أثناء كتابة البحث منها:

- ١- العناية بموضوع جمع الأحاديث والآثار في موضوع واحد مما له أثر في بيان حجة أصحاب هذا القول.
 - ٢- الاهتمام بتحقيق المؤلفات التي جمعت آثار الصحابة ومن بعدهم لأهميتها.
 - ٣- الاهتمام بعلم علل الحديث؛ فكم أدى عدم الاهتمام بذلك إلى تصحيح أحاديث معلولة صححها بعض المتقدمين والمتأخرين.
- والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامش والتعليقات:

- (١) نصب الراية ١ / ١٨٤ وما بعدها.
- (٢) هذا رابط البحث <http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=66585>.
- (٣) سأرتب هذه المباحث مبتدئاً بالخلفاء الراشدين ثم بقية الصحابة على الحروف الهجائية.
- (٤) عارضة الأحوذني ١ / ١٤٩.
- (٥) الموسوعة الفقهية الكويتية ٣٧ / ٢٧١.
- (٦) المعجم الوسيط ١ / ٢٤٧.
- (٧) ينظر: السنن الكبرى للبيهقي ١ / ٢٨٤، وتنقيح التحقيق لابن عبدالهادي ١ / ٣٤٢، ونصب الراية للزيلعي ١ / ١٥٩، والمسح على الجوربين لجمال الدين القاسمي، وحديث المسح على الجوربين دراسة نقدية لماهر الفحل وغيرها.
- (٨) ينظر: الأوسط لابن المنذر ١ / ٤٦٣، والمغني لابن قدامة ١ / ٣٣١.
- (٩) وفي بعض نسخ سنن أبي داود (ابن مسعود)، وهو خطأ أو تصحيف في النسخة؛ ويؤكد ذلك رواية ابن المنذر، وهذا ما قاله الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لسنن أبي داود ١ / ١١٥ عندما علق على لفظة (وأبو مسعود) فقال: "في أصل (ج): وابن، وهو خطأ، وينظر: نصب الراية ١ / ١٥٩، وشرح العيني على سنن أبي داود ١ / ٣٧٥.
- (١٠) لم أجد من أخرج طريقه.
- (١١) لم أجد من أخرج طريقه.
- (١٢) السنن ١ / ١١٥.
- (١٣) كذا في المطبوع من الأوسط، لكن ما نقله ابن قدامة في المغني ١ / ٣٣١ وابن عبدالهادي في تنقيح التحقيق ١ / ٣٤٦ وابن القيم في تهذيب سنن أبي داود ١ / ٢٧٢ يخالف هذا؛ فقد ذكروا بدلاً عنه (عبد الله بن أبي أوفى) وبعد البحث لم أجد له رواية، ولعل الموجود في المطبوع في الأوسط هو الصواب وهو (أبو أمامة) وروايته موجودة كما سيأتي.

- (١٤) الأوسط ١ / ٤٦٢ .
- (١٥) السنن الكبرى ١ / ٢٨٥ .
- (١٦) ينظر: النفع الشذي شرح جامع الترمذي ٢ / ٣٧٩ .
- (١٧) يعني حديث المغيرة بن شعبة الذي ذكر فيه المسح على الجوربين وقد سبق .
- (١٨) تهذيب سنن أبي داود ١ / ٢٧٢ .
- (١٩) هو: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي - بضم الراء وهمزة ثم مهملة- أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد من كبار التاسعة مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومائة وله سبعون سنة. [التقريب ص ٥٨١].
- (٢٠) هو: يحيى بن أبي حية أبو جَنَاب الكلبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وطاوس وعنه أبو نعيم وجعفر بن عون قال النسائي وغيره ليس بالقوي مات ١٤٧ هـ. [الكاشف ٢ / ٣٦٤].
- (٢١) هو: أبو حية الكلبي والد أبي جَنَاب، مجهول من الرابعة. [التقريب ص ٦٣٥].
- (٢٢) هو: الجُلَّاس بن عمرو بصري ضعيف روى عن ابن عمر. [التقريب ص ١٤٣].
- (٢٣) المصنف ١ / ١٨٨، رقم: ١٩٨٦ .
- (٢٤) الضعفاء الكبير ٢ / ٩٢ .
- (٢٥) التاريخ الكبير ١ / ٥٣ .
- (٢٦) الجرح والتعديل ٧ / ٢٢٠ .
- (٢٧) الثوري هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، مات سنة ١٦١ هـ وله أربع وستون. [التقريب ص ٢٤٤].
- (٢٨) الزبيرقان بن عبد الله الضمري، ثقة من السادسة، مات سنة ١٢٠ هـ. [التقريب ص ٢١٣].
- (٢٩) كعب بن عبد الله العبدي، يعد في الكوفيين، ذكره ابن حبان في الثقات. [ينظر: التاريخ الكبير ٧ / ٢٢٤، والجرح والتعديل ٧ / ٢٢٤، والثقات لابن حبان ٥ / ٣٣٤].

(٣٠) المصنف ١ / ١٩٩، رقم: ٧٧٣.

(٣١) المصنف ١ / ١٨٩، رقم: ١٩٩٧.

(٣٢) المصدر السابق ١ / ١٨٨، رقم: ١٩٩٢، وفي سنده: أبو بكر بن عياش: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، ينظر: [التقريب ص ٦٢٤]. وعبدالله بن سعيد لم أجد له ترجمة.

(٣٣) المصدر السابق ١ / ١٨٩، رقم: ١٩٩٨. فقال: حدثنا وكيع قال حدثنا يزيد بن مردانبة عن الوليد بن سريع عن عمرو بن حريث أن علياً توضعاً ومسح على الجوربين. فوكيع بن الجراح: ثقة حافظ. [التقريب ص ٥٨١]، ويزيد بن مردانبة: ثقة [الكاشف ٢ / ٣٨٩]. والوليد بن سريع: ثقة أيضاً. [الكاشف ٢ / ٣٥١]. وعمرو بن حريث: صحابي صغير. [التقريب ص ٤٢٠].
(٣٤) الأوسط ٢ / ٤٦٢.

(٣٥) السنن الكبرى ١ / ٢٨٥.

(٣٦) الطبقات الكبرى ٦ / ٢٤١. فقال ابن سعد: أخبرنا الفضل بن دكين حدثنا مسعود بن سعد الجعفي عن عمرو بن قيس عن خالد بن سعيد عن مالك بن الجون قال: رأيت علياً جالساً فبال ثم دعا بماء فتوضأ ومسح على الجوربين والنعلين. وفي سنده خالد بن سعيد لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات [الثقات ٦ / ٢٥٥] فهو مجهول.

(٣٧) هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنة ١٥٤هـ وهو ابن ثمان وخمسين سنة، [التقريب ص ٥٤١].

(٣٨) هو: قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي الاعمى الحافظ المفسر، عن عبد الله بن سرجس وأنس، وعنه أيوب وشعبة وأبو عوانة، مات كهلاً ١١٨هـ وقيل ١١٧هـ. [الكاشف ٢ / ١٣٤].

(٣٩) المصنف ١ / ٢٠٠، رقم: ٧٧٩.

(٤٠) المصنف ١ / ١٨٨، رقم: ١٩٩٠.

(٤١) الأوسط ٢ / ٤٦٢.

- (٤٢) المعجم الكبير ١ / ٢٤٤، رقم: ٦٩٠.
- (٤٣) وسعيد هذا قال فيه أبو حاتم الرازي: ليس هو بقوي. الجرح والتعديل ٤ / ٣٦.
- (٤٤) المصنف ١ / ١٨٨، رقم: ١٩٩٤.
- (٤٥) السنن الكبرى ١ / ٢٨٥.
- (٤٦) الكنى والأسماء ٣ / ٥٦١.
- (٤٧) العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٣٧٥.
- (٤٨) المحلى ٢ / ٨٥ .
- (٤٩) السنن الكبرى ١ / ٢٨٥. وفي سنده: راشد بن نجيح الحماني صدوق ربما أخطأ.. [التقريب ص ٢٠٤].
- (٥٠) صحيح سنن أبي داود ١ / ٢٧٩.
- (٥١) ينظر في تعليقه على كتاب المسح على الجوربين للقاسمي ص ١٣.
- (٥٢) قال الذهبي: سهل بن زياد أبو زياد عن أيوب ما ضعفوه وله ترجمة في تاريخ الإسلام. وتعقبه ابن حجر فقال: وفي ثقات ابن حبان: سهل بن زياد من أهل البصرة يروى عن داود بن أبي هند وعنه بشر بن يوسف فالظاهر أنه هو، وقال الأزدي: سهل بن زياد الطحان أبو زياد عن سليمان التيمي وطبقته منكر الحديث. انتهى. وقال الذهبي في تاريخ الإسلام عنه: صدوق. ينظر: ميزان الاعتدال ٢ / ٢٣٧، وتاريخ الإسلام ١٣ / ٢١٧، ولسان الميزان ٣ / ١١٨. وجرح الأزدي يحتاج الى بيان وتفسير لأنه كما قال الذهبي عنه: "وأبو الفتح يسرف في الجرح." وهنا يرجح قول الذهبي عليه.
- (٥٣) قال ابن عدي عنه: أحاديثه غير محفوظة، وقال ابن معين: صويلح، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات لا تحل الرواية عنه، وقال أبو حاتم الرازي: هو صالح ليس بالقوي. [لسان الميزان ٢ / ٤٦٨].
- (٥٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٢ / ١٠٢.
- (٥٥) صحيح سنن أبي داود ١ / ٢٨٠.

- (٥٦) الثوري هو: سفيان بن سعيد، ثقة حافظ، وسبقت ترجمته في أثر علي رضي الله عنه.
- (٥٧) هو: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلّس، من الخامسة مات سنة ١٤٧هـ أو ١٤٨هـ وكان مولده أول سنة ١٦١هـ. [التقريب ص ٢٥٤].
- (٥٨) إسماعيل بن رجاء الزبيدي، عن أوس بن ضَمْعَج وعدة، وعنه شعبة وجماعة، ثقة. [الكاشف ١ / ٢٤٥].
- (٥٩) هو: رجاء بن ربيعة الزبيدي الكوفي عن علي وأبي سعيد وعنه ابنه إسماعيل ويحيى بن هانئ المرادي ثقة. [الكاشف ١ / ٣٩٥].
- (٦٠) المصنف ١ / ٢٠٠، رقم: ٧٧٨.
- (٦١) المصنف ١ / ١٨٩، رقم: ١٩٩٦، لكن بدون لفظة "ونعليه".
- (٦٢) الأوسط ١ / ٤٦٣.
- (٦٣) السنن الكبرى ١ / ٢٨٥.
- (٦٤) الحسين بن نصر بن المearك: أبو علي البغدادي... قال عبدالرحمن بن أبي حاتم عنه: محله الصدق... توفي بمصر يوم الجمعة لأربع وعشرين يوماً خلون من شعبان سنة إحدى وستين ومائتين، وكان ثقة ثبّأ. [مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ١ / ٢١٨].
- (٦٥) هو: الفضل بن دكين الحافظ أبو نعيم الملائي مولى آل طلحة عن الأعمش وزكريا بن أبي زائدة وأمّ وعنه البخاري وعبد وأبو زرعة وأمّ مات ٢١٩هـ في سلخ شعبان بالكوفة. [الكاشف ٢ / ١٢٢].
- (٦٦) هو: الثوري، وسبقت ترجمته.
- (٦٧) يحيى بن هانئ بن عروة المرادي أبو داود الكوفي ثقة من الخامسة... [التقريب ص ٥٩٧].
- (٦٨) شرح مشكل الآثار ١٠ / ٢٤٠.
- (٦٩) هو: عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، من الثامنة، مات سنة ١٩٤هـ عن نحو من ثمانين سنة. [التقريب ص ٣٦٨].

- (٧٠) هو: إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد الاموي، عن أبيه وعكرمة وجماعة، وعنه السفينان وبشر بن المفضل، ثقة له نحو ستين حديثاً، مات ١٣٩ هـ. [الكاشف ١ / ٢٤٤].
- (٧١) المصنف ١ / ١٨٩، رقم: ١٩٩٥.
- (٧٢) صحيح سنن أبي داود ١ / ٢٧٩.
- (٧٣) هو: محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي أبو أحمد الفراء النيسابوري، ثقة عارف، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٧٢ هـ وله خمس وتسعون سنة. [التقريب ص ٢٥٤].
- (٧٤) هو: يعلى بن عبيد الطنافسي أخو عمر ومحمد عن يحيى بن سعيد والاعمش وعنه بن نمير والصاغاني ثقة عابد قال بن معين ثقة إلا في سفیان مات في شوال ٢٠٩ هـ. [الكاشف ٢ / ٣٩٧].
- (٧٥) هو: سعيد بن المرزبان العبسي مولا هم أبو سعد البقال الكوفي الأعور، ضعيف مدلس، مات بعد الأربعين من الخامسة. [التقريب ص ٢٤١].
- (٧٦) عبد الرحمن بن أبي لیلی الأنصاري المدني ثم الكوفي، ثقة من الثانية اختلف في سماعه من عمر، مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين قيل إنه غرق. [التقريب ص ٣٤٩].
- (٧٧) الأوسط ١ / ٤٦٣.
- (٧٨) المصنف ١ / ١٨٩، رقم: ١٩٩٥.
- (٧٩) زيد بن الحُبَاب أبو الحسين العُكَلِي... أصله من خراسان وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوق يخطيء في حديث الثوري، من التاسعة مات سنة ٢٣٠ هـ. [التقريب ص ٢٢٢].
- (٨٠) هشام بن سعد المدني أبو عباد أو أبو سعيد، صدوق له أوهام ورمي بالتشيع، من كبار السابعة، مات سنة ١٦٠ هـ أو قبلها. [التقريب ص ٥٧٢].
- (٨١) هو: سلمة بن دينار الامام أبو حازم المدني الاعرج أحد الاعلام، عن سهل بن سعد وابن المسيب، وعنه مالك وأبو ضمرة، قال ابن خزيمة: ثقة لم يكن في زمانه مثله، توفي ١٤٠ هـ وقيل ١٤٤ هـ. [الكاشف ١ / ٤٥٢].
- (٨٢) المصنف ١ / ١٨٩، رقم: ٢٠٠٢.

- (٨٣) هو: محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري أبو بكر بندار، ثقة من العاشرة، مات سنة ٢٥٢هـ وله بضع وثمانون سنة. [التقريب ص ٤٦٩].
- (٨٤) هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العبدي مولاهم أبو سعيد البصري، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه، من التاسعة، مات سنة ١٩٨هـ وهو بن ثلاث وسبعين سنة. [التقريب ص ٣٥١].
- (٨٥) الأوسط ١ / ٤٦٣.
- (٨٦) وكيع بن الجراح، ثقة حافظ، سبقت ترجمته.
- (٨٧) حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة، من كبار الثامنة، مات سنة ١٦٧هـ. [التقريب ص ١٧٨].
- (٨٨) أبو غالب صاحب أبي أمامة بصري، نزل أصبهان قيل اسمه حزور وقيل سعيد بن الحزور وقيل نافع، صدوق يخطيء من الخامسة. [التقريب ص ٦٦٤].
- (٨٩) المصنف ١ / ١٨٨، رقم: ١٩٩١.
- (٩٠) الأوسط ١ / ٤٦٣.
- (٩١) صحيح سنن أبي داود ١ / ٢٨٠.
- (٩٢) الثوري هو: سفيان بن سعيد، ثقة حافظ، وسبقت ترجمته.
- (٩٣) هو: يحيى بن أبي حية الذي سبقت ترجمته، وهو ضعيف لكثرة تدليسه.
- (٩٤) أبو الجلّاس هو: الجلّاس بن عمرو بصري، ضعيف، وسبقت ترجمته.
- (٩٥) المصنف ١ / ١٩٩، رقم: ٧٧٦.
- (٩٦) يحيى البكاء بصري، عن ابن عمر وأبي العالية، وعنه عبد الوارث وعلي بن عاصم، ضعيف، مات ١٣٠هـ. [الكاشف ٢ / ٣٧٦].
- (٩٧) المصنف ١ / ٢٠٠، رقم: ٧٨٢.
- (٩٨) المصنف ١ / ١٩٠، رقم: ٢٠٠٦.

(٩٩) الأوسط ١ / ٤٦٢ .

(١٠٠) هو: عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان، وأصله من مرو، وكان يتجر إلى الري، صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة، من كبار السابعة، مات في حدود الستين. [التقريب ص ٦٢٩].

(١٠١) معمر بن راشد الأزدي، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة، وسبقت ترجمته.

(١٠٢) هو: سليمان بن مهران الأسدي الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدللس، وسبقت ترجمته.

(١٠٣) هو: ابن يزيد بن قيس ابن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيراً من الخامسة مات دون المائة سنة ست وتسعين وهو ابن خمسين أو نحوها. [التقريب ص ٩٥].

(١٠٤) المصنف ١ / ٢٠٠، رقم: ٧٨١.

(١٠٥) هو: همام بن الحارث بن قيس بن عمرو النخعي الكوفي ثقة عابد من الثانية مات سنة خمس وستين. [التقريب ص ٥٧٤].

(١٠٦) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ٢ / ٧١٥ - ٧٢٠.

(١٠٧) ينظر: المصدر السابق ٢ / ٧٢٠.

(١٠٨) المعجم الكبير ٩ / ٢٥٠، رقم: ٩٢٣٩.

(١٠٩) الثوري هو: سفيان بن سعيد، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، سبقت ترجمته.

(١١٠) هو: منصور بن المعتمر أبو عتاب السلمي من أئمة الكوفة، عن أبي وائل وزيد بن وهب، وعنه شعبة والسفيانان، قال ما كتبت حديثاً قط، ومناقبه حجة، مات ١٣٢هـ. [الكاشف ٢ / ٢٩٧].

(١١١) خالد بن سعد الكوفي ثقة من الثانية. [التقريب ص ١٨٨].

(١١٢) المصنف ١ / ١٩٩، رقم: ٧٧٤.

(١١٣) المصنف ١ / ١٨٨، رقم: ١٩٨٤.

(١١٤) العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٢٢٢.

(١١٥) السنن الكبرى / ١ / ٢٨٥.

(١١٦) هو: همام بن الحارث بن قيس النخعي الكوفي ثقة عابد. سبقت ترجمته.

(١١٧) المصنف / ١ / ٢٠٠، رقم: ٧٧٧. فقال: عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن همام بن

الحارث عن أبي مسعود أنه كان يمسخ على الجوربين والنعلين.

(١١٨) المصنف / ١ / ١٨٨، رقم: ١٩٨٣.

(١١٩) الأوسط / ١ / ٤٦٢.

(١٢٠) المصنف / ١ / ١٨٩، رقم: ٢٠٠٠. فقال حدثنا وكيع عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن

يسير بن عمرو قال: رأيت أبا مسعود بال ثم توضأ ومسح على الجوربين. فوكيع ثقة حافظ

وسبقت ترجمته، والأعمش ثقة حافظ يدلّس، وسبقت ترجمته. والمسيب بن رافع ثقة.

[التقريب ص ٥٣٢]. ويسير بن عمرو له رؤية. [التقريب ص ٦٠٧].

(١٢١) المصنف / ١ / ١٨٩، رقم: ١٩٩٩. فقال: حدثنا وكيع قال حدثنا مهدي بن ميمون عن

واصل الأحمد بن أبي وائل عن عقبة بن عمرو أنه توضأ ومسح على الجوربين. فوكيع

ثقة حافظ وسبقت ترجمته، و مهدي بن ميمون ثقة. [التقريب ص ٥٤٨]. وواصل الأحمد

ثقة ثبت. [التقريب ص ٥٧٩]. وشقيق بن سلمة أبو وائل ثقة. [التقريب ص ٢٦٨].

(١٢٢) صحيح سنن أبي داود / ١ / ٢٧٩.

(١٢٣) صحيح سنن أبي داود / ١ / ٢٧٩.

(١٢٤) بحث عن هذا الراوي فلم أجد له ترجمة؛ فقد بحثت في شيوخ الدارمي وتلاميذ أيوب فلم

أجد له ذكراً وليس له ترجمة في كتب الرجال، ولعله وقع تصحيف في هذا الاسم،

والصواب: عن الدارمي عن عفان عن عبد الوارث عن أيوب عنه كما في رواية ابن أبي شيبه.

(١٢٥) هو: يزيد بن مَعْنَق الحرشي من أهل البصرة، يروى عن ابن عمر، روى عنه أيوب

السختياني. [ينظر: التاريخ الكبير ٨ / ٣٦٠، والثقات لابن حبان ٥ / ٥٤٩، والإكمال لابن

ماكولا ٧ / ٢٠٥]. ورواية أيوب عنه تقويه؛ لأن أيوباً لا يحدث إلا عن ثقة عنده، قال أبو

داود: قلت لأحمد: أبو زيد المدني؟ قال: أي شيء يسأل عن رجل روى عنه أيوب. [سؤالات أبي داود ص ٢١٠].

(١٢٦) هو: مطرف بن عبد الله بن الشيخير العامري الحرشي، أبو عبد الله البصري، ثقة عابد فاضل، مات سنة ٩٥ هـ. [ينظر: التقريب ص ٥٣٤].

(١٢٧) الأوسط ١ / ٤٦٣.

(١٢٨) هو: عفان بن مسلم الصفار أبو عثمان الحافظ، عن هشام الدستوائي وهمام والطبقة، وعنه البخاري وإبراهيم الحربي وأبو زرعة وأمم، وكان ثباتاً في أحكام الجرح والتعديل، مات ٢٢٠ هـ. [ينظر: الكاشف ٢ / ٢٧].

(١٢٩) هو: عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي مولاهم البصري التنوري أبو عبيدة الحافظ، عن أيوب وأبي التياح ويحيى البكاء، وعنه ابنه عبد الصمد وأبو معمر المقعد ومسدد، مقرئ فصيح مفوه ثبت صالح لكنه قدرى، مات ١٨٠ هـ. [ينظر: الكاشف ١ / ٦٧٣].

(١٣٠) هو: أيوب ابن أبي تيممة كيسان السخيتاني - بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون - أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون. [ينظر: التقريب ص ١١٧].

(١٣١) المصنف ١ / ١٨٢، رقم: ١٩٢٢.

(١٣٢) ينظر هذه الأقوال في: مصنف عبدالرزاق ١ / ١٩٩، ومصنف ابن أبي شيبة ١ / ١٧١، ومعالم السنن للخطابي ١ / ٥٥، والأوسط لابن المنذر ١ / ٤٦٣، ومختصر اختلاف الفقهاء للطحاوي ١ / ١٣٩، وشرح السنة للبغوي ١ / ٤٥٨، والمحلى لابن حزم ٢ / ٨٤، وبدائع الصنائع للكاساني ١ / ١٠، والاستذكار لابن عبد البر ٢ / ٢٥٤، والمجموع للنووي ١ / ٤٩٩، والمغني لابن قدامة ١ / ٣٣١ وغيرها.

تنبيه: ليس من مقاصد هذا البحث تتبع وتخريج الآثار الواردة عن التابعين، فهذه تحتاج إلى بحث مطول ليس هذا مكانه.

- (١٣٣) (والمجلدين) المجلد: ما جعل الجلد على أعلاه وأسفله. ينظر: حاشية ابن عابدين رد المحتار على الدر المختار ١ / ٢٩١.
- (١٣٤) الضعفاء الكبير ٢ / ٣٢٧.
- (١٣٥) روى أبو داود (رقم الحديث ١٥٩) والترمذي (رقم الحديث ٩٩) وصححه وغيرهما عن أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة: أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوريين والنعلين.
- (١٣٦) معرفة السنن والآثار ٢ / ١٢١.
- (١٣٧) ينظر: المدونة ١ / ١٤٣، ومختصر اختلاف العلماء ١ / ١٣٩.
- (١٣٨) مقدمة أحمد شاكر لرسالة القاسمي: المسح على الجوريين والنعلين ص: ١٥.
- (١٣٩) ينظر: المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول ص ١٨٨.
- (١٤٠) بداية المجتهد ١ / ٢١.
- (١٤١) مجموع الفتاوى ٢١ / ٢١٤.

فهرس المصادر والمراجع

١. الاستذكار، لابن عبد البر، تحقيق سالم عطا وآخر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢. الإكمال، تأليف علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٣. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف - لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، دار طيبة - الرياض - السعودية.
٤. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٥. بداية المجتهد ونهاية المقتصد - لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، تنقيح وتصحيح خالد العطار، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، إشراف مكتب البحوث والدراسات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.
٦. تاريخ الإسلام، للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د بشار عواد دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م، بيروت، لبنان.
٧. التاريخ الكبير - تأليف: الحافظ النقاد شيخ الإسلام جبل الحفظ وإمام الدنيا أبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة، بدون تاريخ.
٨. تقريب التهذيب - للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان.
٩. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق - تأليف: الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالمهدي الحنبلي، تحقيق: الدكتور عامر حسين صبري، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. المكتبة الحديثة - الإمارات العربية المتحدة.

١٠. تهذيب التهذيب - لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ، دار المعارف النظامية - حيدر آباد - الهند.
١١. تهذيب السنن لابن القيم الجوزية، تحقيق أحمد شاكر وآخر، دار المعرفة بيروت، لبنان - ومعه مختصر سنن أبي داود للمنذري ومعالم السنن لخطابي.
١٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال - للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م. مؤسسة الرسالة - بيروت.
١٣. الثقات - لأبن حبان التميمي، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند.
١٤. الجرح والتعديل - للإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ-١٩٥٢م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
١٥. حديث المسح على الجوربين، دراسة نقدية - ماهر ياسين الفحل، موجود في موقع المؤلف الإلكتروني.
١٦. رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) - لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، الناشر: دار الفكر - بيروت، لبنان.
١٧. السنن الكبرى، للبيهقي، دار الفكر، بيروت، لبنان.
١٨. السنن - للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ / ١٩٩٦م، دار الحديث.
١٩. السنن - لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، دار الرسالة العالمية، بيروت - لبنان.
٢٠. سوالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق د زياد محمد منصور الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، المملكة العربية السعودية.

٢١. شرح السنة - للإمام للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت -
٢٢. شرح سنن أبي داود للعيني، تحقيق خالد المصري، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.
٢٣. شرح علل الترمذي - لأبن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن.
٢٤. شرح مشكل الآثار - لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٤٩٤ م، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
٢٥. صحيح أبي داود - للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت.
٢٦. الضعفاء الكبير - تصنيف الحافظ أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٢٧. عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي - للإمام الحافظ ابن العربي المالكي، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
٢٨. العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. دار طيبة - الرياض - السعودية.
٢٩. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، رواية ابنه عبدالله، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
٣٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السنة - للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - المملكة العربية السعودية.

٣١. الكامل في ضعفاء الرجال - تأليف: الإمام الحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٣٢. الكنى والأسماء - تأليف: الشيخ العلامة أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣ - بيروت - لبنان.
٣٣. لسان الميزان - للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ - بيروت - لبنان.
٣٤. المجموع شرح المهذب - للإمام أبي زكريا صبحي الدين بن شرف النووي، دار الفكر، بدون تاريخ.
٣٥. المحلى - لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم. دار الفكر، بدون تاريخ.
٣٦. مختصر اختلاف العلماء - تصنيف أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، اختصار: أبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي، تحقيق: دكتور عبدالله نذير أحمد، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م. دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان.
٣٧. المدونة، لمالك بن أنس بن مالك الأصبجي المدني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٣٨. المسح على الجوربين والنعلين، تأليف علامة الشام محمد جمال الدين القاسمي، قدم له العلامة أحمد محمد شاكر، حققه المحدث ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان.
٣٩. المصنف في الأحاديث والآثار - للإمام الحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، دار التاج - بيروت - لبنان.
٤٠. المصنف - للحافظ الكبير أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ: ١٩٨٣م، المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.
٤١. معالم السنن - لأبي سليمان الخطابي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت - لبنان، بدون تاريخ.

٤٢. المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول، تأليف: أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنيوي، الناشر: المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٤٣. المعجم الكبير - للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، الطبعة الثانية، دار البخاري للنشر، بدون تاريخ.
٤٤. المعجم الوسيط - المؤلف: إبراهيم مصطفى وآخرين، طبعة دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
٤٥. معرفة السنن والآثار، للبيهقي، تحقيق، د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان.
٤٦. الموسوعة الفقهية الكويتية، طبعة ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت.
٤٧. المغني - لموفق الدين وشمس الدين ابن قدامة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. دار الفكر - بيروت - لبنان.
٤٨. مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار - لأبي محمد محمود بن أحمد الحنفى بدر الدين العيني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، مدار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٤٩. نصب الراية لأحاديث الهداية - للإمام الحافظ العلامة جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي، الطبعة الثانية، المجلس العلمي - كراتشي - باكستان، بدون تاريخ.
٥٠. النفع الشذي شرح جامع الترمذي - لابن سيد الناس اليعمري، تحقيق: أبو جابر الأنصاري وآخرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م، دار الصميعي للنشر والتوزيع، - الرياض - السعودية.

ثانياً: الفقه وأصوله

الآراء الأصولية لابن البنا الحنبلي (ت ٤٧١هـ)

إعداد

د. صالح بن سليمان بن عبد العزيز الحميد

الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة أم القرى

الآراء الأصولية لابن البنا الحنبلي (ت ٤٧١هـ) د. صالح بن سليمان بن عبد العزيز الحميد

المستخلص

الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله صلى الله عليه وسلم. وبعد:
فقد جمع البحث الآراء المتناثرة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله البغدادي الحنبلي، الشهير بابن البنا (ت ٤٧١هـ)، من خلال أشهر كتب أصول الفقه الحنابلة، المتداولة بين المتخصصين وطلاب العلم، وبلغت المسائل أربعة وعشرين مسألة، وهي آراء متناثرة في مباحث أصول الفقه المختلفة بدءاً من تاريخ علم الأصول، وانتهاء بمباحث الاجتهاد والتقليد والتعارض، والقصد من هذا البحث إلقاء الضوء على علم من أعلام الحنابلة له آراء أصولية معتبرة، وافق في بعضها أئمة المذهب، وخالفهم في بعضها، وهذا يدل على عقليته المستقلة، وشخصيته الواضحة.

وقد خالف المذهب في ثمان مسائل، وخالف شيخه القاضي في مسألتين.

وختمت البحث بخاتمة حوت على أهم النتائج.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم. أما بعد:

فإن علم أصول الفقه من أجل علوم الشريعة قدرًا، فبواسطته تُستنبط الأحكام، وبقواعده يعرف الحلال من الحرام، فهو العمدة في الاجتهاد والاستنباط، ولذلك جاء اهتمام العلماء به، ومن هؤلاء العلماء أبو علي الحسن بن البنا البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٤٧١هـ، الذي انتشرت آراؤه في كتب أصول الحنابلة، فعلى هذا قررت مستعينًا بالله جمع المسائل الأصولية لهذا العلم من مظان الكتب، وإفرادها في بحث مستقل.

ومن أسباب اختيار آراء ابن البنا الأصولية موضوعًا للبحث ما يأتي:

- ١- إن ابن البنا - رحمه الله - من كبار علماء الحنابلة، فهو من تلاميذ القاضي أبي يعلى - رحمه الله -.
- ٢- إن آراء ابن البنا لم تفرد ببحث مستقل حسب علمي.
- ٣- توضيح آراء ابن البنا الأصولية وتحققها، لاسيما وأنه قد خالف كثيرًا من علماء الحنابلة، وغيرهم من العلماء في بعض المسائل التي سيرد ذكرها خلال هذا البحث.

الدراسات السابقة:

بعد تباعي ومحثي في المظان المحتملة فإنني لم أقف على أية دراسة في هذا الموضوع.

منهجي في البحث:

أولاً: الالتزام بجمع آراء الإمام أبي علي ابن البنا التي نسبت إليه بالبحث عنها في مظان وجودها بطريقة الاستقراء، وقد قمت باستقراء الكتب الآتية:

- ١/ التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب لكلوذاني (ت ٥١٠هـ)
- ٢/ الواضح في أصول الفقه لابن عقيل (ت ٥١٣هـ)
- ٣/ روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة (ت ٦٢٠هـ)
- ٤/ المسودة في أصول الفقه. بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)
- ٥/ شرح مختصر الروضة للطوفي (ت ٧١٦هـ)
- ٦/ قواعد الأصول ومعاقد الفصول لعبد المؤمن البغدادي (ت ٧٣٩هـ)
- ٧/ أصول الفقه لابن مفلح (ت ٧٦٣هـ)
- ٨/ التذكرة في أصول الفقه لبدر الدين المقدسي (ت ٧٧٣هـ)
- ١٠/ سواد الناظر وشقائق الروض الناصر لعلاء الدين الكناني (ت ٧٧٧هـ)
- ١١/ القواعد الفقهية لابن رجب (ت ٧٩٥هـ)
- ١٢/ القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (ت ٨٠٣هـ)
- ١٣/ المختصر في أصول الفقه لابن اللحام (ت ٨٠٣هـ)

١٤ / شرح مختصر أصول الفقه لأبي بكر الجراعي (ت ٨٨٣هـ)

١٥ / التحبير شرح التحرير للمرداوي (ت ٨٨٥هـ)

١٦ / شرح غاية السؤل إلى علم الأصول لابن عبد الهادي الدمشقي (ت ٩٠٩هـ)

١٧ / مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول لابن عبد الهادي الدمشقي (ت ٩٠٩هـ)

١٧ / شرح الكوكب المنير لابن النجار (ت ٩٧٢هـ)

١٨ / المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران (ت ١٣٤٦هـ)

١٩ / نزهة خاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر وجنة المناظر لابن بدران (ت ١٣٤٦هـ)

ومن خلال استقرائي لهذه الكتب لم أجد في بعض الكتب السابقة رأي أصولي لابن البنا وهذه الكتب هي: التمهيد للكلوذاني، والواضح لابن عقيل، وروضة الناظر لابن قدامة، وشرح مختصر الروضة للطوفي، وقواعد الأصول ومعاقد الفصول لعبد المؤمن البغدادي، وسواد الناظر وشقائق الروض الناضر لعلاء الدين الكناني، والقواعد الفقهية لابن رجب.

ثانيا: قمت بتحرير محل النزاع في كل مسألة إن وجد فيها.

ثالثا: قمت بمقارنة آراء ابن البنا مع آراء المذاهب الأخرى بما فيها رأي الحنابلة.

رابعا: أردفت الأقوال بذكر رأي ابن البنا مستقلاً، وذلك في كل مسألة من المسائل التي وردت.

خامساً: أوردت أدلة ابن البنا إن وجدت، أو أدلة من وافقه في الرأي، وليس من منهجي مناقشة الأدلة.

سادساً: ذكرت ثمرة الخلاف في بعض المسائل المهمة.

سابعاً: جعلت عناوين المسائل بناء على رأي ابن البنا الأصولي.

ثامناً: عزوت الأقوال إلى أصحابها، ووثقتها من كتبهم، أو ممن نقلها عنهم إن لم أجدتها في مؤلفاتهم.

تاسعاً: عزوت الآيات إلى سورها.

عاشراً: خرجت الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإن كان في غيرهما فأخرجه من المصادر المسندة أبداً بمسند الإمام أحمد والسنن الأربعة مراعيًا الترتيب الزمني، مع ذكر أقوال أهل الفن في درجة الحديث.

الحادي عشر: ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث، إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام،، والصحابة رضي الله عنهم، والأئمة الأربعة المشهورين رحمهم الله، وأما ما عداهم فأترجم له بذكر الاسم والنسبة والكنية والمكانة العلمية وتاريخ الوفاة، وكتابين من تصانيفه.

الثاني عشر: ترتيب المصادر.

أ/ رتب المصادر الأصولية والفقهية بناء على ترتيب المذاهب المشهورة، ثم رتب مصادر كل مذهب بحسب التسلسل الزمني لوفاة المؤلف.

ب/ المصادر اللغوية، ومصادر التراجم رتبها بحسب التسلسل الزمني لوفاة المؤلف.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة فتشمل: أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: فقد تناولت فيه التعريف بابن البنا: نسبه، وشيوخه، وتلاميذه، وحياته العلمية، وثناء العلماء عليه، ومصنفاته، ووفاته.

المبحث الثاني: ذكرت آراء ابن البنا الأصولية وهي:

المسألة الأولى: وجوب تقديم تعلم أصول الفقه على الفقه.

المسألة الثانية: محل العقل: القلب.

المسألة الثالثة: اتفاق الخلفاء الأربعة إجماع وحجة مع مخالفة مجتهد صحابي.

المسألة الرابعة: الخبر يحدّ.

المسألة الخامسة: خبر الواحد: ما عدا التواتر.

المسألة السادسة: من شروط صحة الرواية العدالة ظاهراً.

المسألة السابعة: عدم قبول رواية مبتدعة الفقهاء.

المسألة الثامنة: يعتبر في الأمر العلو.

المسألة التاسعة: الفعل المتعدي إذا وقع في سياق النفي أو ما في معناه من غير ذكر لمفعوله فإنه لا يعم.

المسألة العاشرة: النص: هو الصريح من اللفظ وإن احتمل غيره.

المسألة الحادية عشرة: القياس: هو رد فرع إلى أصل بعلّة جامعة.

المسألة الثانية عشرة: صحة التعليل بمجرد الاسم اللقب.

المسألة الثالثة عشرة: صحة التعليل بالوصف اللغوي.

المسألة الرابعة عشرة: ينقسم النص على العلة إلى ثلاثة أقسام: صريح، ظاهر، إيماء.

المسألة الخامسة عشرة: التعليل بأنّ المكسورة الهزمة المشددة النون يفيد الإيماء.

المسألة السادسة عشرة: عدم المطالبة بطرد الدليل إلا بعد تسليم ما ادعاه من دلالة البرهان.

المسألة السابعة عشرة: الجدل: هو تردد الكلام بين الخصمين، بطلب كل منهما تصحيح قوله وإبطال قول خصمه.

المسألة الثامنة عشرة: يجوز للمجتهد غير الصحابي تقليد صحابي أرجح، ولا إنكار منهم.

المسألة التاسعة عشرة: يلزم المستفتي العمل بقول المفتي بمجرد فتواه.

المسألة العشرون: إذا اختلفت الفتوى على المستفتي من مفتين أو أكثر فيما يأخذ؟

المسألة الحادية والعشرون: في الترجيح: ما سمع منه ﷺ وكتابه سواء.

المسألة الثانية والعشرون: ترجيح ما فيه معنى ظهر استعماله على ما فيه معنى لم يظهر استعماله.

المسألة الثالثة والعشرون: تقديم مثبت الحد على نافية.

المسألة الرابعة والعشرون: يقدم حديث ما تضمن إصابة النبي ﷺ في الظاهر والباطن على حديث ما تضمن إصابته في الظاهر فقط.

وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها.

فهارس المصادر.

أسأل الله تعالى أن يكون عملي في ميزان حسناتي، وأن يجعله في خدمة العلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم.

**المبحث الأول: التعريف بابن البنا: نسبه، وشيوخه، وتلاميذه،
وحياته العلمية، وثناء العلماء عليه، ومصنفاته، ووفاته.**

التعريف بابن البنا^(١)

(٣٩٦ - ٤٧١ هـ)

نسبه ومولده:

المقرئ المحدث الفقيه الواعظ الزاهد الإمام الحسن بن أحمد بن عبد الله
البغدادي الحنبلي، أبو علي، الشهير بابن البنا. ولد سنة ست وتسعين وثلاثمائة للهجرة.

شيوخه:

قرأ القراءات على: أبي الحسن الحمّامي^(٢)، وأبي بكر محمد بن الحسن بن زياد
النقّاش^(٣)، وعبد الواحد بن أبي هاشم^(٤)، وهبة الله بن جعفر^(٥)، وأبي عيسى بكّار
بن أحمد^(٦)، وجماعة سواهم.

وسمع الحديث من: أبي عمرو بن السّمّك^(٧)، وأبي بكر أحمد بن سلمان
النّجّاد^(٨)، وأحمد بن عثمان بن يحيى الأدمي^(٩)، وأبي سهل بن زياد القطان^(١٠)،
وعلي بن محمد بن الزبير الكوفي^(١١)، وعبد الباقي بن قانع^(١٢)، وخلقٍ غيرهم.

وتفقه أولاً على أبي طاهر ابن العبّاري^(١٣)، ثم على القاضي أبي يعلى^(١٤)
وهو من قدماء أصحابه، وعلق عنه المذهب والخلاف، وتفقه أيضاً على ابن أبي
موسى^(١٥)، وأبي الفضل التّميمي^(١٦).

تلاميذه:

قرأ عليه القرآن جماعة منهم: أبو عبد الله الحسين بن محمد البّارع^(١٧)، وأبو العز
محمد بن الحسن بن بندار القلّانسي^(١٨)، أحمد بن ظفر المغازلي^(١٩).

وسمع منه الحديث آخرون منهم: ولده يحيى^(٢٠) وأحمد^(٢١)، وأبو الحسين ابن الفراء^(٢٢)، وأبو القاسم السمرقندي^(٢٣).

حياته العلمية، وثناء العلماء عليه:

درس الفقه كثيراً، وأفتى زمناً طويلاً، وكان له حلقتان إحداهما: في جامع المنصور، والأخرى: في جامع القصر للفتوى، والوعظ، وقراءة الحديث.

وكان يفتى الفتيا الواسعة، ويفيد المسلمين بالأحاديث، والمجموعات، وما يقربه من السنن، وكان نقي الذهن، جيد القريحة، شديداً على أهل الأهواء.

قال شجاع الدهلي^(٢٤): "كان أحد القراء المجودين، سمعنا منه قطعة من تصانيفه"^(٢٥)

وقال ابن شافع^(٢٦): "كُتبت الحديث عن نحو من ثلاثمائة شيخ، ما رأيت فيهم من كتب بخطه أكثر من ابن البناء...، وكان طاهر الأخلاق، حسن الوجه والشبية، محباً لأهل العلم، مكرماً لهم"^(٢٧)

وقال الدهبي^(٢٨): "تكلّموا فيه بأنواع... قلت: ما تكلم فيه إلا أهل الكلام؛ لكونه كان لهجاً بمخالفتهم، كثير الذم لهم، معنياً بأخبار الصفات"^(٢٩)

وقال القفطي^(٣٠): "كان مشاراً إليه في القراءات، واللغة، والحديث"^(٣١)

مصنفاته:

كان - رحمه الله - من شيوخ الإسلام الفصحاء الفقهاء النبلاء، ويبعد أن يجتمع في شخص من التنفن في العلوم ما اجتمع فيه، وقد جمع من المصنفات في فنون العلم فقهاً، وحديثاً، وفي علم القراءات، والسير، والتواريخ، والسنن، والشروح للفقه، والنحو مجموعاً حسنةً تزيد على ثلاثمائة مجموع.

قال ابن الجَوْزِي^(٣٢): " صنف في كل فن، فحكى عنه أنه قال: صنفت خمسين ومائة مصنف^(٣٣)

وقال القِفْطِي^(٣٤): " حكى عنه أنه قال: صنفت خمسمائة مصنف^(٣٤)

منها:

(شرح الإيضاح لأبي علي)، و (شرح الخرقى) في فقه ابن حنبل، و (طبقات الفقهاء)، و (العباد بمكة)، و (تجريد المذاهب)، و (أدب العالم والمتعلم)، و (مشيخة شيوخه).

وفاته:

مات أبو علي ابن البنا ببغداد في يوم السبت الخامس من رجب سنة إحدى وسبعين وأربعمائة للهجرة عن عمر يناهز خمساً وسبعين سنة، وصلى عليه بجامع القصر، وجامع المدينة، وأم الناس في الصلاة عليه أبو محمد التميمي^(٣٥)، ودفن في مقبرة باب حرب^(٣٦).

المبحث الثاني: الآراء الأصولية لابن البنا الحنبلي

المسألة الأولى: وجوب تقديم تعلم أصول الفقه على الفقه.

تعريف أصول الفقه: القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية. (٣٧)

تعريف الفقه لغة: **الْفِقْهُ فَهْمُ الشَّيْءِ**. (٣٨)

تعريف الفقه اصطلاحاً: العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال. (٣٩)

اختلف العلماء في أيهما يقدم، تعلم علم أصول الفقه، أم تعلم الفقه (الفروع)؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وجوب تقديم معرفة أصول الفقه على الفقه.

ذهب إلى هذا القول: أبو بكر القفال الشاشي^(٤٠) من الشافعية، وابن عقيل^{(٤١)(٤٢)}، وابن أبي موسى، وأبو بكر بن عبدالعزيز^(٤٣)، وأبو البقاء العكبري^(٤٤) من الحنابلة^(٤٥).

القول الثاني: عدم وجوب تقديم تعلم أصول الفقه على الفقه، لكن الأولى تقديم تعلم أصول الفقه على الفقه.

ذهب إلى هذا القول: ابن برهان^(٤٦) من الشافعية، والمرداوي^(٤٧)، وابن النجار^(٤٨) من الحنابلة. **القول الثالث:** وجوب تقديم تعلم الفقه على أصول الفقه.

ذهب إلى هذا القول: القاضي أبو يعلى^(٤٩)، وابن حمدان^(٥٠) من الحنابلة.

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا - رحمه الله - إلى وجوب تقديم تعلم أصول الفقه على الفقه.

قال ابن مفلح^(٥١): "وأوجب ابن البنا، وابن عقيل، وغيرهما تقدم معرفتها"^(٥٢)

وقال ابن اللحام^(٥٣): "وأوجب ابن عقيل، وابن البنا، وغيرهما تقدم معرفتها"^(٥٤)

وبنحوه قال المرادوي^(٥٥)، وابن عبد الهادي^(٥٦).

الدليل:

أن في تعلم علم أصول الفقه تمكيناً من معرفة الفروع، بيان ذلك: أن النص على حكم كل حادثة عينا معدوم، وأن للأحكام أصولاً وفروعاً، وأن الفروع لا تدرك إلّا بأصولها، وأن النتائج لا تعرف حقائقها إلّا بعد تحصيل العلم بمقدماتها، فحق أن يبدأ بالإبانة عن الأصول لتكون سبباً إلى معرفة الفروع.^(٥٧)

محل الخلاف بين القول الأول والثاني:

اختلف العلماء في محل الخلاف في هذه المسألة: هل هو الوجوب، أم الأولوية؟

فحكى ابن حمدان^(٥٨)، والشيخ تقي الدين^(٥٩)، أن الخلاف في الأولوية؛ لأن غالب طلبة العلم من أرباب المذاهب الأربعة، لم نر أحداً منهم، ولا سمعنا أنه اشتغل أولاً إلا في الفقه من غير تكبير من العلماء، ثم يشتغلون بعد ذلك في الأصول، وفي غيرها.

وحكى ابن مفلح أن محل الخلاف في الوجوب.^(٦٠)

قال المرادوي: "إن حملنا كلامهم في الوجوب على الأولوية ارتفع الخلاف"^(٦١)

المسألة الثانية: محل العقل: القلب. (٦٢)

العقل لغة: المنع والحبس، يُقال: عَثِقِلَ لِسَانُهُ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِذَا حُسِرَ عَنِ الْكَلَامِ، أَيْ مُنِعَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ، وَيُقَالُ: عَقَلَهُ عَنْ حَاجَتِهِ يَعْقِلُهُ وَعَقَلَهُ وَتَعَقَّلَهُ وَاعْتَقَلَهُ حَبَسَهُ. (٦٣)

تعريف العقل اصطلاحاً: ما يحصل به الميز بين المعلومات. (٦٤)

اختلف العلماء في محل العقل على ستة أقوال:

القول الأول: إن محل العقل: القلب.

ذهب إلى هذا القول: المالكية^(٦٥)، والشافعية^(٦٦)، وبعض الحنابلة كأبي الحسن التميمي^(٦٧)، والقاضي أبي يعلى^(٦٨)، وابن عقيل^(٦٩)، والأطباء^(٧٠).

القول الثاني: إن محل العقل: الدماغ.

ذهب إلى هذا القول: الحنفية^(٧١)، والإمام أحمد في المشهور عنه^(٧٢)، وقاله الطوفي^(٧٣)، وحكوه عن الفلاسفة^(٧٤).

القول الثالث: إن قلنا: العقل جوهر كان في الرأس، وإلا كان في القلب؛ لأن القلب محل العلوم كلها، ذكره الماوردي^(٧٥).

القول الرابع: إن لكل حاسة منه نصيباً، نسبة الزركشي^(٧٦) إلى أبي الحسن الأشعري^(٧٧).

القول الخامس: إنه مشترك بين الرأس والقلب. ذكره الزركشي ولم ينسبه لأحد^(٧٨).

القول السادس: إنه لا يعرف محله، ذكره إمام الحرمين^(٧٩) في باب أسنان إبل الخطأ: أنه لم يتعين للشافعي محله^(٨٠).

وقد نبه الماوردي في أدب الدنيا والدين على أن الخلاف في الغريزي، أما التجريبي فمحلله القلب قطعاً.^(٨١)

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا - رحمه الله - إلى أن محل العقل: القلب.

قال في المسودة: "مسألة محل العقل القلب: قاله أبو الحسن التميمي، والقاضي، ومن الناس من قال هو في الدماغ، قال أبو الطيب: وهو قول قوم من أصحاب أبي حنيفة، وقد نص عليه أحمد فيما ذكره أبو حفص ابن شاهين بإسناده عن الفضل بن زياد، ونصر القاضي الأول، وكذا سائر أصحابنا مثل: ابن البنا، وابن عقيل^(٨٢)

الأدلة:

واستدلوا لذلك^(٨٣):

١/ قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، أي: عقل. فعبّر بالقلب عن العقل؛ لأنه محله.

٢/ قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُون لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦]

وبقوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فجعل العقل في القلب.

٣/ قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] أي: يتغطى على العقل الذي في الصدر.

وذكر الباجي^(٨٤) أن ثمرة الخلاف في محل العقل تظهر في مسألة من الفقه، حيث

قال:

" أن من شج رجلاً موضحة^(٨٥) فذهب عقله، لزمه عند مالك^(٨٦) دية العقل^(٨٧)، وأرش^(٨٨) الموضحة؛ لأنه إنما أتلّف عليه منفعةً ليست في عضو الشجرة، فتكون الشجرة تبعاً لها، وقال أبو حنيفة^(٨٩): إنما عليه دية العقل فقط؛ لأنه لما شج رأسه، وأتلّف عليه العقل الذي هو منفعة في العضو المشجوج، دخل أرش الشجرة في الدية^(٩٠)

المسألة الثالثة: اتفاق الخلفاء الأربعة إجماع وحجة وإن خالفهم مجتهد صحابي:

الإجماع في اللغة: العزم والاتفاق، يقال أجمعتُ الأمرَ وعلى الأمرِ، إذا عَزَمْتُ عَلَيْهِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى الأمرِ: اتَّفَقُوا عَلَيْهِ.^(٩١)

الإجماع في الاصطلاح: اتفاق مجتهدى عصر من هذه الأمة بعد وفاة نبينا محمد صلى الله عليه و سلم على أمر ديني.^(٩٢)

اختلف العلماء في مسألة اتفاق الخلفاء الأربعة على حكم، أو فتوى هل يعتبر إجماعاً أم لا؟ على ثلاثة أقوال^(٩٣):

القول الأول: إن اتفاق الخلفاء الأربعة لا يعد إجماعاً إذا خالفهم غيرهم من الصحابة. وهو قول الجمهور.

القول الثاني: إن اتفاقهم حجة، وليس بإجماع، وهو ظاهر قول الإمام أحمد.

القول الثالث: إن اتفاقهم يعتبر إجماعاً، وهو مذهب أبي خازم^(٩٤) من الحنفية، وهي رواية عن الإمام أحمد.

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا - رحمه الله - إلى أن اتفاق الخلفاء الأربعة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم على أمر يعتبر إجماعاً، وحجة يجب العمل به، ولو مع مخالفة مجتهد من غيرهم^(٩٥).

قال ابن اللحام: " قول الخلفاء الراشدين مع مخالفة مجتهد صحابي لهم ليس
باجماع عند الأكثر، خلافاً لابن البنا، وعن أحمد مثله^(٩٦)

دليله:

قوله ﷺ: (فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا،
وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ)^(٩٧). فأمر بذلك، والأمر على الوجوب^(٩٨).

وقد خالف ابن البنا رحمه الله في هذه المسألة ما ذهب إليه الحنابلة، بما فيهم شيخه
القاضي.

المسألة الرابعة: الخبر يحد.

الخبر لغة: الخبرُ بالتحريك واحد الأخبار، والخبرُ التنبؤ، والجمع أخبارٌ وأخبارٍ.^(٩٩)

اختلف العلماء - رحمهم الله - في الخبر هل يحد أم لا؟ على قولين^(١٠٠):

القول الأول: إنه يحد، وهو قول الأكثر.

ولهم فيه حدود كثيرة، قلّ أن يسلم منها حد من خدش:

أحدها: ما قاله أبو الخطاب الكلوذاني^(١٠١)، وابن عقيل^(١٠٢)، وأكثر المعتزلة كأبي عبد
الله البصري^(١٠٣)، وعبد الجبار^(١٠٤)، وغيرهم^(١٠٥)، أنه: كلام يدخله الصدق والكذب.

والحد الثاني: قاله القاضي^(١٠٦)، وغيره^(١٠٧): إن الخبر: كل ما دخله الصدق أو الكذب.

والحد الثالث: قاله الموفق ابن قدامة^(١٠٨)، وغيره^(١٠٩): ما يدخله التصديق أو
التكذيب.

والحد الرابع: قاله الطوفي^(١١٠)، وغيره^(١١١): ما يدخله التصديق و التكذيب، بالواو.

والحد الخامس: قاله أبو الحسين المعتزلي^(١١٢): إن الخبر: كلام يفيد بنفسه نسبة.

والحد السادس: قاله ابن الحاجب^(١١٣)، وجماعة^(١١٤): هو الكلام المحكوم فيه بنسبة خارجية.

القول الثاني: إن الخبر لا يجد لعسره، ولأن تصوره ضروري؛ لأن كل أحد يعلم بالضرورة أنه موجود.^(١١٥)

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا - رحمه الله - إلى أن الخبر يحدّ، وأن حده هو: ما يدخله الصدق والكذب.

قال المرادوي عن الخبر: "إنه يحدّ، وهو قول أصحابنا والأكثر، ولهم فيه حدود كثيرة، قل أن يسلم منها حد من خدش: أحدها: ما قاله أبو الخطاب في 'التمهيد'، وابن عقيل، وابن البنا، وأكثر المعتزلة كالجُبائِيَّة، وأبي عبد الله البَصْرِي، وعبد الجبار، وغيرهم أنه في اللغة: { كلام يدخله الصدق والكذب }^(١١٦)

الدليل:

الخبر يدخله الصدق والكذب لاحتماله لهما، من حيث إنه خبر، كقولك: قام زيد، يحتل أن يكون صدقاً، وأن يكون كذباً، ويقطع بصدقه وكذبه لأمر خارجي.^(١١٧)

المسألة الخامسة: خبر الواحد: ما عدا التواتر:

التواتر لغة: التواتر: التتابع: تتابع الأشياء، وقيل: هو تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات، يقال: تواترت الإبل والقطا وكل شيء، إذا جاء بعضه في إثر بعض ولم تجيء مُصطفةً، وأصله من الوتر وهو الفرد.^(١١٨)

التواتر اصطلاحاً: خبر عدد يمتنع معه لكثرتة تواطؤ على كذب عن محسوس أو خبر عن عدد كذلك إلى أن ينتهي إلى محسوس.^(١١٩)

تعريف الآحاد لغة: جمع أَحَدٌ بمعنى الواحد. (١٢٠)

تعريف خبر الآحاد اصطلاحاً: ما عدا المتواتر. (١٢١)

اختلف العلماء في تقسيم الأخبار على قولين:

القول الأول: إن الأخبار قسمان: تواتر، وآحاد، لا غير، وعليه فالمستفيض الذي لم يبلغ حد التواتر من الآحاد، وهو مذهب الجمهور. (١٢٢)

القول الثاني: إن الأخبار ثلاثة أنواع هي: المتواتر، والمستفيض، والآحاد، فالمستفيض واسطة بين المتواتر والآحاد، وأقل المستفيض أربعة، وقيل اثنان، وقيل ثلاثة على الخلاف، قاله الحنفية (١٢٣)، والماوردي (١٢٤)، والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني (١٢٥).

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا - رحمه الله - إلى أن الأخبار قسمان: تواتر، وآحاد، لا غير، فتعريف الآحاد عنده هو: ما عدا المتواتر. (١٢٦)

فلا واسطة بينهما، فالآحاد قسيم المتواتر، فدخل في الآحاد من الأحاديث ما عرف بأنه مستفيض مشهور.

قال ابن النجار: "وهو أي خبر الآحاد في الاصطلاح: ما عدا المتواتر عند ابن البنا، والموفق، والطوفي، وجمع كثير، فلا واسطة بين التواتر والآحاد، فدخل في الآحاد من الأحاديث ما عرف بأنه مستفيض مشهور" (١٢٧)

فخبر الواحد عند ابن البنا: ما لم ينته إلى رتبة التواتر، إما بأن يرويه من هو دون العدد الذي لا بد منه في التواتر، وإما يرويه عدد التواتر ولكن لم ينتهوا إلى إفادة العلم باستحالة تواطئهم على الكذب، أو لم يكن ذلك في كل الطبقات، أو كان ولكن لم يخبروا عن محسوس، أو غير ذلك مما يعتبر في المتواتر. (١٢٨)

المسألة السادسة: من شروط صحة الرواية العدالة ظاهراً.

العدالة لغة: القصد في الأمور، وهو خلاف الجور.^(١٢٩)

اصطلاحاً: هي صفة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، وترك الكبائر، والرذائل بلا بدعة مغلظة.^(١٣٠)

من شروط صحة الرواية العدالة عند الجمهور، واختلفوا هل تشترط العدالة ظاهراً وباطناً على قولين:

القول الأول: تشترط العدالة ظاهراً وباطناً.

ذهب إلى ذلك الإمام الشافعي^(١٣١)، والإمام أحمد^(١٣٢)، وذكره الآمدي عن الأكثر^(١٣٣)، وهو مذهب الحنابلة^(١٣٤)، وعليه أكثر العلماء^(١٣٥).

القول الثاني: تكفي العدالة ظاهراً.

ذهب إلى ذلك القاضي أبو يعلى^(١٣٦)، وأبو بكر عبد العزيز^(١٣٧)، وبعض الشافعية^(١٣٨).

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أنه يكتفي في الراوي أن يكون عدلاً في الظاهر، ولا تشترط العدالة باطناً.

قال ابن النجار: "ومنها: عدالة إجماعاً لما سبق من الأدلة ظاهراً وباطناً عند أحمد، والشافعي، وغيرهما، وذكره الآمدي عن الأكثر.

وعند القاضي وابن البنا، وغيرهما: تكفي العدالة ظاهراً للمشقة^(١٣٩)

الدليل:

قياس الرواية على الشهادة في الاكتفاء بالعدالة الظاهرة، ولا يشترط أن يكون الشاهد عدلاً في الباطن للمشقة. (١٤٠)

والخلاف هنا ينزع إلى مسألة: قبول رواية مجهول الحال، أو عدم قبولها. (١٤١)

وقد خالف ابن البنا في هذه المسألة المشهور عند الحنابلة، ووافق شيخه القاضي فيما ذهب إليه.

المسألة السابعة: عدم قبول رواية مبتدعة الفقهاء.

تعريف البدعة لغة: بدع الشيء يبدعه بدعاً وأبتدعه أنشأه وبدأه، و البدعة كلُّ مُحدثة، وما ابتدع من الدين بعد الإكمال، وأكثر ما يستعمل المبتدع عرفاً في الذم، وفلانٌ يدع في هذا الأمر أي هو أول من فعله. (١٤٢)

تعريف البدعة اصطلاحاً: طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه. (١٤٣)

أو ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه. (١٤٤)

اختلف العلماء في مسألة قبول رواية المبتدع سواء أكان داعياً إلى بدعته أم لا؟.

وتفرع عن ذلك مسألة وهي: من هم المبتدعة أصحاب الأهواء؟ هل الفقهاء المختلفون في الفروع منهم أم لا؟ على قولين (١٤٥):

القول الأول: إذا أطلق العلماء لفظة المبتدعة فالمراد بهم: أهل الأهواء من الجهمية (١٤٦)، والقدرية (١٤٧)، والمعتزلة (١٤٨)، والخوارج (١٤٩)، والروافض (١٥٠)، ومن نحاً نحوهم، وليس الفقهاء المختلفون في الفروع منهم على الصحيح عند العلماء، وعليه الأكثر، وهو المعروف عند العلماء. (١٥١)

القول الثاني: إن الفقهاء المختلفين في الفروع من المبتدعة، وهو قول القاضي أبي يعلى^(١٥٢)، وجمع^(١٥٣).

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا إلى أنه إذا أطلق العلماء لفظة المبتدعة فالمراد بهم: أهل الأهواء من الجهمية، والقدرية، والمعتزلة، والخوارج، والروافض، وكذلك الفقهاء المختلفون في الفروع^(١٥٤).

قال ابن النجار: "وليس الفقهاء المختلفون في الفروع منهم، أي: من المبتدعة على الصحيح عند الأكثر، قال ابن مفلح في أصوله: قاله ابن عقيل، وغيره، وهو المعروف عند العلماء، وهو أولى، وخالف القاضي أبو يعلى، وابن البنا، وجمع، فأدخلوهم في أهل الأهواء"^(١٥٥)

وقد خالف ابن البنا في هذه المسألة المشهور عند الحنابلة، ووافق شيخه القاضي فيما ذهب إليه.

المسألة الثامنة: يعتبر في الأمر العلو:

الأمر لغة: ضد النهي، من أمره يأمره أمراً، والجمع أمور^(١٥٦).

الأمر اصطلاحاً: هو طلب الفعل بالقول ممن هو دونه^(١٥٧).

العلو: هو أن يكون الطالب أعلى مرتبة من المطلوب منه.

الاستعلاء: هو الطلب لا على وجه التذلل، بل بغلظة ورفع الصوت.

فإن كان مساوياً فهو التماس، فإن كان دونه فهو سؤال^(١٥٨).

اختلف العلماء في الأمر هل هو على جهة الاستعلاء أم العلو؟ على أقوال^(١٥٩):

القول الأول: يعتبر الاستعلاء دون العلو.

وإليه ذهب: الحنفية^(١٦٠)، وابن الحاجب^(١٦١)، والقرافي^(١٦٢)، والباجي من المالكية^(١٦٣)، وابن برهّان^(١٦٤)، والرازي^(١٦٥)، والآمدي من الشافعية^(١٦٦)، وأبو الخطاب^(١٦٧)، وابن قدامة^(١٦٨)، والطوفي^(١٦٩)، وابن مفلح^(١٧٠)، والمرداوي^(١٧١)، وابن النجار^(١٧٢) من الحنابلة، وهو قول أبي الحسين من المعتزلة^(١٧٣).

القول الثاني: إنه يعتبر العلو.

وبه قال: سُلَيْم الرّازي^(١٧٤) وأبو الطيب الطبري^(١٧٥)، وأبو إسحاق الشيرازي^(١٧٦)، وأبو نصر بن الصباغ^(١٧٧)، وابن السمعاني^(١٧٨) من الشافعية، والقاضي^(١٧٩)، وابن عقيل^(١٨٠)، والمجد ابن تيمية^(١٨١)، وابن حمدان^(١٨٢) من الحنابلة، ونُسب للجصاص^(١٨٣) من الحنفية^(١٨٤)، وأكثر المعتزلة^(١٨٥).

القول الثالث: يعتبر العلو والاستعلاء معاً، وإليه ذهب القاضي عبد الوهاب^(١٨٦)، وابن القشيري^(١٨٧) (١٨٨).

القول الرابع: عكسه. قاله الرازي في المحصول، ونسبه لأصحاب المذهب^(١٨٩).

رأي ابن البنا - رحمه الله :-

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى اعتبار العلو في الأمر.

قال **المرداوي**: "واعتبر أكثر أصحابنا، منهم: القاضي، وابن عقيل، وابن البنا، والفخر إسماعيل، والمجد بن تيمية، وابن حمدان، وغيرهم، ونسبه ابن عقيل في 'الواضح' إلى المحققين، وأبو الطيب الطبري، وأبو إسحاق الشيرازي - نقل عنه البرماوي -، والمعتزلة: العلو، فالمساوي عندهم التماس، أعني: أمر المساوي لغيره يسمى عندهم التماساً، والأدون سؤالاً"^(١٩٠)

الدليل:

استدلوا بأنه يستقبح في العرف أن يقول القائل: أمرت الأمير، أو نهيته، ولا يستقبحون أن يقال: سألته، أو طلبت منه، ولولا أن الرتبة معتبرة، وإلا لما كان كذلك^(١٩١).

المسألة التاسعة: الفعل المتعدي إذا وقع في سياق النفي أو ما في معناه من غير ذكر لمفعوله فإنه لا يعم.

مثاله: قول الإنسان: والله لا آكل، أو إن أكلت فأنت طالق، أو إن أكلت فعبيدي حر، هل يجري مجرى العموم بالنسبة إلى مفعولاته ويقبل التخصيص، أم لا؟

تحرير محل النزاع:

١/ الفعل المتعدي إذا وقع في سياق النفي، أو ما في معناه، وذكر مفعوله، كلا آكل تمرًا، أو لا أضرب زيدًا، فلا خلاف في عمومه وقبوله التخصيص.^(١٩٢)

٢/ الفعل المتعدي إذا وقع في سياق النفي، أو ما في معناه، من غير ذكر لمفعوله، فقد وقع الخلاف بين العلماء فيه على قولين:

القول الأول: ذهب الجمهور من المالكية^(١٩٣)، والشافعية^(١٩٤)، والحنابلة^(١٩٥)، وأبو يوسف^(١٩٦) من الحنفية^(١٩٧) إلى أنه يعم، ويقبل التخصيص.

القول الثاني: ذهب جمهور الحنفية^(١٩٨)، والقرطبي من المالكية^(١٩٩)، والرازي من الشافعية^(٢٠٠): إلى أنه لا يعم.

وفائدة الخلاف تظهر في التخصيص بالنية، فلو قال: والله لا آكل، ونوى مأكولا معينًا صح، وقيل باطنًا عند المالكية، والشافعية، والحنابلة، وأبي يوسف من الحنفية، ولا يحنث بأكل غيره.

وعند الحنفية، والقرطبي، والرازي، لا يصح ولا يقبل باطنًا؛ لعدم قبوله العموم، والتخصيص فرع العموم فيحتمل بأكل أي شيء. (٢٠١)

ومنشأ الخلاف: أن قولك: لا آكل هل هو سلب الكلي، وهو القدر المشترك في الأكل، أو أن حرف النفي الداخلة على النكرة عم لذاته؟ فإن قلنا:

بالأول: كما هو قول الحنفية فلا يقبل التخصيص؛ لأنه نفي الحقيقة، وهو شيء واحد ليس بعام، والتخصيص فرع العموم.

وإن قلنا بالثاني: عم لكونه نكرة في سياق النفي، وإذا ثبت كونه عامًا قبل التخصيص كسائر العمومات. (٢٠٢)

وبنوا على الخلاف في هذه المسألة: أن الحالف إذا قال: إن تزوجت، أو أكلت، أو شربت، أو سكنت، أو لبست، ونوى شيئًا دون شيء، هل يقبل أم لا يقبل؟ على الخلاف. (٢٠٣)

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا - رحمه الله - إلى أن الفعل المتعدي إذا وقع في سياق النفي أو ما في معناه من غير ذكر لمفعوله فإنه لا يعم، فلو نوى مأكولا معينًا لا يصح، ولا يقبل باطنًا. (٢٠٤)

قال ابن اللحام: "الفعل المتعدي إلى مفعول نحو: والله لا آكل، أو إن أكلت فعبدى حر يعم مفعولاته فيقبل تخصيصه، فلو نوى مأكولا معينًا لم يحتمل بغيره باطنًا عند الأكثر خلافا لابن البنا، وأبي حنيفة" (٢٠٥)

الأدلة:

استدلوا بأدلة منها:

١/ أن المأكول لم يلفظ به فلا عموم كالزمان والمكان، فلو نوى التخصيص بالمكان والزمان لم يصح فكذا التخصيص بالمفعول به، والجامع رعاية الاحتياط في تعظيم اليمين. (٢٠٦)

٢/ أن الأكل مطلق كلي لا يشعر بالمخصص فلا يصح تفسيره به. (٢٠٧)

مسألة:

لو زاد فقال لحمًا مثلًا ونوى معيّنًا قبل عند الجمهور، وعند الحنفية أيضًا، وذكره بعض العلماء اتفاقًا، وخالف ابن البنا وقال: لا يقبل. (٢٠٨)

وقد خالف ابن البنا رحمه الله في هذه المسألة ما ذهب إليه الحنابلة.

المسألة العاشرة: النص: هو الصريح من اللفظ وإن احتمل غيره.

تعريف النَّص لغةً: الظهور والارتفاع، ومنه نَصَّ الحديد يُنصُّه نصًّا رَفَعَهُ، يقال نَصَّ الحديث إلى فلان أي رَفَعَهُ، وَنَصَّتْ الطَّبِيبَةُ حَيْدَهَا رَفَعَتْهُ، ومنه مِصَّةُ العروس، وكل شيء أَظْهَرْتَهُ فَقَدْ نَصَّصْتَهُ، وَأَصْلُ النَّصِّ أَقْصَى الشَّيْءِ وَغَايَتُهُ. (٢٠٩)

اختلف العلماء في تعريف النص:

قيل: كل لفظ لا يحتمل إلا معنى واحدًا. (٢١٠)

وقيل: ما أفاد الحكم يقينا أو ظاهراً، نقل ذلك عن الشافعي (٢١١)، وأحمد (٢١٢)، واختاره المجد. (٢١٣)

وقيل: ما أفاد الحكم بنفسه بلا احتمال، أو باحتمال لا دليل عليه، وهو اختيار الموفق. (٢١٤)

وقيل: ما استوى ظاهره وباطنه، حكاه الأستاذ أبو منصور. (٢١٥)

وقيل: ما عري لفظه عن الشركة، ومعناه عن الشك، قاله القاضي أبو حامد المروزي^(٢١٦)، وهو اختيار أبي الفرج المقدسي^(٢١٧).

وقيل: ما تأويله يزيله. (٢١٨)

وقيل: ما كان صريحاً في حكم من الأحكام، وإن كان اللفظ محتملاً في غيره، اختاره القاضي أبو يعلى^(٢١٩).

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أن النص هو: ما كان صريحاً في حكم من الأحكام، وإن كان اللفظ محتملاً في غيره. (٢٢٠)

قال ابن النجار: "والنص الصريح من اللفظ، زاد القاضي، وابن البنا: وإن احتمل غيره"^(٢٢١)

الدليل:

أن مثل هذا في الشرع أكثر من أن يحصى، فلهذا نقول: إن قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] إنه نص في قدر المدة، وإن كان محتملاً في غيره. (٢٢٢)

المسألة الحادية عشرة: القياس: هورد فرع إلى أصل بعلة جامعة.

القياس لغة: قِسْتُ الشيءَ بالشيءِ: قَدَّرْتَهُ عَلَى مِثَالِهِ. يقال: قِسْتُ الشيءَ بغيره وعلى غيره، أقيسه قَيْساً وقِياساً فائقاساً، إِذَا قَدَّرْتَهُ عَلَى مِثَالِهِ. (٢٢٣)

اختلف العلماء في تعريف القياس اختلافاً كثيراً، وقلَّ أن يسلم من هذه التعريفات تعريف من مؤاخذه.

- ١ / فقال القاضي^(٢٢٤)، وأبو الخطاب^(٢٢٥): " هو رد فرع إلى أصل بعلّة جامعة".
- ٢ / وقال أبو الحسين البصري: " القياس تحصيل حكم الأصل في الفرع لاشتباههما في علة الحكم عند المجتهد^(٢٢٦)"
- ٣ / وقال ابن المنّي^(٢٢٧)، وابن حمدان: " مساواة معلوم لمعلوم في معلوم ثالث، يلزم من مساواة الثاني للأول فيه مساواته في حكمه^(٢٢٨)"
- ٤ / وقال الباقلاني^(٢٢٩): " القياس حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما، بأمر جامع بينهما^(٢٣٠)، واختاره المحققون من الشافعية. (٢٣١)"
- ٥ / قال الأمدى: "عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل^(٢٣٢)"
- ٦ / وقال البيضاوي^(٢٣٣): " هو إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر، لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت^(٢٣٤)"
- ٧ / وقال ابن قدامة: " حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما^(٢٣٥)"
- ٨ / وقال الجصاص: " وإنما القياس الصحيح الجمع بين المسألتين في حكم واحد، بعلّة توجب رد إحداهما إلى الأخرى^(٢٣٦)"
- ٩ / وقال أبو بكر بن فُورَك^(٢٣٧): " القياس حمل الشيء على الشيء لإثبات حكم بوجه شبه^(٢٣٨)"

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أن القياس هو رد فرع إلى أصل بعلّة جامعة. (٢٣٩)

قال المرادوي: " اختلف العلماء في تعريفه اختلافاً كثيراً جداً، وقل أن يسلم منها

تعريف، فقال القاضي، وأبو الخطاب، وابن البنا: هو رد فرع إلى أصله بعلّة جامعة^(٢٤٠)"

الدليل:

أن المقصود هو التعبير عن صفة القياس في الأحكام الشرعية، وهو على التفسير الذي ذكرناه. (٢٤١)

المسألة الثانية عشرة: صحة التعليل بمجرد الاسم اللقب.

تعريف التعليل: مصدر عَلَّلَ، وهو تبين علة الشيء.

والعلة في اللغة: المرَضُ، عَلَّ يَعْلىّ واعْتَلَّ، أي: مَرَضَ فهو عَلِيلٌ.

والعلة الحدّث يَشْعَلُ صاحبه عن حاجته، كأنّ تلك العلة صارت شُغلاً ثانياً مَنَعَهُ عن شُغله الأول. وقد اعتلَّ الرجلُ علةً صعبةً، وهذه عِلَّتُهُ، أي: سببُهُ. (٢٤٢)

تعريف العلة اصطلاحاً: الأمانة المعرفة للحكم. (٢٤٣)

مثاله: تعليل الربا في التقدين بكونهما ذهباً وفضةً، وتعليل ما يتيمم به بكونه تراباً، وما يتوضأ به بكونه ماءً. (٢٤٤)

حكى الإمام الرازي (٢٤٥) الاتفاق على منع التعليل بالاسم اللقب، وتبعه صفي الدين الهندي (٢٤٦)، وأيضاً القرافي (٢٤٧). وهو محل نظر.

فقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: الجواز مطلقاً، سواء في ذلك المشتق كقاتل وسارق، والاسم الجامد الذي هو لقب كحمار وفرس، وهو مذهب أكثر المالكية، وبعض الشافعية، والحنابلة. (٢٤٨)

القول الثاني: لا يصح أن يكون الاسم علة، لقباً كان أو مشتقاً، وإنما تصح العلة إذا كانت صفة، مثل قولنا: شدة مطربة، ومطعوم جنس، وولادة، وتعصيب، وقرابة، وما أشبه ذلك، أو تكون حكماً، مثل قولنا: طهارة، وكفارة، ونحو ذلك.

وهو مذهب الحنفية^(٢٤٩)، واختاره الرازي، بل نقل الاتفاق عليه^(٢٥٠)، وتبعه صفي الدين الهندي^(٢٥١)، وكذلك القرافي^(٢٥٢)، ونسبه الشيرازي إلى بعض الشافعية^(٢٥٣).

القول الثالث: التفصيل بين المشتق فيجوز، وبين اللقب فلا، وهو قول بعض الشافعية^(٢٥٤).

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أنه يجوز أن تجعل الأسماء عللاً للأحكام، سواء في ذلك الأسماء المشتقة، كقولك: قائم، وقاعد، وشاتم، وضارب، وقاتل، وسارق. وأسماء الألقاب كقولك: زيد، وعمرو، وحمار، وحائط، وماء، وتراب.

قال المرادوي: "وقال ابن البنا من أصحابنا: اختلف في التعليل بالاسم اللقب على وجهين، قال: ومذهبنا جوازه، نصّ عليه أحمد، كما لو نص عليه الشارع بقوله: حرمت التفاضل في البر لكونه برّاً فإنه اتفاق، وليست موجبة، بخلاف العلة العقلية"^(٢٥٥) وقد بنى الحنابلة على كون العلة مجرد أمانة وعلامة صحة التعليل باللقب^(٢٥٦).

الأدلة:

استدلوا بأدلة منها:

- ١/ أن ما جاز أن يرد به الشرع نطقاً؛ جاز أن يكون مستنبطاً، كالصفة والحكم، ولا خلاف أنه لا يمتنع أن يجعل صاحب الشريعة الاسم علّة على الحكم، وأمانة عليه، كما يجعل الصفة والحكم علّة، فيقول: حرمت الخمر؛ لأنها مسماة خمرًا.
- ٢/ أن ما دل على صحة العلة، فإنه يدل على أنه يصح أن يكون الاسم علّة، وهو التأثير، وشهادة الأصول، وإذا دل على صحة ذلك، جاز أن يكون علّة، كالصفة، والحكم.

٣/ أن علل الشرع علامات على الحكم، والأسامي علامات لتمييز الأعيان، بل الاسم قد يكون أدل على تعريفه من صفة من صفاته، فإذا جاز تعلق الحكم بالصفة، جاز ذلك بالاسم من باب أولى. (٢٥٧)

المسألة الثالثة عشرة: صحة التعليل بالوصف اللغوي.

مثاله: تعليل تحريم النبيذ، لأنه يسمى خمراً، فحرم كعصير العنب. (٢٥٨)

وفي التعليل به خلاف:

القول الأول: صحة التعليل به، وهو قول أكثر الحنابلة (٢٥٩)، وصححه الرازي (٢٦٠)، والسبكي (٢٦١). (٢٦٢)

القول الثاني: منع تعليل الحكم الشرعي بالأمر اللغوي، وهو اختيار الحنفية (٢٦٣)، وأكثر الشافعية (٢٦٤)، وأبي الخطاب الكلوذاني من الحنابلة. (٢٦٥)

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى صحة التعليل بالعلة إذا كانت وصفاً لغوياً.

قال المرداوي: "وفي التعليل به خلاف، والصحيح صحة التعليل به، قطع به ابن البنا في 'العقود والخصال'، قال: كقولنا في النباش: هو سارق فيقطع، وفي النبيذ خمراً فيحرم (٢٦٦)

الدليل:

يصح تعليل الحكم الشرعي بالأمر اللغوي لثبوت اللغة بالقياس. (٢٦٧)

المسألة الرابعة عشرة: ينقسم النص على العلة إلى ثلاثة أقسام: صريح، ظاهر، إيماء.

الصريح لغة: المحض الخالص من كل شيء، والصريح من الرجال والخيل: المحض. (٢٦٨)

الصريح اصطلاحاً: ما وضع لإفادة التعليل، بحيث لا يحتمل غير العلة.^(٢٦٩)
الظاهر لغة: الظاهرُ خلاف الباطن، ظَهَرَ الأَمْرُ يَظْهَرُ ظُهُوراً إذا انكشفَ وبرزَ بَعْدَ الخَفَاءِ.^(٢٧٠)

الظاهر اصطلاحاً: هو الذي يحتمل غير العلية احتمالاً مرجوحاً.^(٢٧١)
من مسالك العلة^(٢٧٢): النص من الكتاب، أو السنة.
والنص اصطلاحاً: هو أن يذكر دليل من الكتاب أو السنة على التعليل بالوصف بلفظ موضوع له في اللغة من غير احتياج فيه إلى نظر واستدلال.^(٢٧٣)
وقد اختلف العلماء في تقسيمها على قولين:

القول الأول: إنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قاطع (عبر عنه غير واحد بالصريح) وظاهر، وإيماء وتنبية^(٢٧٤).

ذهب إلى هذا التقسيم جملة من العلماء منهم: البيضاوي^(٢٧٥)، والسبكي^(٢٧٦)، والبرمائي^(٢٧٧)، والمرداوي^(٢٧٨)، وابن النجار^(٢٧٩)، وغيرهم.

القول الثاني: إنه ينقسم إلى قسمين: قاطع، وإيماء.

ذهب إلى هذا التقسيم بعض الحنفية كابن الهمام^(٢٨٠)، وابن الحاجب من المالكية^(٢٨١)، وأكثر الشافعية منهم: الغزالي^(٢٨٢)، والآمدي^(٢٨٣)، وأكثر الحنابلة منهم: أبو الخطاب الكلوذاني^(٢٨٤)، والموفق ابن قدامة^(٢٨٥)، وابن حمدان، وابن قاضي الجبل^(٢٨٦)، والطوفي^(٢٨٧).

وبعض العلماء كالإمام الرازي^(٢٨٨)، والأزموي^(٢٨٩)، سمي ما يقابل القاطع

بالظاهر.

وفائدة هذا التقسيم ترجيح أحد القياسين بقوة مسلك العلة، بأن تكون طريق العلة بأحد القياسين بالنص صريحاً، وفي الآخر بالإيماء والتنبيه، فيقدم ما كان صريحاً. (٢٩٠)

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أن النص ينقسم إلى ثلاثة أقسام: صريح، وظاهر، وإيماء وتنبيه. (٢٩١)

قال المرادوي: "قسمنا النص إلى ثلاثة أقسام: إلى صريح، وظاهر، وإيماء وتنبيه، وتبعنا في ذلك ابن البنا" (٢٩٢)

المسألة الخامسة عشرة: التعليل بإن المكسورة الهمزة، المشددة النون يفيد الإيماء بالعلة.

تعريف الإيماء لغة: الإيماء الإشارة، تقول: أومأت إليه إيماءً أشرت إليه بحاجب أو يدٍ أو غير ذلك. (٢٩٣)

تعريف الإيماء اصطلاحاً: هو اقتران الوصف بحكم لو لم يكن الوصف، أو نظيره للتعليل لكان ذلك الاقتران بعيداً من فصاحة كلام الشارع. (٢٩٤)

اختلفوا في التعليل "بإن" المشددة المكسورة، هل هو صريح، أم ظاهر، أم إيماء؟ في نحو قوله: لما ألقى الروثة: «إِنَّهَا رِكْسٌ» (٢٩٥).

وقوله في الهرة: «إِنَّهَا لَيْسَتْ يَنْجَسُ إِهَّهَا مِنْ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَّافَاتِ» (٢٩٦) معللاً طهارتها بذلك (٢٩٧).

وقوله في المحرم الذي وقصته راحلته: «فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعُثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّياً» (٢٩٨).

وقوله في الشهداء: «زَمَلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ كَلِمٌ يُكَلِّمُ فِي اللَّهِ إِلَّا يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدْمَى لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِّ وَرِيحُهُ رِيحُ الْمَسْكِ» (٢٩٩) على أقوال:

الأول: صريح في التعليل عند القاضي^(٣٠٠)، وأبي الخطاب الكلوذاني^(٣٠١)، والآمدي^(٣٠٢)، وابن الحاجب^(٣٠٣)، وغيرهم^(٣٠٤)، خصوصاً فيما لحقته الفاء: فإنه يبعث ويبعثون، فإنها يزداد بها تأكيداً لدلالاتها على أن ما بعدها سبب للحكم قبلها.

الثاني: عند ابن البنا^(٣٠٥)، وغيره: أن ذلك من قسم الإيماء.

الثالث: عند البيضاوي^(٣٠٦)، وابن السبكي^(٣٠٧)، وغيرهما: أن التعليل بـ"إن" من قسم الظاهر.

الرابع: عند ابن المتي، والفخر إسماعيل البغدادي^(٣٠٨)، والأبياري^(٣٠٩)، وابن الجوزي^(٣١٠): أنها ليست للتعليل، بل هي موضوعة للتأكيد.

قال الطوفي: "النزاع في هذا لفظي، لأن أبا الخطاب يعني بكونه صريحاً في التعليل كونه تبادر منه إلى الذهن بلأ توقف في عرف اللغة، وغيره يعني بكونه ليس بصريح أن حرف "إن" ليست موضوعة للتعليل في اللغة. وهذا أقرب إلى التحقيق، وإنما فهم التعليل منه فهما ظاهراً متبادراً بقرينة سياق الكلام وصيانة له عن الإلغاء"^(٣١١)

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أن التعليل "بأن" المشددة المكسورة هو من قسم الإيماء.

قال ابن النجار: "وعند ابن البنا وغيره: أن ذلك من قسم الإيماء"^(٣١٢)

الدليل:

أن حرف "إن" ليست موضوعة للتعليل في اللغة؛ ولهذا يحسن استعمالها ابتداء من غير سبق حكم.^(٣١٣)

وقد خالف ابن البنا في هذه المسألة ما ذهب إليه أكثر الحنابلة، بما فيهم شيخه القاضي.

المسألة السادسة عشرة: عدم المطالبة بطرد الدليل إلا بعد تسليم ما ادعاه من دلالة البرهان.

اختلف العلماء في مسألة: متى يطالب بطرد الدليل؟ وهل يقبل المنع بعد

التسليم؟ على قولين:

القول الأول: ذهب ابن عقيل^(٣١٤)، وابن المني^(٣١٥)، وأكثر الجدليين: أنه لا يطالبه بطرد الدليل إلا بعد تسليم ما ادعاه من دلالة البرهان، فلا ينقض دليله حتى يسلم، وإلا فإنه يجب تقديم المنع.

القول الثاني: خلاف القول الأول، ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث ضعف

القول الأول من وجهين:

أحدهما: أن السكوت لا يدل على التسليم والإقرار، كما لو اشترى منه شيئاً فإنه لا يقضي أنه مقر له بالملك، أكثر ما فيه أنه آخر السؤال وتركه، وفرق بين عدم منعه، وبين تسليمه، وليس كل من لم ينف، أو ينعى يكون موافقاً.

الثاني: أنه لو اعترف صريحاً بصحة مقدمة، لجاز رجوعه عنها، بل وجب إذا

تبين له الحق في خلافها، وهذا ليس كالإقرار بحقوق الآدميين، فإنه لو أقر بحق لله لجاز رجوعه عنه، فكيف بالأقوال الاعتقادية التي يجب فيها اعتقاد الحق، فهو كرجوع المفتي عما تبين له خطؤه فيه، ورجوع الحاكم والشاهد والمحدث عما تبين له خطؤه، كذلك رجوع المناظر سواء، وليس هذا عيباً عليه في عقله ولا دينه؛ لأن الرجوع إلى الحق خير من التماذي في الباطل، كرجوع الباقيين، وهذا بناء منهم على البناء بمقدمة مسلمة وإن لم تكن معلومة؛ لكن فرقاً بين دوام التسليم والإقرار وبين الرجوع عنه، وقد اعترفوا بالفرق بين أسئلة الجدل وأسئلة الاسترشاد، ومن هنا تحبط، وإلا فلا ينبغي الجدل إلا

على وجه الإرشاد والاسترشاد، دون الغلبة والاستدلال، وإنما لأهل الجدل والأصول في الجدل العلمي من الحيل، والاصطلاح الفاسد أو ضاع كثيرة، كما أن للفقهاء والحكام في الجدل الحكمي نحو ذلك، والواجب رد جميع أبواب الجدل، والمخاصمة في العلم، وفي الحقوق إلى ما دل عليه الكتاب والسنة^(٣١٦).

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أنه لا يطالبه بطرد الدليل إلا بعد تسليم ما ادعاه من دلالة البرهان.

قال المرادوي: "وأوجب ابن المني والفخر ترتيب الأسئلة.....، وعن ابن عقيل، وابن البنا، وابن المني، وأكثر الجدليين: لا يطالبه بطرد دليل إلا بعد تسليم ما ادعاه من دلالاته، فلا ينقضه حتى يسلمه، فلا يقبل المنع بعد التسليم"^(٣١٧)

الدليل:

التسليم إذا لم يقع بحجة، وإنما يقع بترك مسألة لازمة، يجاوز بها إلى ما بعدها: إما لمساهلة في النظر، وإما بضرب من التدبير على الخصم، وإما للعجز والجهل، فلا يقبل المنع بعد التسليم، لأنه كالرجوع عن الإقرار.^(٣١٨)

المسألة السابعة عشرة: الجدل: هو تردد الكلام بين الخصمين، بطلب كل منهما تصحيح قوله وإبطال قول خصمه.

الجدل لغة: يقال: جدلته يجدلته ويجدلته: أحكم فئلته، والجدل: اللد في الخصومة والقدرة عليها، ورجل جدل ومجدل ومجدال شديد الجدل، يقال جادلت الرجل فجدلته جدلاً أي غلبته، ورجل جدل إذا كان أقوى في الخصام، وجادله أي خاصمه، والاسم الجدل: وهو شدة الخصومة.^(٣١٩)

اختلف العلماء في حدّ الجدل على أقوال منها:

القول الأول: ذهب إمام الحرمين إلى أن حده: إظهار المتنازعين مقتضى نظرتهما على التدافع والتنافي بالعبرة، أو ما يقوم مقامها من الإشارة والدلالة. (٣٢٠)

القول الثاني: ذهب ابن مفلح^(٣٢١)، والمرداوي^(٣٢٢)، وابن النجار^(٣٢٣) إلى أن حده هو: قتل الخصم عن قصده لطلب صحة قوله وإبطال غيره.

القول الثالث: ذهب ابن عقيل^(٣٢٤) إلى أن حده هو: نقل الخصم من مذهب إلى مذهب، أو نقل الخصم من مذهب إلى غيره بطريق الحجة.

القول الرابع: ذهب القاضي أبو يعلى^(٣٢٥) إلى أن حده: تردد الكلام بين اثنين، إذا قصد كل واحد منهما إحكام قوله ليدفع به قول صاحبه.

وقريب منه تعريف الباجي^(٣٢٦)، وأبي الخطاب الكلوذاني^(٣٢٧): هو تردد الكلام بين الخصمين، بطلب كل منهما تصحيح قوله، وإبطال قول خصمه.

القول الخامس: ذكره أبو الخطاب الكلوذاني^(٣٢٨) ولم ينسبه وهو: إحكام كلامه ليرد به كلام خصمه.

القول السادس: ذهب الجرجاني^(٣٢٩) إلى أن حده: القياس المؤلف من المشهورات والمسلّمات والغرض منه: إلزام الخصم وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان، أو هو دفع المرء خصمه عن إفساد قوله بحجة، أو شبهة، أو يقصد به تصحيح كلامه^(٣٣٠).

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أن حد الجدل هو: تردد الكلام بين الخصمين، بطلب كل منهما تصحيح قوله، وإبطال قول خصمه.

قال المرداوي: "وقال القاضي، وابن عقيل، وأبو الخطاب، وابن البناء، وغيرهم: وهو تردد الكلام بين خصمين، يطلب كل منهما تصحيح قوله، وإبطال قول خصمه" (٣٣١)

المسألة الثامنة عشرة: يجوز للمجتهد غير الصحابي تقليد صحابي أرجح، ولا إنكار منهم. (٣٣٢)

تعريف الاجتهاد لغة: الاجتهاد بذل الوسع في طلب الأمر، وهو افتعال من الجهد بالضم: الطاقة، والجهد بالفتح: المشقة، يقال: جهد دابته وأجهدها، إذا حمل عليها في السير فوق طاقتها. وجهد الرجل في كذا، أي جد فيه وبالغ. (٣٣٣)

تعريف الاجتهاد اصطلاحاً: استفراغ الفقيه وسعه لدرك حكم شرعي. (٣٣٤)

المجتهد إذا اجتهد في واقعة فأداه اجتهاده إلى حكم، فهو ممنوع من تقليده لمجتهد آخر اتفاقاً. (٣٣٥)

وأما قبل أن يجتهد مع استطاعته ذلك، فهل هو ممنوع من تقليد مجتهد آخر أم لا؟ فيه أقوال منها:

القول الأول: لا يجوز للمجتهد أن يقلد غيره مطلقاً، صحابياً، أو تابعياً، أو غيرهما، أعلم منه، أو مساوياً، أو أدنى، عند ضيق الوقت، أو سعته، في عمله، أو إفتائه، وهو مذهب الإمام الشافعي في الجديد (٣٣٦)، والإمام أحمد وأكثر أصحابه (٣٣٧)، واختاره الغزالي (٣٣٨)، والرازي (٣٣٩)، والآمدي وذكره عن أكثر الفقهاء. (٣٤٠)

القول الثاني: يجوز للمجتهد أن يقلد غيره مطلقاً، صحابياً، أو تابعياً، أو غيرهما، أعلم منه، أو مساوياً، أو أدنى، عند ضيق الوقت، أو سعته، في عمله، أو إفتائه، وهو قول الإمام أبي حنيفة في رواية عنه (٣٤١)، والشيرازي من الشافعية (٣٤٢)، وبعض الحنابلة. (٣٤٣)

القول الثالث: يجوز للمجتهد غير صحابي تقليد صحابي أرجح، ولا إنكار منهم، دون من بعده، وهو قول الشافعي في القديم^(٣٤٤)، والسرْحَسِي^(٣٤٥) من الحنفية^(٣٤٦)، والجبَّائي^(٣٤٧) وابنه^{(٣٤٨)(٣٤٩)}.

القول الرابع: يجوز للمجتهد تقليد الصحابي، أو التابعي، دون من بعدهما.^(٣٥٠)

القول الخامس: يجوز للمجتهد تقليد الأعمم، دون المساوي والأدنى، وهو قول محمد بن الحسن^(٣٥١).

القول السادس: يجوز للمجتهد تقليد غيره عند ضيق الوقت، لا في سعته، وهو قول ابن سُرَيْج^(٣٥٢) من الشافعية.^(٣٥٣)

القول السابع: يجوز للمجتهد تقليد غيره في عمله خاصة، دون إفتائه، أما فيما لا يخصه من الحكم فممنوع، وهو قول بعض أهل العراق.^(٣٥٤)

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أنه يجوز للمجتهد غير الصحابي تقليد صحابي أرجح، ولا إنكار منهم، دون من بعده.

قال المرداوي: " وجوز الشافعي في القديم، وابن البنا، وابن حمدان، والجبائي وابنه، والسرْحَسِي وبعض شيوخه: لغير صحابي تقليد صحابي أرجح، ولا إنكار منهم^(٣٥٥)

الدليل:^(٣٥٦)

الدليل الأول: قال عليه الصلاة والسلام: ((أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم))^(٣٥٧)

ولم يرد مثل ذلك في حق غيرهم.

الدليل الثاني: أن المعتبر في جواز العمل الظن، وهو حاصل من التقليد.

وقد خالف ابن البنا في هذه المسألة المشهور عند الحنابلة.

المسألة التاسعة عشرة: يلزم المستفتي العمل بقول المفتي بمجرد فتواه.

الفتوى لغة: اسمٌ مصدرٌ بمعنى الإفتاء، يقال: أفتاه في الأمر: أبأه له، وأفتى الرجلُ في المسألة واستفتيته فيها فأفتاني إفتاءً، وفُتِيَ وفُتِيَ اسمان يوضعان موضع الإفتاء، ويقال أفتيت فلاناً رؤياً رآها: إذا عبرتها له، وأفتيته في مسألته: إذا أجبتَه عنها، وأصل الإفتاء والفتيا: تبين المشكل من الأحكام، وأفتى المفتي إذا أحدث حكماً، والفتيا والفتوى والفتوى ما أفتى به الفقيه. (٣٥٨)

الفتوى اصطلاحاً: الإخبار بالحكم الشرعي مع المعرفة بدليله. (٣٥٩)

المفتي اصطلاحاً: هو المخبر بحكم الله تعالى معرفته بدليله. (٣٦٠)

المستفتي اصطلاحاً: كل من لم يبلغ درجة المفتي. (٣٦١)

اختلف العلماء في مسألة: " متى يلزم العامي العمل بما يلقيه المجتهد "، وقد ذكروا عدة أقوال، أهمها ما يأتي (٣٦٢):

١/ لو أفتى المقلد مفتٍ واحد، وعمل به المقلد، لزمه قطعاً، وليس له الرجوع عنه إلى فتوى غيره في تلك الحادثة بعينها.

حكى الاتفاق عليه ابن الهمام (٣٦٣)، وابن الحاجب (٣٦٤)، الآمدي (٣٦٥)، وصفي الدين الهندي (٣٦٦)، والأصفهاني (٣٦٧)، والعضد (٣٦٨)، والأسنوي (٣٦٩)، وابن مفلح (٣٧٠).

بينما حكى الزركشي (٣٧١)، وزكريا الأنصاري (٣٧٢)، وابن عبد الشكور (٣٧٣)، وأمير بادشاه (٣٧٤) الخلاف فيه.

- ٢/ أنها لا تلزمه إلا بالتزامه، وهو اختيار الزركشي، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة، قال عنه ابن مفلح: هذا الأشهر^(٣٧٥).
- ٣/ أنه يلزمه بالتزامه إذا ظنه أنه حق، فعلى هذا لا بد من شيئين: التزامه، وظنه أنه حق، قواه ابن حمدان في 'آداب المفتي'^(٣٧٦).
- ٤/ أنه يلزمه إذا وقع في نفسه صحته وأنه حق، وهذا أولى الأوجه عند ابن حمدان^(٣٧٧)، وهو اختيار السمعاني، حيث قال: "ويلزمه إذا وقع في نفسه صحته وحقيقته، وهذا أولى الأوجه"^(٣٧٨).
- ٥/ يلزمه بالشروع، فإن شرع لزمه، وإن لم يشرع جاز سؤال غيره.^(٣٧٩)
- ٦/ أنه يلزمه العمل بالفتوى بمجرد صدورها من المفتي.
- ٧/ أنه لا يلزمه العمل بقول المفتي إلا إذا لم يجد غيره، سواء التزم به أم لا، وهو اختيار ابن الصلاح.^(٣٨٠)
- رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أن المستفتي يلزمه العمل بالفتوى بمجرد صدورها من المفتي.

قال ابن مفلح: "وإذا استفتى واحداً أخذ بقوله، ذكره ابن البنا وغيره"^(٣٨١)

وقال المرادوي: "وقال ابن البنا بالإفتاء لمجرد ما أفتاه لزمه العمل به"^(٣٨٢)

وقد خالف ابن البنا في هذه المسألة الصحيح عند الحنابلة.

الدليل:

أن الفتوى بمجرد صدورها من المفتي أصبحت في حق المستفتي كالل دليل بالنسبة إلى المجتهد.^(٣٨٣)

المسألة العشرون: إذا اختلفت الفتوى على المستفتي من مفتيين أو أكثر فبما يأخذ؟^(٣٨٤)

إذا اختلفت الفتوى على المستفتي من مفتيين أو أكثر، ففي هذه المسألة عدة أقوال^(٣٨٥):

القول الأول: يأخذ بأغلظ الأقوال وأشدّها أو بالمحظور.^(٣٨٦)

القول الثاني: يأخذ بأخف الأقوال، اختاره عبد الجبار.^(٣٨٧)

القول الثالث: يجتهد في الأوثق، فيأخذ بفتوى الأفضل علما ودينا وورعا.

اختاره الغزالي^(٣٨٨)، ونص الشافعي على مثله في القبلية وصححه النووي^(٣٨٩)، وهو اختيار الشيخ الموفق ابن قدامة^(٣٩٠).

القول الرابع: يسأل المستفتي مفتياً آخر، ويعمل بفتوى من يوافق^(٣٩١).

قال الطوفي^(٣٩٢): "ويحتمل أن يسقطا لتعارضهما، ويرجع إلى غيرهما إن وجد، وإلا فإلى ما قبل السمع".

القول الخامس: إن على المستفتي أن يأخذ القول بالدليل، وهذا هو رأي ابن حزم^(٣٩٣).

القول السادس: إنه يتخير فيأخذ بفتوى أي مفت شاء، وهو اختيار الشيرازي^(٣٩٤)، والقاضي أبي يعلى^(٣٩٥)، والمجد^(٣٩٦)، وأبي الخطاب الكلوذاني^(٣٩٧)، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد.

القول السابع: يأخذ بأرجحهما دليلاً، أي أن على العامي أن يجتهد في معرفة الحق.

وهذا قول الشاطبي^(٣٩٨)، وابن السمعاني كما ذكره الزركشي^(٣٩٩)، وابن القيم حيث رجح أن على العامي أن يتحرى ويبحث عن الراجح بحسبه، فيعمل كما يعمل عند اختلاف الطريقتين أو الطبيين أو المشيرين^(٤٠٠).

رأي ابن البنا رحمه الله:

اختلف النقل عن اختيار ابن البنا رحمه الله، فقد نقل عنه أنه اختار الأخذ بأغلظ الأقوال وأشدّها^(٤٠١)، ونقل عنه أيضاً أنه اختار الأخذ بأرجحهما دليلاً^(٤٠٢).

قال المرادوي: "وقيل: يأخذ بقول الأغلظ والأثقل، ذكره ابن البنا،.....، وقيل: يأخذ بأرجحهما دليلاً، ذكره ابن البنا أيضاً^(٤٠٣)"

المسألة الحادية والعشرون: في الترجيح: ما سمع منه ﷺ وكتابه سواء.

الترجيح لغة: هو من الرُجْحان، يقال: رَجَحْتُ الشيءَ بيدي أي وزنته ونظرت ما ثقله، وأرَجَحْتُ الميزان أي أثقلته حتى مال، وأرَجَحْتُ لفلان ورَجَحْتُ تَرْجِيحاً إذا أعطيته راجِحاً^(٤٠٤).

الترجيح اصطلاحاً: تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى بدليل فيعلم الأقوى فيعمل بها^(٤٠٥).

وهذه المسألة فيما إذا تعارضت روايتان، أحدهما سمع بغير كتاب، والآخر يرويه عن كتاب، فقد اختلف العلماء أيهما يرجح على أقوال^(٤٠٦):

الأول: يقدم الحديث الذي سمع منه ﷺ على كتابه.

ذهب إلى ذلك: الجُرْجَانِيُّ من الحنفية^(٤٠٧)، والآمدي من الشافعية^(٤٠٨)، وابن عقيل^(٤٠٩)، والمجد من الحنابلة^(٤١٠).

الثاني: أن كتابه وما سمع منه سواء، قاله الإمام أحمد^(٤١١)، ورجحه القاضي^(٤١٢).

الثالث: ترجيح رواية من روى عن كتابة على رواية من اعتمد الحفظ. ذكره الشوكاني^(٤١٣).

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أن كتابه وما سمع منه سواء.

قال ابن النجار: "وقال القاضي، وتبعه ابن البنا: إنهما سواء" (٤١٤)

الدليل:

عن عبد الله بن عكيم الجهني قال: قرئ علينا كتاب رسول الله ﷺ ونحن بأرض جهينة ((أَنْ لَا تَتَّفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ يَاهَابٍ وَلَا عَصَبٍ)) (٤١٥)

احتج بهذا الحديث الإمام أحمد في عدم جواز الاستفادة من جلد الميتة وإن دبغ؛ لأن خبر ابن عكيم عن كتاب؛ وناقل الكتاب جار مجرى راوي اللفظ؛ لأنه إمّا أن يقول: قرأه علينا رسول الله ﷺ، وإمّا يقول: هذا كتابه: كما يقول: سمعت رسول الله ﷺ، وما يتطرق على أحدهما يتطرق على الآخر مثله من التغيير. (٤١٦)

المسألة الثانية والعشرون: ترجيح ما فيه معنى ظهر استعماله على ما فيه معنى لم يظهر استعماله.

ذهب القاضي أبو يعلى (٤١٧)، وابن عقيل (٤١٨)، والمرداوي (٤١٩)، وغيرهم (٤٢٠) إلى أنه يرجح المعنى الذي ظهر استعماله على المعنى الذي لم يظهر استعماله.

مثاله: مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ غَيْبِ الشَّقَقِ (٤٢١)، فإن صلواته احتملت أن تكون بعد الحمرة، واحتملت أن تكون بعد البياض، ورجح ابن البنا الحمرة وأنها أظهر في الشفق.

ولهذا وقع النزاع في دخول وقت العشاء الآخرة، هل هو بغيوبة حمرة الشمس، وهو مذهب مالك (٤٢٢)، والشافعي (٤٢٣)، وأحمد (٤٢٤)، أو بغيوبة البياض الذي هو بعدها، وهو مذهب أبي حنيفة (٤٢٥)، بناء على أن المراد من الشفق المذكور في الأثر، هو البياض أو الحمرة.

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أنه يرجح المعنى الذي ظهر استعماله على المعنى الذي لم يظهر استعماله.

قال ابن النجار: "ويرجح ما فيه معنى ظهر استعماله على عكسه، أي: على ما فيه معنى لم يظهر استعماله.

قال ابن عقيل في الواضح، وابن البنا: أن يكون أحد المعنيين أظهر في الاستعمال، كما ذكرنا في "الحمرة" وأنها أظهر في الشفق" (٤٢٦)

المسألة الثالثة والعشرون: تقديم مثبت الحد على نافية.

إذا تعارض دليلان أحدهما يوجب الحد، والثاني يسقطه، فقد اختلف العلماء فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن نافي الحد مقدم على مثبتته، وهو قول بعض الحنفية (٤٢٧)، وأكثر الشافعية (٤٢٨)، والشريف أبي جعفر (٤٢٩)، والحلواني (٤٣٠)(٤٣١)، وأبي الخطاب (٤٣٢)، وابن مفلح (٤٣٣)، وابن اللحام (٤٣٤)، والمرداوي (٤٣٥)، وابن النجار من الحنابلة. (٤٣٦)

القول الثاني: إنهما سواء، اختاره الغزالي (٤٣٧)، والقاضي أبو يعلى (٤٣٨)، والقاضي عبد الجبار (٤٣٩)، والموفق (٤٤٠)، والطوفي (٤٤١).

القول الثالث: إن مثبت الحد مقدم على نافية، اختاره ابن عقيل. (٤٤٢)

رأي ابن البنا - رحمه الله -:

ذهب ابن البنا رحمه الله إلى أنه إذا تعارض دليلان أحدهما يوجب الحد، والثاني يسقطه، فيقدم المثبت على النافي. (٤٤٣)

قال المرادوي: "وقدم القاضي في 'الكفاية' المثبت، وقاله: ابن البنا، وابن عقيل في 'الواضح' (٤٤٤)".

الدليل:

تقديم خبر عبادة المثبت للجلد والرجم، فعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنًا سَبِيلًا الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدٌ مِائَةٌ وَنَفْيُ سَنَةٍ وَالنَّبِيُّ بِالنَّبِيِّ جَلْدٌ مِائَةٌ وَالرَّجْمُ» (٤٤٥).

على خبر النافي للجلد، فعن زيد بن خالد وأبي هريرة رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمِهَا» (٤٤٦).

لأن الموجب للحد يوافق التأسيس، وموافقة التأسيس أولى من موافقة النفي الأصلي، لأن التأسيس يفيد فائدة زائدة. (٤٤٧)

وقد خالف ابن البنا في هذه المسألة المشهور عند الحنابلة.

المسألة الرابعة والعشرون: يقدم حديث ما تضمن إصابة النبي ﷺ في الظاهر والباطن على حديث ما تضمن إصابته في الظاهر فقط.

هذه المسألة متفق عليها بين أهل العلم، وممن ذكر الحكم في المسألة القاضي (٤٤٨)، وابن عقيل (٤٤٩)، وابن البنا (٤٥٠)، وابن مفلح (٤٥١)، والمرادوي (٤٥٢)، وابن النجار (٤٥٣)، وغيرهم (٤٥٤)، فقد ذهبوا على أنه يقدم من حديثين ما تضمن إصابة النبي ﷺ ظاهراً وباطناً، على ما تضمن إصابته ظاهراً فقط.

مثاله: امتناع النبي ﷺ من الصلاة على من مات وعليه دين حتى قال أبو

قتادة: ((عَلَيَّ دَيْنُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ)) (٤٥٥)

فهذا ابتداء ضمان، وأن النبي ﷺ امتنع من الصلاة على الميت، وكان وقت الصلاة مصيبا في امتناعه، وكان مقدما على حمله على الإخبار عن ضمان سابق؛ لأنه لو كان إخبارا عن ضمان لكان الميت قد خلف وفاء، وكان النبي ﷺ مخطئا في الباطن.

فالنبي ﷺ بعيد عن الخطأ، وهو الأليق به وبجمله ﷺ. (٤٥٦)

الخاتمة

بعد هذه الرحلة المباركة مع آراء ابن البنا الأصولية التي وافق، وخالف فيها الحنابلة من خلال آرائه الموثقة في مظانها، أود أن أذكر ببعض النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

أولاً: ابن البنا يعد من كبار علماء الحنابلة، فهو من تلاميذ القاضي أبي يعلى، فهو أصولي، فقيه، قارئ، ومقرئ، ولغوي متبحر، قد أثر اجتماع تلك العلوم عنده على مختاراته، وآرائه، وترجيحاته التي إن عرفنا مسار عقله فيها أفدنا عملياً كيف نصنع طالب علم يقف على أرض صلبة.

ثانياً: استفاد الإمام ابن البنا رحمه الله كثيراً من شيخه القاضي أبي يعلى، حيث وافقه في كثير من المسائل الأصولية التي خالفت ما ذهب إليه أكثر الحنابلة.

ثالثاً: آراؤه الخلافية للحنابلة تدل على عقلية المستقلة، وشخصيته الواضحة، فقد خالف الحنابلة في مسائل، بل خالف أيضاً شيخه القاضي أبا يعلى في مسألتين.

• المسائل التي خالف فيها الحنابلة:

- ١/ مسألة: اتفاق الخلفاء الأربعة هل يعتبر إجماعاً وحجة؟
ذهب ابن البنا إلى أن اتفاق الخلفاء الأربعة يعتبر إجماعاً وحجة وإن خالفهم مجتهد صحابي من غيرهم.
- ٢/ مسألة: من شروط صحة الرواية، ذهب ابن البنا إلى الاكتفاء بالعدالة ظاهراً، ولا تشترط العدالة باطناً.
- ٣/ مسألة: رواية مبتدعة الفقهاء، ذهب ابن البنا إلى عدم قبول رواية مبتدعة الفقهاء المختلفون في الفروع لدخولهم في أهل الأهواء من الجهمية والقدرية والمعتزلة والخوارج والروافض.

٤ / مسألة: الفعل المتعدي إذا وقع في سياق النفي، أو ما في معناه من غير ذكر لمفعوله، هل يعم فيقبل التخصيص؟، ذهب ابن البنا إلى عدم تعميمه.

٥ / مسألة: التعليل بإنّ ماذا تفيد؟ ذهب ابن البنا إلى أن التعليل بإنّ هو من قسم الإيماء.

٦ / مسألة: هل يجوز للمجتهد غير الصحابي تقليد صحابي أرجح؟ ذهب ابن البنا إلى أنه يجوز للمجتهد غير الصحابي تقليد صحابي أرجح، دون من بعده.

٧ / مسألة: هل يلزم المستفتي العمل بقول المفتي بمجرد فتواه؟ ذهب ابن البنا إلى أن المستفتي يلزمه العمل بالفتوى بمجرد صدورها من المفتي.

٨ / مسألة: أيهما يقدم عند التعارض: مثبت الحد أم نافية؟ ذهب ابن البنا إلى أنه إذا تعارض دليلان أحدهما يثبت الحد، والثاني ينفيه، فيقدم المثبت على النافي.

• **المسائل التي خالف فيها شيخه القاضي أبا يعلى:**

أ/ مسألة: اتفاق الخلفاء الأربعة هل يعتبر إجماعاً وحجة؟

ب/ مسألة: التعليل بإنّ ماذا تفيد؟

• **مسألة واحدة** نقل عن ابن البنا قولان في المسألة، وهي: إذا اختلفت الفتوى

على المستفتي من مفتيين أو أكثر فبماذا يأخذ؟

نقل عنه أنه يأخذ بقول الأغلظ.

ونقل عنه أنه يأخذ بأرجحهما دليلاً.

رابعاً: قد ثبت لدي أن قواعد العلوم ليست قاصرة على مجالٍ دون مجال، فقد رأيت كيف كان يستخدم ابن البنا قواعد علم أصول الفقه ليبرهن بها على صحة المعتقدات، وكذلك ليبرهن بها على موضوعات معرفية ولغوية كما جاء في المسألة الأولى والثانية وغيرهما.

الهوامش والتعليقات:

- (١) ينظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٢/٢٤٢؛ المتظم: ٨/٣١٩؛ معجم الأدباء: ٧/٢٦٥؛ الكامل في التاريخ ١٠ / ١١٢، إنباه الرواة: ١/٢٧٦؛ سير أعلام النبلاء: ١٨/٣٠٨؛ تذكرة الحفاظ: ٣/١١٧٦؛ تاريخ الإسلام: ٣٢/٤٠؛ العبر: ٣/٢٧٥؛ معرفة القراء: ١/٣٥٠؛ دول الإسلام: ٢/٥؛ الوافي بالوفيات: ١١/٣٨١؛ مرآة الجنان: ٣/١٠٠؛ ذيل طبقات الحنابلة: ١/٣٢؛ غاية النهاية: ١/٩٠؛ لسان الميزان: ٢/١٩٥؛ النجوم الزاهرة: ٥/١٠٧؛ المقصد الأرشد: ١/٣٠٩؛ بغية الوعاة: ١/٤٩٥؛ كشف الظنون: ١/٢١٢، ١٩٢ و ٢/١١٠٥، ٢٠٠١؛ شذرات الذهب: ٣/٣٣٨؛ هدية العارفين: ١/٢٧٦؛ الأعلام: ٢/١٨٠؛ معجم المؤلفين: ٣/٢٠١.
- (٢) هو الإمام المحدث، مقرئ العراق، أبو الحسن، علي بن أحمد بن عمر بن حفص بن الحَمَامِي البغدادي، قال الخطيب: كان صادقاً ديناً فاضلاً، حسن الاعتقاد، وتفرد بأسانيد القراءات، وعلوها في وقته، توفي سنة (٤١٧هـ).
- ينظر: تاريخ بغداد: ١١/٣٢٩؛ البداية والنهاية: ١٢/٢١؛ سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٠٢.
- (٣) هو محمد بن الحسن بن زياد، المقرئ، المفسر، المعروف بالتقَّاش، أبو بكر، كان إمام أهل العراق في القراءة والتفسير، توفي سنة (٣٥١هـ).
- من تصانيفه: شفاء الصدور في التفسير، الإشارة إلى غريب القرآن.
- ينظر: وفيات الأعيان: ٣/٣٢٥؛ تذكرة الحفاظ: ٣/٩٠٨؛ معرفة القراء: ١/٢٣٦.
- (٤) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أبو طاهر البغدادي، المقرئ، كان من أعلم الناس بحروف القراءات، وله في ذلك مصنفات، وكان من الأمناء الثقات، توفي سنة (٣٤٩هـ).
- من تصانيفه: كتاب جامع البيان.
- ينظر: تاريخ بغداد: ١١/٧؛ معرفة القراء: ١/٢٥١؛ البداية والنهاية: ١١/٣٦٩.
- (٥) هو هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم، أبو القاسم البغدادي المقرئ، أحد من عني بالقراءات وتبحر فيها، كان ثقة، تصدر للإقراء دهرًا، توفي سنة (٣٥٠هـ).
- ينظر: تاريخ بغداد: ١٤/٦٩؛ معرفة القراء: ١/٣١٤؛ غاية النهاية: ١/٤٣١.
- (٦) هو بكار بن أحمد بن بَكَّار بن بنان أبو عيسى البغدادي، المقرئ، المعروف ببكاره، ثقة مشهور، من كبار أئمة الأداء، أقرأ القرآن نحوًا من ستين سنة، وثقه الخطيب وأبو عمرو الداني، توفي سنة (٣٥٣هـ).
- ينظر: تاريخ بغداد: ٧/١٣٤؛ معرفة القراء: ١/٣٠٦؛ غاية النهاية: ١/١٧٧.

(٧) هو عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد، أبو عمرو الدقاق، المعروف بابن السمّك، كان ثقةً ثبّاً، كتب المصنفات الكثيرة بخطه، توفي في ربيع الأول سنة (٣٤٤هـ) ودفن بمقبرة باب التبن، وحضر جنازته خمسون ألفاً.

ينظر: تاريخ بغداد: ٣٠٣/١١؛ المنتظم: ٣٧٨/٦؛ البداية والنهاية: ٣٦٠/١١.

(٨) هو أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس، الفقيه، أبو بكر البغدادي التّجّاد، شيخ الحنابلة بالعراق، كان يمشى في طلب الحديث حافياً، جمع المسند، وصنف في السنن كتاباً كبيراً، توفي ليلة الجمعة لعشر بقين من ذي الحجة من سنة (٣٤٨هـ).

ينظر: المنتظم: ٣٩٠/٦؛ المقصد الأرشد: ١١٠/١؛ شذرات الذهب: ٣٧٦/٢.

(٩) هو أحمد بن عثمان بن يحيى بن عمرو البغدادي، أبو الحسين العطشي الأديبي، كان ثقةً صدوقاً حسن الحديث، توفي سنة (٣٤٩هـ).

ينظر: تاريخ بغداد: ٢٩٩/٤؛ الأنساب: ٤٧٨/٨؛ سير أعلام النبلاء: ٥٦٨/١٥.

(١٠) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد بن عباد، أبو سهل القطان، الإمام المحدث الثقة، سكن دار القطن، كان صدوقاً أديباً شاعراً، توفي سنة (٣٥٠هـ).

ينظر: تاريخ بغداد: ٤٥/٥؛ المنتظم: ٣/٧؛ النجوم الزاهرة: ٣٢٨/٣.

(١١) هو علي بن محمد بن الزبير أبو الحسن القرشي الكوفي، كان أديباً عالماً، مليح الكتابة، بديع الوراثة، وثقه الخطيب البغدادي، توفي سنة (٣٤٨هـ).

ينظر: تاريخ بغداد: ٨١/١٢؛ سير أعلام النبلاء: ٥٦٧/١٥؛ شذرات الذهب: ٣٧٩/٢.

(١٢) هو عبد الباقي بن قانع بن مرزوق، أبو الحسين الأموي مولاهم البغدادي الحافظ، كان من أهل العلم والفهم والثقة، غير أنه تغير في آخر عمره، قال الدارقطني: كان يخطيء ويصر على الخطأ، توفي سنة (٣٥١هـ).

ينظر: تاريخ بغداد: ٨٨/١١؛ المنتظم: ١٤/٧؛ تذكرة الحفاظ: ٨٨٣/٣.

(١٣) هو محمد بن أحمد بن محمد، أبو طاهر العبّاري، ذو الفضائل، صحب جماعة من الشيوخ، كانت له حلقتان إحداها بجامع المنصور، والأخرى بجامع الخليفة، توفي سنة (٤٣٢هـ).

ينظر: طبقات الحنابلة: ١٨٨/٢؛ المقصد الأرشد: ٢٤٣/٢؛ شذرات الذهب: ٢٥٠/٣.

(١٤) هو محمد بن الحسين بن محمد الفراء، القاضي أبو يعلى، شيخ الحنابلة في زمانه، ولد سنة ٣٨٠ هـ، برع في أنواع الفنون، قال ابن الجوزي: وكان من سادات الثقات، توفي سنة ٤٥٨ هـ. من تصانيفه: أحكام القرآن، العدة في أصول الفقه.

ينظر: تاريخ بغداد: ٢/٢٥٦؛ طبقات الحنابلة: ٢/١٩٣؛ سير أعلام النبلاء: ١٨/٨٩.

(١٥) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عيسى بن أبي موسى الهاشمي، أبو علي الحنبلي البغدادي، انتهت إليه رئاسة المذهب، وكان رئيساً رفيع القدر، بعيد الصبوت، توفي سنة ٤٢٨ هـ. من تصانيفه: الإرشاد، شرح كتاب الخرقى.

ينظر: طبقات الحنابلة: ٢/١٨٢؛ المنهج الأحمد: ٢/١٢٦؛ شذرات الذهب: ٢/٢٣٨.

(١٦) هو عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث، التميمي البغدادي الحنبلي، أبو الفضل، رئيس الحنابلة، كان قد عني بعلوم، وأملى الحديث بجامع المنصور، وكانت له حلقة في جامع المدينة للوعظ والفتوى، توفي سنة (٤١٠ هـ).

ينظر: تاريخ بغداد ١١ / ١٤ / ١٥، طبقات الحنابلة ٢ / ١٧٩، المقصد الأرشد: ٢/١٤٣.

(١٧) هو الحسين بن محمد بن عبد الوهاب الدبّاس، أبو عبد الله، المعروف بالبارع، كان نحوياً، لغوياً، مقررًا، شاعرًا، حسن المعرفة بصنوف الآداب، توفي سنة (٥٢٤ هـ).

ينظر: إنباه الرواة: ١/٢٥٦؛ وفيات الأعيان: ١/١٥٨؛ غاية النهاية: ١/١٠٩.

(١٨) هو محمد بن الحسين بن بندار، أبو العز القلّانسيّ الواسطي، شيخ القراء، ومقرئ العراق في عصره، كان بصيرًا بالقراءات، وعللها، وغوامضها، عارفًا بطرقها، توفي بواسط سنة (٥٢١ هـ).

من تصانيفه: إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، الكفاية الكبرى في القراءات.

ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٩/٤٩٦؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٦/٩٧؛ شذرات الذهب: ٤/٦٤.

(١٩) هو أحمد بن ظفر بن أحمد البغدادي المعازلي، نسبة إلى محلة بشرق بغداد يقال لها: "الظفرية"، قال ابن السمعاني: شيخ صالح، مشغل بكسبه. وقال ابن الجوزي: سمعت منه، وكان ثقة، توفي سنة (٥٣٣ هـ).

ينظر: الأنساب: ٤/١٠٣؛ المنتظم: ١٠/٧٣؛ تاريخ الإسلام: ٣٦/٢٦٤.

(٢٠) هو يحيى بن الإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن البنا، البغدادي الحنبلي، أبو عبد الله، كان ذا علم وصلاح، كان شيخًا صالحًا، حسن السيرة، واسع الرواية، حسن الأخلاق، متوددًا، متواضعًا، برًا، لطيفًا بالطلبة، مشفقًا عليهم، توفي سنة (٥٣١ هـ).

- ينظر: سير أعلام النبلاء: ٦/٢٠؛ ذيل طبقات الحنابلة: ١/١٨٩؛ شذرات الذهب: ٩٨/٤.
- (٢١) هو أحمد بن الإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء البغدادي الحنبلي، أبو غالب، الشيخ الصالح الثقة، مسند بغداد، توفي سنة (٥٢٧هـ).
- ينظر: المنتظم: ٣١/١٠؛ سير أعلام النبلاء: ٦٠٣/١٩؛ شذرات الذهب: ٧٩/٤.
- (٢٢) هو محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء البغدادي، الحنبلي، القاضي أبو الحسين ابن شيخ المذهب القاضي أبي يعلى، فقيه، أصولي، محدث، عارف بالرجال، قتل ببغداد ليلة عاشوراء سنة (٥٢٦هـ).
- من تصانيفه: المفردات في الفقه، المفردات في أصول الفقه، طبقات الحنابلة.
- ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: ١/١٧٦؛ المقصد الأرشد: ٢/٤٩٩؛ شذرات الذهب: ٧٩/٤.
- (٢٣) هو أبو القاسم، إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث، السمرقندي، الدمشقي المولد، البغدادي الوطن، الإمام المحدث المفيد المسند الثقة، قال عمر البسطامي: أبو القاسم إسناده خراسان والعراق، توفي سنة (٥٣٦هـ).
- ينظر: المنتظم: ٩٨/١٠؛ سير أعلام النبلاء: ٢٨/٢٠؛ النجوم الزاهرة: ٢٦٩/٥.
- (٢٤) هو شجاع بن فارس بن حسين بن فارس، الإمام المحدث، الحافظ المفيد، أبو غالب الدهلي السهروردي، ثم البغدادي، كان ثقة، شديد السيرة، أفنى عمره في الطلب، وعمل مسودة لتاريخ بغداد ذيلاً على تاريخ الخطيب، توفي سنة (٥٠٧هـ).
- ينظر: الأنساب: ٧/١٩٨؛ تذكرة الحفاظ: ٣/١٢٤٠؛ البداية والنهاية: ١٢/١٧٦.
- (٢٥) سير أعلام النبلاء: ١٨/٢٨١؛ تاريخ الإسلام: ٤١/٣٢؛ الوافي بالوفيات: ٤/١١٤.
- (٢٦) هو الحافظ الثقة، أحمد بن صالح بن شافع بن صالح بن حاتم، الجبلي، ثم البغدادي، أبو الفضل، محدث بغداد، كان ورعاً دينياً، على سمت السلف، توفي سنة (٥٦٥هـ).
- ينظر: سير أعلام النبلاء: ٣٠/٥٧٢؛ ذيل طبقات الحنابلة: ١/٣١١؛ شذرات الذهب: ٤/٢١٥.
- (٢٧) شذرات الذهب: ٣/٣٣٩.
- (٢٨) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، المعروف بالدهبي، شمس الدين، تركماني الأصل من أهل دمشق، شافعي المذهب، كان محدث عصره، قال السبكي: محدث العصر، وخاتم الحفاظ، القائم بأعباء هذه الصناعة، وحامل راية أهل السنة والجماعة، إمام أهل عصره حفظاً وإتقاناً، شيخنا وأستاذنا، توفي سنة (٧٤٨هـ).

من تصانيفه: الكبائر، تاريخ الإسلام، سير أعلام النبلاء -

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٢١٦/٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٥٥/٣؛ النجوم الزاهرة: ١٨٣/١٠.

(٢٩) تاريخ الإسلام: ٤٠/٣٢.

(٣٠) هو علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي، أبو الحسن، جمال الدين، وزير، مؤرخ من الكتاب، ولد بقفط (من الصعيد الأعلى بمصر)، وسكن حلب، فولي بها القضاء في أيام الملك الظاهر، ثم الوزارة في أيام الملك العزيز وأطلق عليه لقب "الوزير الأكرم"، له تصانيف كثيرة تشهد له بالتفوق في العلم، والبراعة فيه، توفي سنة (٦٤٦هـ).

من تصانيفه: إخبار العلماء بأخبار الحكماء، إنباه الرواة على أنباه النحاة.

ينظر: معجم الأدباء: ١٧٥/٥؛ العبر: ١٩١/٥؛ النجوم الزاهرة: ٣٦١/٦.

(٣١) إنباه الرواة: ٢٧٦/١.

(٣٢) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج، المعروف بابن الجوزي، شيخ وقته، وإمام عصره، كان محدثاً مفسراً فقيهاً أصولياً واعظاً أديباً زاهداً قارئاً، توفي سنة ٥٩٧هـ ببغداد.

من تصانيفه: زاد المسير في التفسير، منهاج الوصول إلى علم الأصول.

ينظر: وفيات الأعيان: ١٤٠/٣؛ سير أعلام النبلاء: ٣٨١/٢١؛ شذرات الذهب: ٢٢٩/٤.

(٣٣) المنتظم: ٣١٩/٨.

(٣٤) إنباه الرواة: ٢١٩/١.

(٣٥) هو رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز، أبو محمد التميمي، البغدادي، الفقيه، الواعظ، شيخ الحنابلة، قال السمعاني: هو فقيه الحنابلة وإمامهم، توفي سنة ٤٨٨هـ.

ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: ٧٧/١؛ المنهج الأحمد: ١٦٢/٢؛ شذرات الذهب: ٣/٣٨٤.

(٣٦) ينظر: المنتظم: ٣١٩/٨؛ ذيل طبقات الحنابلة: ٣٢/١؛ النجوم الزاهرة: ١٠٧/٥؛ المقصد الارشد:

٣٠٩/١؛ شذرات الذهب: ٣٣٨/٣.

(٣٧) شرح الكوكب المنير: ٤٤/١.

وانظر تعريف أصول الفقه بمعناه اللقبى في: فواتح الرحموت ١/١٤؛ المستصفى ١/٤؛ المحصول:

١/٩٤؛ الإحكام للآمدي: ٧/١؛ الإبهاج: ٣٠/١؛ نهاية السؤل: ٩/١؛ شرح مختصر الروضة:

١/١٢٠؛ التحبير: ١/١٨٠.

- (٣٨) ينظر: الصحاح: ٤٩/٢. مادة (فقه)؛ المصباح المنير: ٢٣٧/٧. مادة (ف ق ه).
- (٣٩) ينظر: رفع الحاجب: ٢٤٤/١؛ شرح مختصر الروضة: ١٣٣/١؛ المختصر في أصول الفقه: ص ٣١؛ التحبير: ١٦١/١؛ شرح الكوكب المنير: ٤١/١؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ص ٦٥؛ إرشاد الفحول: ١٧/١.
- (٤٠) نقله عنه الزركشي في: البحر المحيط: ٢٥/١.
- والقفال الشاشي هو: محمد بن أحمد بن الحسين، فخر الإسلام، أبو بكر الشاشي، تفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، كان يلقب بالجنيد لشدة ورعه، توفي سنة ٥٠٧هـ.
- من تصانيفه: الحلية، الشافي شرح الشامل.
- ينظر: وفيات الأعيان: ٢١٩/٤؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٧٠/٦؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٧٦/١.
- (٤١) نسبه إلى ابن عقيل ابن مفلح، والبعلي، وابن عبد الهادي، والمرداوي.
- ينظر: أصول ابن مفلح: ١٦/١؛ المختصر في أصول الفقه: ص ٣٢؛ شرح غاية السؤل: ص ٨٨؛ التحبير: ١٨٦/١.
- لكن لم أجده منصوصا عليه في الواضح، وإنما يفهم منه الأولوية في تقديم معرفة علم الأصول على الفقه، حيث قال: "ويجب في الجملة أن يكون عالماً بجميع أصول الفقه وأدلة الأحكام وما هو أولى بالتقدم منها الواضح: ٤٠٢/١.
- وقد صرح في المسودة: (١ / ٥٧١) بذلك حيث قال: "وتقديم معرفته أولى عند ابن عقيل".
- وابن عقيل هو: علي بن عقيل بن محمد البغدادي الظفري، أبو الوفا، يعرف بابن عقيل، شيخ الحنابلة في وقته، أراد الحنابلة قتله لتعظيمه للحلاج فاختنى، ثم أظهر توبته، توفي سنة ٥١٣هـ.
- من تصانيفه: الفنون، الواضح في الأصول.
- ينظر: طبقات الحنابلة: ٢٥٩/٢؛ سير أعلام النبلاء: ٤٤٣/١٩؛ البداية والنهاية: ١٩٧/١٢.
- (٤٢) هو علي بن عقيل بن محمد البغدادي الظفري، أبو الوفا، يعرف بابن عقيل، شيخ الحنابلة في وقته، أراد الحنابلة قتله لتعظيمه للحلاج فاختنى، ثم أظهر توبته، توفي سنة ٥١٣هـ.
- من تصانيفه: الفنون، الواضح في الأصول.
- ينظر: طبقات الحنابلة: ٢٥٩/٢؛ سير أعلام النبلاء: ٤٤٣/١٩؛ البداية والنهاية: ١٩٧/١٢.

- (٤٣) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد الحنبلي، أبو بكر، المعروف بغلام الخلال، الفقيه الأصولي المفسر، وكثيراً ما يقول أصحاب الحنابلة: قاله أبو بكر عبد العزيز في الشافي، ونحو هذه العبارة، قال ابن أبي يعلى: كان أحد أهل الفهم، موثقاً به في العلم، متسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة، مذكوراً بالعبادة، توفي سنة ٣٦٣هـ. من تصانيفه: الشافي، المقنع، التنبيه، زاد المسافر في الفقه. ينظر: طبقات الحنابلة: ١١٩/٢؛ المنهج الأحمد: ٥٦/٢؛ شذرات الذهب: ٤٥/٣.
- (٤٤) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَرِي البغدادي الحنبلي، أبو البقاء، محب الدين، أصله من عكبرا (بلدية على دجلة)، كان فقيهاً مفسراً فرضياً نحوياً لغوياً، توفي سنة ٦١٦هـ. من تصانيفه: تفسير القرآن، التعليق في مسائل الخلاف في الفقه. ينظر: وفيات الأعيان: ٢٨٦/٢؛ ذيل طبقات الحنابلة: ١٠٩/٢؛ شذرات الذهب: ٦٧/٥.
- (٤٥) ينظر: المسودة: ص ٥٧١؛ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: ص ١٤؛ المختصر في أصول الفقه: ص ٣٢؛ التحبير: ١/١؛ شرح الكوكب المنير: ٤٨/١.
- (٤٦) ينظر: الوصول إلى الأصول: ٤٨/١.
- وابن برهان هو: أحمد بن علي بن محمد الوكيل، أبو الفتح، المعروف بابن بَرْهَانَ، الحنبلي ثم الشافعي، فقيه أصولي محدث، عُرف بقوة الحفظ، توفي سنة ٥١٨هـ. من تصانيفه: الوصول إلى الأصول، الوجيز في أصول الفقه. ينظر: سير أعلام النبلاء: ٤٥٦/١٩؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠/٦؛ شذرات الذهب: ٦٢/٤.
- (٤٧) ينظر: التحبير: ١٨٨/١.
- والمرداوي هو: علاء الدين، أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرادوي، نسبة الي (مردا) إحدى قري نابلس بفلسطين، الحنبلي، شيخ المذهب، وإمامه، ومصححه، ومنقحه، توفي سنة (٨٨٥هـ). من تصانيفه: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، كتاب التحبير في شرح التحرير. ينظر: الضوء اللامع: ٦٦/٣؛ شذرات الذهب: ٣٤٠/٧؛ الأعلام: ٢٩٢/٤.
- (٤٨) ينظر: شرح الكوكب المنير: ٤٧/١.
- وابن النجار هو: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى المصري، تقي الدين أبو بكر، الشهير بابن النجار، فقيه وأصولي حنبلي، قال الشعراني: صحبته أربعين سنة فما رأيت عليه شيئاً يشينه، توفي سنة ٩٧٢هـ. من تصانيفه: شرح الكوكب المنير، منتهى الإرادات.

ينظر: مختصر طبقات الحنابلة: ص ٩٦؛ الأعلام: ٦/٦؛ معجم المؤلفين: ٢٧٦/٨.

(٤٩) ينظر: العدة: ١/٧٠.

(٥٠) ينظر: صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: ص ١٥.

وابن حمدان هو: أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان الحراني الحنبلي، نجم الدين، أبو عبد الله، الفقيه الأصولي الأديب، صاحب التصانيف النافعة، توفي سنة ٦٩٥هـ.

من تصانيفه: المنع في أصول الفقه، الرعاية الكبرى والرعاية الصغرى في الفقه.

ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: ٢/٣٣١؛ المنهل الصافي: ١/٢٧٢؛ شذرات الذهب: ٥/٤٢٨.

(٥١) هو محمد بن مفلح بن محمد، أبو عبد الله شمس الدين المقدسي ثم الصالحي، فقيه حنبلي وأصولي، ومحدث، قال ابن القيم: ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح، توفي سنة ٧٦٣هـ.

من تصانيفه: أصول الفقه، كتاب الفروع في الفقه.

ينظر: الدرر الكامنة: ٤/١٦١؛ المقصد الأرشد: ٢/٥١٧؛ شذرات الذهب: ٦/١٩٩.

(٥٢) أصول ابن مفلح: ١/١٦.

(٥٣) هو علي بن محمد بن عباس بن شيبان، أبو الحسن علاء الدين، يعرف بابن اللحام وهي حرفة أبيه، فقيه حنبلي أصله من بعلبك، سكن دمشق وصنف كتابا، حتى صار شيخ الحنابلة بالشام مع ابن مفلح فانتفع الناس به، توفي سنة (٨٠٣هـ). من تصانيفه: القواعد الاصولية، والأخبار العلمية في اختيارات الشيخ تقي الدين ابن تيمية.

ينظر: المقصد الأرشد: ٢/٢٣٧؛ الضوء اللامع: ٣/١٢٧؛ شذرات الذهب: ٧/٣١.

(٥٤) المختصر في أصول الفقه: ص ٣٢.

(٥٥) ينظر: التحجير: ١/١٨٦.

(٥٦) ينظر: شرح غاية السؤل: ص ٨٨.

وابن عبدالهادي هو: يوسف بن حسن بن أحمد الصالحي، الشهير بابن المبرد، جمال الدين، من فقهاء الحنابلة، كان إماما في الحديث والفقه، والنحو، والتفسير، توفي سنة ٩٠٩هـ.

من تصانيفه: مغني ذوي الافهام عن الكتب الكثيرة في الاحكام، مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول.

ينظر: الضوء اللامع: ١٠/٣٠٨؛ شذرات الذهب: ٨/٤٣؛ الأعلام: ٨/٢٢٥.

(٥٧) ينظر: البحر المحيط: ١/٢٥؛ التحجير: ١/١٨٦؛ شرح غاية السؤل: ص ٨٨.

- (٥٨) ينظر: صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: ص ١٥.
- (٥٩) ينظر: المسودة: ص ٥٧١.
- والشيخ تقي الدين هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس، الشهير بشيخ الإسلام، سجن مرتين من أجل بعض فتاواه، توفي بقلعة دمشق معتقلا سنة ٧٢٨ هـ.
- من تصانيفه: منهاج السنة، الفتاوى.
- ينظر: تذكرة الحفاظ: ٤/١٤٩٦؛ الدرر الكامنة: ١/٨٨؛ شذرات الذهب: ٦/٨٠.
- (٦٠) ينظر: أصول ابن مفلح: ١/١٦.
- (٦١) التحجير: ١/١٨٩.
- (٦٢) هذه المسألة وإن كانت غير أصولية محضة، لكن بعض الأصوليين ذكروها في مقدمة كتبهم الأصولية لما يترتب عليها من ثمرة فقهية.
- (٦٣) ينظر: لسان العرب ١١/٤٥٨. مادة (عقل)؛ المصباح المنير: ٦/٢٩٠. مادة (ع ق ل).
- (٦٤) ينظر: التحجير: ١/٢٥٥؛ شرح الكوكب المنير: ١/٧٩.
- (٦٥) ينظر: الحدود: ص ٣٤.
- (٦٦) ينظر: الأشباه والنظائر للسبكي: ٢/١٧؛ البحر المحيط: ١/٦٩.
- (٦٧) ينظر: العدة: ١/٨٩.
- والتميمي هو: عبد العزيز بن الحارث بن أسد، أبو الحسن التميمي، من أكابر علماء الحنابلة أصولا وفروعا، متهم بالوضع، توفي سنة ٣٧١ هـ.
- ينظر: طبقات الحنابلة: ٢/١٣٩؛ ميزان الاعتدال: ٢/٦٢٤؛ المنهج الأحمد: ٢/٦٦.
- (٦٨) ينظر: العدة: ١/٨٩.
- (٦٩) ينظر: الواضح: ١/٢٧.
- (٧٠) ينظر: أصول ابن مفلح: ١/٤٠؛ شرح الكوكب المنير: ١/٨٣.
- (٧١) ينظر: التقرير والتحجير: ٣/٣٧٨؛ تيسير التحرير: ٢/٣٥٤.
- (٧٢) ينظر: العدة: ١/٨٩؛ المسودة: ص ٥٥٩؛ المختصر في أصول الفقه: ص ٣٨؛ التحجير: ١/٢٦٤؛ شرح الكوكب المنير: ١/٨٣.

(٧٣) ينظر: شرح مختصر الروضة: ١/١٧٣.

والطوفي هو: سليمان بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي، الفقيه الأصولي المتفنن، نجم الدين أبو الربيع، من كبار علماء الحنابلة في بغداد، تتلمذ على شيخ الإسلام، وله به تعلق شديد، توفي سنة (٧١٦هـ).

من تصانيفه: الرياض النواضر في الأشباه والنظائر، شرح مختصر الروضة.

ينظر: الدرر الكامنة: ١/٢٣٥؛ المقصد الأرشد: ١/٤٢٥؛ شذرات الذهب: ٦/٣٩.

(٧٤) ينظر: أصول ابن مفلح: ١/٤٢.

(٧٥) ينظر: أدب الدنيا والدين: ص ٦.

(٧٦) ينظر: البحر المحيط: ١/٦٩.

والزرركشي هو: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين، لقب بالزرركشي نسبة إلى الزركش؛ لأنه تعلم صنعة الزركش في صغره، أصولي وفقه شافعي، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، توفي سنة ٧٩٤هـ.

من تصانيفه: البحر المحيط في أصول الفقه، المثور في القواعد.

ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/٢٣٣؛ شذرات الذهب: ٦/٣٣٥؛ معجم المؤلفين: ٩/١٢١.

(٧٧) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن الأشعري، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، مؤسس المذهب الأشعري، المتكلم النظار الشهير، توفي سنة ٣٢٤هـ.

من تصانيفه: مقالات الإسلاميين، الفصول في الرد على الملحدين.

ينظر: وفيات الأعيان: ٢/٤٤٦؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٣/٣٤٧؛ شذرات الذهب: ٢/٣٠٣.

(٧٨) ينظر: البحر المحيط: ١/٦٩.

(٧٩) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني، إمام الحرمين، رئيس الشافعية ببسابور، تفقه على والده، وأقعد للتدريس وعمره عشرون سنة، توفي سنة ٤٧٨ هـ.

من تصانيفه: نهاية المطلب، البرهان في أصول الفقه.

ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/٤٦٨؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٥/١٦٥؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/٢٣٦.

(٨٠) ذكره الزركشي عن إمام الحرمين في البحر المحيط: ١/٦٩.

(٨١) ينظر: أدب الدنيا والدين: ص ٧.

والموردي هو: علي بن محمد بن حبيب، القاضي أبو الحسن الماوردي، نسبته إلى بيع ماء الورد، فقيه شافعي، أصولي، مفسر، أديب، اتهم بالميل إلى الاعتزال، توفي ببغداد سنة ٤٥٠ هـ.
من تصانيفه: الأحكام السلطانية، أدب الدنيا والدين.

ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٨ / ٦٤؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٥ / ٢٦٧؛ البداية والنهاية: ١٢ / ٨٥.

(٨٢) المسودة: ص ٥٥٩.

(٨٣) ينظر: تيسير التحرير: ٢ / ٣٥٥؛ قواطع الأدلة: ١ / ٢٨؛ الأشباه والنظائر للسبكي: ٢ / ١٧؛ العدة: ١ / ٩٠؛ الواضح: ١ / ٢٧؛ التحيير: ١ / ٢٦٣؛ شرح الكوكب المنير: ١ / ٨٣.

(٨٤) هو سليمان بن خلف بن سعد، أبو الوليد الباجي، نسبة إلى مدينة باجة بالأندلس، من كبار فقهاء المالكية، كان بينه وبين ابن حزم مناظرات ومجادلات، توفي سنة ٤٧٤ هـ.

من تصانيفه: إحكام الفصول في أحكام الأصول.

ينظر: وفيات الأعيان: ٢ / ٤٠٨؛ سير أعلام النبلاء: ١٨ / ٥٣٥؛ الديباج المذهب: ص ١٢٢.

(٨٥) الموضحة: التي توضح العظم. أي تبرزه وتكشفه.

ينظر: البحر الرائق: ٨ / ٣٨١؛ حاشية العدوي: ٧ / ٤٤؛ روضة الطالبين: ٩ / ١٨١؛ شرح منتهى الإرادات: ١١ / ١٦.

(٨٦) ينظر: حاشية العدوي: ٧ / ٣٩.

(٨٧) سميت الدية عقلا لوجهين: أحدهما أنها تعقل الدماء من أن تراق. والثاني أن الدية كانت إذا أخذت من الإبل تجمع فتعقل ثم تساق إلى ولي الجناية. الاختيار: ٥ / ٦٤.

(٨٨) الأرش: قسط ما بين قيمة الصحيح والمعيب من الثمن.

الإنصاف: ٤ / ٢٩٧. وانظر أيضاً: بدائع الصنائع: ٥ / ٢٩١؛ مواهب الجليل: ٤ / ٤٤٤؛ مغني المحتاج: ٢ / ٥٤.

(٨٩) ينظر: البحر الرائق: ٨ / ٣٨٤.

(٩٠) الحدود: ص ٣٤.

(٩١) ينظر: الصحاح: ١ / ١٠١؛ المصباح المنير: ٢ / ١٩٠؛ تاج العروس: ٢٠ / ٤٦٤. مادة (جمع).

(٩٢) المختصر في أصول الفقه: ٧٤/١. وينظر: تيسير التحرير: ٣٢٢/٣؛ الإحكام للآمدي: ١/٢٥٤؛ البحر المحيط: ٣/٤٨٧؛ روضة الناظر: ١/١٣٠؛ شرح مختصر الروضة: ٣/٦؛ التحرير: ٤/١٥٢٢؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ١/١٣٨.

(٩٣) ينظر: أصول السرخسي: ١/٣١٧؛ تيسير التحرير: ٣/٢٤٢؛ شرح تنقيح الفصول: ص ٣٣٥؛ المستصفي: ١/١٨٧؛ الإحكام للآمدي: ١/٢٤٩؛ شرح العضد: ٢/٣٦؛ الإبهاج: ٢/٣٦٧؛ جمع الجوامع: ٢/١٧٩؛ نهاية السؤل: ٢/٣٥٨؛ البحر المحيط: ٤/٤٩٠؛ العدة: ٤/١١٩٨؛ التمهيد للكلوذاني: ٣/٢٨٠؛ المسودة: ص ٣٤٠؛ شرح مختصر الروضة: ٣/٩٩؛ المختصر في أصول الفقه: ص ٧٦؛ القواعد والفوائد الأصولية: ص ٣٧٦؛ التحرير: ٤/١٥٨٨؛ نزهة الخاطر العاطر: ١/٣٦٦؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ص ١٤٢.

(٩٤) هو القاضي عبد الحميد بن عبد العزيز، أبو حازم بالحاء المهملة، أو بالحاء المعجمة، كان ورعاً، عالماً بمذهب أبي حنيفة، ولي قضاء الشام، والكوفة، والكرخ من بغداد، توفي سنة (٢٩٢هـ).

من تصانيفه: كتاب المحاضر والسجلات، كتاب أدب القاضي، كتاب الفرائض.

ينظر: الجواهر المضية: ١/٢٩٦؛ تاج التراجم: ص ٣٣؛ الفوائد البهية: ص ٨٦.

(٩٥) ينظر رأي ابن البنا في: المختصر في أصول الفقه: ص ٧٦؛ القواعد والفوائد الأصولية: ص ٣٧٦؛ شرح مختصر أصول الفقه: ١/٦٠٣؛ التحرير: ٤/١٥٨٨؛ شرح غاية السؤل: ص ٢٥٢؛ مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول: ص ١٥٤؛ شرح الكوكب المنير: ٢/٢٣٩؛ نزهة الخاطر العاطر: ١/٣٦٦.

(٩٦) المختصر في أصول الفقه: ص ٧٦.

(٩٧) الحديث أخرجه أحمد في المسند (٤/١٢٦)، وابن ماجه في المقدمة، باب: اتباع سنة رسول الله ﷺ. (٥/١) رقم (٤٢)، وأبو داود في كتاب السنة، باب: في لزوم السنة. (١٣/٥) رقم (٤٦٠٧)، والترمذي في كتاب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع. (٥/٤٤) رقم (٢٦٧٦)، وقال: " هذا حديث حسن صحيح "، والحاكم في المستدرک في كتاب العلم، وقال: على شرط الصحيحين. ووافقه الذهبي.

والمراد بالخلفاء هم الأربعة فعن سفيّنة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ، يقولُ: (الْخِلاَفَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا)، قال: أمْسِكْ: خِلاَفَةَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ سِتِّينَ، وَعُمَرَ ﷺ عَشْرًا، وَعُثْمَانَ ﷺ اثْنَيْ عَشْرَةَ، وَعَلِيَّ ﷺ سِتًّا.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِيِّ: قُلْتُ لِحَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ: سَفِيْنَةُ الْقَائِلِ: أَمْسِكْ؟ قَالَ: نَعَمْ.

أخرجه ابن حبان في صحيحه في مناقب الصحابة. (٣٩٢/١٥) رقم (٦٩٤٣).

(٩٨) ينظر لهذا الدليل في: أصول الجصاص: ٣/٣٠٢؛ العدة: ٤/١١٩٨؛ شرح مختصر الروضة: ٣/٩٩؛ التحبير: ٤/١٥٩٠.

ولأجل هذا المذهب لم يعتد أبو حازم الحنفي بخلاف زيد بن ثابت رضي الله عنه في توريث ذوي الأرحام.

قال أبو بكر الجصاص: "وسمعت بعض شيوخنا يحكي عن أبي حازم القاضي - وكان هذا الشيخ ممن جالسه وأخذ عنه - فذكرا أن أبا حازم كان يقول: إن الخلفاء الأربعة من الصحابة رضي الله عنهم إذا اجتمعت على شيء كان اجتماعها حجة، لآ يتسع خلافها فيه، ويحتج فيه بقول النبي ﷺ في {عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِلِ} ولأجل هذا المذهب: لم يعتد بزيد بن ثابت رضي الله عنه خلافا في توريث ذوي الأرحام، وحكم برد أموال قد كانت حصلت في بيت مال المعتضد بالله: على أن يبيت المال من ذوي الأرحام.

فردها إلى ذوي الأرحام، وقبل المعتضد فتياه وأنفذ قضاءه بذلك، وكتب به إلى الآفاق.

وبلغني: أن أبا سعيد البردعي كان أنكر ذلك عليه، وقال هذا فيه خلاف بين الصحابة.

فقال أبو حازم: لآ أعد زيدا خلافا على الخلفاء الأربعة، وإذا لم أعده خلافا فقد حكمت برد المال إلى ذوي الأرحام. فقد نفذ قضاي به، ولا يجوز لأحد أن يتعقبه بالفسخ. أصول الجصاص: ٣/٣٠٢.

كما ذكر هذه القصة صاحب تيسير التحرير: ٣/٢٤٢.

(٩٩) لسان العرب: ٤/٢٢٧. مادة (خير).

(١٠٠) ينظر: كشف الأسرار للبخاري: ٢/٣٦٠؛ فواتح الرحموت: ٢/١٠٠؛ مختصر ابن الحاجب مع شرح

العضد: ٢/٤٥؛ شرح تنقيح الفصول: ص ٣٤٦؛ قواطع الأدلة: ١/٣٢٣؛ المستصفي: ١/١٣٢؛

المحصل: ٤/٣٠٨؛ الإحكام للآمدي: ٢/٣؛ الإبهاج: ١/٣١١؛ العدة: ٣/٨٣٩؛ أصول ابن مفلح:

٢/١٢٠؛ المختصر في أصول الفقه: ص ٨٠؛ التحبير: ٤/١٦٩٨؛ شرح الكوكب المنير: ٢/٢٨٩؛

إرشاد الفحول: ص ٤٣.

(١٠١) ينظر: التمهيد: ٣/٩.

والكلوذاني هو: محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني، أصله من كلوازي (من ضواحي

بغداد)، ومولده ووفاته ببغداد، أبو الخطاب البغدادي الفقيه الإمام أحد أئمة المذاهب وأعيانه، درس

الفقه على القاضي أبي يعلى، ولزمه حتى برع في المذهب، والخلاف، توفي سنة (٥١٠هـ).

- من تصانيفه: التمهيد في أصول الفقه، الانتصار في المسائل الكبار، رؤوس المسائل.
ينظر: طبقات الحنابلة: ٢/٢٧٥؛ المقصد الأرشد: ٣/٢٠؛ شذرات الذهب: ٤/٢٧.
(١٠٢) ينظر: الواضح: ١/١٣٩.
- (١٠٣) هو الحسين بن علي بن إبراهيم، أبو عبد الله البصري، ويعرف بالجعل، كان رأس المعتزلة، لازم مجلس أبي الحسن الكرخي زمناً طويلاً وأخذ عنه الفقه الحنفي، توفي سنة ٣٦٩هـ، وقيل غير ذلك.
من تصانيفه: شرح مختصر أبي الحسن الكرخي، الناسخ والمنسوخ.
ينظر: تاريخ بغداد: ٨/٧٣؛ سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٢٤؛ شذرات الذهب: ٣/٦٨.
(١٠٤) ينظر: المعتمد: ٢/٥٤٢.
- والقاضي عبد الجبار هو: عبد الجبار بن أحمد، أبو الحسن الهمداني، إمام أهل الاعتزال في زمانه، تلقبه المعتزلة بقاضي القضاة، كان شافعي المذهب في الفروع، توفي سنة ٤١٥هـ.
من تصانيفه: العمدة في أصول الفقه، المغني في أصول الدين.
ينظر: تاريخ بغداد: ١١/١١٣؛ سير أعلام النبلاء: ١٧/٢٤٤؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٥/٩٧.
(١٠٥) ينظر: فوائح الرحموت: ٢/١٠٢؛ المحصول: ٤/٣٠٨؛ الإحكام للآمدي: ٢/٦؛ شرح العضد: ٢/٤٥؛ شرح البناني على جمع الجوامع: ٢/١٠٦.
(١٠٦) ينظر: العدة: ٣/٨٣٩.
- (١٠٧) ينظر: كشف الأسرار للبخاري: ٢/٣٦٠؛ المحصول: ٤/٣٠٨؛ الإحكام للآمدي: ٢/٧؛ أصول ابن مفلح: ٢/١٢٥.
(١٠٨) ينظر: روضة الناظر: ص ٤٨.
- والموفق هو: عبد الله بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، أبو محمد موفق الدين، فقيه، من أكابر الحنابلة، ولد في جماعيل من قرى نابلس بفلسطين) سنة (٥٤١هـ) وتعلم في دمشق، قال ابن غنيمه: (ما أعرف أحداً في زمانه أدرك رتبة الاجتهاد إلا موفق)، توفي بدمشق سنة (٦٢٠هـ).
من تصانيفه: روضة الناظر في أصول الفقه، المقنع في الفقه.
ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢٢/١٦٦؛ ذيل طبقات الحنابلة: ٢/١٣٣؛ شذرات الذهب: ٥/٨٨.
(١٠٩) ينظر: كشف الأسرار للبخاري: ٢/٣٦٠؛ نهاية السؤل: ١/٢٤٥؛ البلبل: ص ٤٩.
(١١٠) ينظر: شرح مختصر الروضة: ٢/٦٧.

(١١١) ينظر: المستصفي: ١/١٣٢؛ المحصول: ٤/٣٠٨؛ الإحكام للآمدي: ٢/٩.

(١١٢) ينظر: المعتمد: ٢/٥٤٤.

وأبو الحسين هو: محمد بن علي بن الطيب، أبو الحسين البصري، أحد أئمة المعتزلة، كان مشهوراً في علمي الأصول والكلام، وكان قوي الحجة والمعارضة في المجادلة والدفاع عن آراء المعتزلة، توفي سنة ٤٣٦ هـ. من تصانيفه: المعتمد في أصول الفقه، شرح الأصول الخمسة.

ينظر: وفيات الأعيان: ٤/٢٧١؛ سير أعلام النبلاء: ١٧/٥٨٧؛ شذرات الذهب: ٣/٢٥٩.

(١١٣) ينظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢/٤٥.

وابن الحاجب هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر الدونني ثم المصري، المعروف بابن الحاجب؛ لأن أباه كان حاجباً، كردي الأصل، فقيه مالكي، برع في علم الأصول والعربية، توفي سنة ٦٤٦ هـ. من تصانيفه: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، المختصر في أصول الفقه.

ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢٣/٢٦٤؛ البداية والنهاية: ١٣/١٨٨؛ الديباج المذهب: ص ١٨٩.

(١١٤) ينظر: كشف الأسرار للبخاري: ٢/٣٦٠؛ تيسير التحرير: ٣/٢٥؛ إرشاد الفحول: ص ٤٣.

(١١٥) ينظر: كشف الأسرار للبخاري: ٢/٣٦٠؛ فواتح الرحموت: ٢/١٠٠؛ مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢/٤٥؛ المحصول: ٤/٣٠٨؛ الإحكام للآمدي: ٢/٤؛ نهاية السؤل: ١/٢٤٥؛ البحر المحيط: ٣/٢٨٣؛ أصول ابن مفلح: ٢/١٢٠؛ التحرير: ٤/١٧٠٥؛ شرح الكوكب المنير: ٢/٢٩٥؛ إرشاد الفحول: ص ٤٣.

(١١٦) التحرير: ٤/١٦٩٩. وينظر: شرح الكوكب المنير: ٢/٢٨٩.

(١١٧) ينظر: العدة: ٣/٨٤١.

(١١٨) ينظر: لسان العرب: ٥/٢٧٣؛ تاج العروس: ١٤/٣٣٨. مادة (وتر).

(١١٩) ينظر: التحرير: ٤/١٨؛ شرح الكوكب المنير: ٢/٣٢٤.

وينظر في تعريف التواتر: تيسير التحرير: ٣/٣٠؛ شرح تنقيح الفصول: ص ٣٤٩؛ اللمع: ص ٣٩؛ الإحكام للآمدي: ٢/١٤؛ نهاية السؤل: ٢/٢٦٢.

(١٢٠) ينظر: الصحاح: ١/٦؛ المصباح المنير: ١/٣٩. مادة (أحد).

(١٢١) ينظر: روضة الناظر: ١/٩٩؛ شرح الكوكب المنير: ٢/٣٤٥.

- وينظر في تعريف خبر الآحاد: كشف الأسرار للبخاري: ٢/٣٧٠؛ شرح تنقيح الفصول: ص ٣٥٦؛ المستصفى: ١/١٤٥؛ الإحكام للآمدي: ٢/٣١؛ شرح المحلي على جمع الجوامع: ٢/١٢٩.
- (١٢٢) ينظر: شرح تنقيح الفصول: ص ٣٥٦؛ المستصفى: ٢/١٧٩؛ الإحكام للآمدي: ٢/٢٧٤؛ مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٩٢؛ شرح العضد: ٢/٥٥؛ نهاية السؤل: ٢/٢٨١؛ الباعث الحثيث: ص ١٦٠؛ نزهة النظر: ص ٦٢؛ شرح المحلي على جمع الجوامع: ٢/١٢٩؛ تدريب الراوي: ٢/١٧٦؛ روضة الناظر: ص ٩٩؛ المختصر في أصول الفقه: ص ٨٢؛ شرح الكوكب المنير: ٢/٣٤٥؛ مذكرة أصول الفقه: ص ١٠٣.
- (١٢٣) ينظر: كشف الأسرار للبخاري: ٢/٣٧٠؛ تيسير التحرير: ٣/٣٧؛ فواتح الرحموت: ٢/١١٠؛ ميزان الأصول: ص ٤٢٨.
- (١٢٤) ينظر: الحاوي الكبير: ١٦/٨٥.
- (١٢٥) ينظر: البحر المحيط: ٣/٢٤٩-٢٥١.
- والأستاذ هو: إبراهيم بن محمد بن مهران، أبو إسحاق الإسفرائيني نسبة إلى إسفرايين، فقيه وأصولي شافعي، شيخ خراسان في زمانه، كان يلقب بركن الدين، توفي سنة ٤١٨هـ، وقيل: ٤١٧هـ. من تصانيفه: التعليقة في أصول الفقه، الجامع في أصول الدين.
- ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٧/٣٥٣؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٤/٢٥٦؛ البداية والنهاية: ١٢/٢٤.
- (١٢٦) ينظر رأي ابن البنا في: التحبير: ٤/١٨٠١؛ شرح الكوكب المنير: ٢/٣٤٥.
- (١٢٧) شرح الكوكب المنير: ٢/٣٤٥.
- (١٢٨) التحبير: ٤/١٨٠٢.
- (١٢٩) المصباح المنير: ٦/٦٨. مادة (ع د ل).
- (١٣٠) التحبير: ٤/١٨٥٨.
- (١٣١) ينظر: الرسالة: ص ٣٧٠.
- (١٣٢) ينظر: أصول ابن مفلح: ٢/١٨٥؛ التحبير: ٤/١٨٥٧؛ شرح الكوكب المنير: ٢/٣٨٢.
- (١٣٣) ينظر: الإحكام للآمدي: ٢/٧٦.
- والآمدي هو: سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي، فقيه ومتكلم حنبلي ثم شافعي، قال سبط ابن الجوزي: لم يكن في زمانه من يجاريه في الأصلين وعلم الكلام، وكان يظهر منه رقة قلب، وسرعة دمعة، توفي سنة (٦٣١هـ).

- من تصانيفه: أبحاث الافكار في الكلام، إحكام الأحكام في أصول الفقه.
- ينظر: سير أعلام النبلاء: ٣٦٤/٢٢؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٦/٨؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٧٩/٢.
- (١٣٤) ينظر: التحبير: ١٨٥٧/٤.
- (١٣٥) ينظر: أصول السرخسي: ٣٤٥/١؛ كشف الأسرار للبخاري: ٣٩٢/٢؛ تيسير التحرير: ٤٤/٣؛ فواتح الرحموت: ١٤٣/٢؛ شرح تنقيح الفصول: ص ٣٦٠؛ اللمع: ص ٤٢؛ المستصفى: ١٥٧/١؛ مقدمة ابن الصلاح: ص ٥٠؛ شرح العضد: ٦٣/٢؛ جمع الجوامع: ١٤٨/٢؛ نهاية السؤل: ٣٠٣/٢؛ غاية الوصول: ص ٩٩؛ أصول ابن مفلح: ١٨٥/٢؛ المسودة: ص ٢٣١؛ التحبير: ١٨٥٧/٤؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ص ٩٢.
- (١٣٦) ينظر: العدة: ٩٢٥/٣.
- (١٣٧) ينظر: شرح الكوكب المنير: ٣٨٣/٢.
- (١٣٨) ينظر: اللمع: ص ٤٣.
- (١٣٩) شرح الكوكب المنير: ٣٨٣/٢. وينظر: التحبير: ١٨٥٨/٤.
- (١٤٠) ينظر: التحبير: ١٨٥٨/٤؛ شرح الكوكب المنير: ٣٨٣/٢.
- (١٤١) ينظر: التحبير: ١٨٥٨/٤.
- (١٤٢) ينظر: لسان العرب: ٦/٨ مادة (بدع)؛ المصباح المنير: ٢٢١/١ مادة (ب د ع).
- (١٤٣) هذا تعريف الشاطبي في كتاب الاعتصام: ٣٧/١.
- (١٤٤) هذا تعريف ابن رجب في كتاب جامع العلوم والحكم: ص ٢٥٢.
- (١٤٥) ينظر: تيسير التحرير: ٤٣/٣؛ شرح تنقيح الفصول: ص ٣٦٢؛ المسودة: ص ٢٣٩؛ أصول ابن مفلح: ١٨٠/٢؛ المختصر في أصول الفقه: ص ٨٥؛ التحبير: ١٨٩٠/٤؛ شرح الكوكب المنير: ٤٠٧/٢.
- (١٤٦) الجهمية: فرقة تنتسب إلى مؤسسها الجهم بن صفوان، ظهرت بدعته بترمد، وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرور في آخر ملك بني أمية، من آرائهم: نفي الأسماء والصفات التي يمكن إطلاقها على المخلوق عن الله، والقول بخلق القرآن، ونفي الرؤية، والإجبار والاضطرار، فالعبد مجبور على أعماله، وأن الجنة والنار تبيدان وتفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط، وأن علم الله تعالى حادث.

ينظر: الفرق بين الفرق: ص ١١٩؛ الملل والنحل: ١/٨٥.

(١٤٧) القدريّة: هم القائلون بإنكار القدر، أول من تكلم بهذه البدعة في الإسلام معبد الجهني، أخذ ذلك عن نصراني من الأساورة يقال له أبو يونس ويعرف بالأسواري، وعن معبد الجهني أخذ غيلان بن مسلم، وعلى يديه كان نشر هذه البدعة، رجع غيلان عن هذه البدعة في حياة عمر بن عبدالعزيز، وبعد وفاته رجع غيلان إلى ضلّاته فقبض عليه الخليفة هشام بن عبد الملك فقتله وصلبه، زعموا أن الناس هم الذين يقدرون أكسابهم، وأنه ليس لله عز وجل في أكسابهم، وفي أعمال سائر الحيوانات صنع، ولا تقدير.

ينظر: الفرق بين الفرق: ص ١٨؛ الملل والنحل: ١/٤٣؛ ميزان الاعتدال: ٣/١٨٣؛ تهذيب التهذيب: ١٠/٢٢٥.

(١٤٨) المعتزلة: فرقة ضالة ظهرت في الإسلام في أوائل القرن الثاني وسلكت منهجا عقليا متطرفا في بحث العقائد الإسلامية، وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزال الذي طرده الحسن البصري بسبب آرائه الضالة، وقد افترقوا إلى فرق تجمع على آراء يسمونها الأصول الخمسة. وهي: التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ينظر: الفرق بين الفرق: ص ٩٣؛ الملل والنحل: ١/٤٣، الفصل في الملل والأهواء والنحل: ٢/١١٢.

(١٤٩) الخوارج: طائفة خلعت طاعة الإمام الحق، وأعلنت عصيانها، وهم عشرون فرقة، يجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي رضي الله عنهما، وأجمعوا على تكفير علي رضي الله عنه، وكذلك أصحاب الكباثر، ويرون وجوب الخروج على الإمام إذا خالف الشرع.

ينظر: الفرق بين الفرق: ص ٢٤؛ الفصل في الملل والأهواء والنحل: ٢/٨٨؛ الملل والنحل: ١/١١٤.

(١٥٠) الروافض: هي فرقة من فرق الشيعة، سموها بهذا الاسم لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وهم يدعون الإمامية لقولهم بالنص على إمامة علي رضي الله عنه، وهم عشرون فرقة.

ينظر: الفرق بين الفرق: ص ٢٩؛ الملل والنحل: ١/١٦٢.

(١٥١) ينظر: أصول ابن مفلح: ٢/١٨٠؛ المختصر في أصول الفقه: ص ٨٥؛ التحبير: ٤/١٨٩٠؛ شرح الكوكب المنير: ٢/٤٠٧.

(١٥٢) ينظر: العدة: ٣/٩٥٢.

(١٥٣) ينظر: التحبير: ٤/١٨٩٠؛ شرح الكوكب المنير: ٢/٤٠٧.

(١٥٤) ينظر: أصول ابن مفلح: ١٨٠/٢؛ التحبير: ١٨٩٠/٤؛ شرح الكوكب المنير: ٤٠٧/٢.

(١٥٥) شرح الكوكب المنير: ٤٠٧/٢.

(١٥٦) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ١/١٣٧؛ لسان العرب: ٤/٢٦. مادة (أمر).

(١٥٧) شرح اللمع: ١/١٤٩. وينظر: كشف الأسرار للبخاري: ١/١٠١؛ مختصر ابن الحاجب مع العضد:

٢/٧٧؛ المستصفي: ١/٤١١؛ الإحكام للآمدي: ١/١٣٧؛ روضة الناظر: ٢/١٨٩. شرح الكوكب

المنير: ٣/١٠.

(١٥٨) المختصر في أصول الفقه: ص ٩٧.

وقال القرافي: "الاستعلاء في هيئة الأمر من الترفع وإظهار القهر، والعلو يرجع إلى هيئة الأمر من

شرفه وعلو منزلته بالنسبة إلى المأمور" شرح تنقيح الفصول: ص ١٣٧.

(١٥٩) ينظر للأقوال والأدلة في: كشف الأسرار للنسفي: ١/٤٤؛ كشف الأسرار للبخاري: ١/٢٤١؛

التقرير والتحبير: ١/٣٠٠؛ فتح الغفار: ١/٢٧؛ تيسير التحرير: ١/٣٣٨؛ فواتح الرحموت:

١/٣٦٩؛ شرح تنقيح الفصول: ص ١٣١؛ نشر البنود: ١/١٤٢؛ التبصرة: ص ١٧؛ المستصفي:

١/٤١١؛ المحصول: ٢/١٧؛ الإحكام للآمدي: ٢/١٥٧؛ نهاية الوصول: ٣/٨٤١؛ شرح العضد:

٢/٧٧؛ الإبهاج: ٢/٣؛ نهاية السؤل: ٢/٩؛ البحر المحيط: ٢/٣٤٧؛ العدة: ١/١٥٧؛ التمهيد

للكلوذاني: ١/١٢٤؛ روضة الناظر: ٢/٦٢؛ المسودة: ص ٤١؛ شرح مختصر الروضة: ٢/٣٤٩؛ شرح

مختصر أصول الفقه: ٢/٣٢٢؛ التحبير: ٥/٢١٧٤؛ شرح الكوكب المنير: ٣/١١.

(١٦٠) ينظر: التوضيح على التنقيح: ٢/٤٤؛ تيسير التحرير: ١/٣٣٧.

(١٦١) ينظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢/٧٧.

(١٦٢) ينظر: شرح تنقيح الفصول: ص ١٣٦.

والقرافي هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين، أصله من صنهجة قبيلة من

بربر المغرب، نسبته إلى القرافة وهي الحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي بالقاهرة، انتهت إليه في عهده

رئاسة المالكية، كان بارعاً في الفقه، والأصول، والتفسير، والحديث، والنحو، توفي بمصر سنة ٦٨٤ هـ.

من تصانيفه: الفروق، الذخيرة.

ينظر: الديباج المذهب: ص ١٢٨؛ شجرة النور الزكية: ١/١٨٨؛ الأعلام: ١/٩٤.

(١٦٣) ينظر: الحدود: ص ٥٣.

(١٦٤) ينظر: الوصول إلى الأصول: ١/١٨١.

(١٦٥) ينظر: المحصول: ٢/٤٥.

والرازي هو: محمد بن عمر بن الحسين بن علي القرشي التيمي البكري الطبرستاني، ابن خطيب الري، المشهور بفخر الدين الرازي، كان فريد عصره ومتكلم زمانه جمع كثيراً من العلوم ونبغ فيها، توفي سنة (٦٠٦هـ) بمدينة هراة. من تصانيفه: المحصول في أصول الفقه، مفاتيح الغيب.

ينظر: وفيات الأعيان: ٤/٢٤٨؛ سير أعلام النبلاء: ٢١/٥٠١؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/٦٥.

(١٦٦) ينظر: الإحكام للآمدي: ٢/١٤٠.

وينظر للاستزادة في: جمع الجوامع: ١/٣٦٩؛ نهاية السؤل: ٢/٧؛ البحر المحيط: ٢/٣٤٧.

(١٦٧) ينظر: التمهيد: ١/١٢٤.

(١٦٨) ينظر: روضة الناظر: ص ١٨٩.

(١٦٩) ينظر: البلبل: ص ٨٤.

(١٧٠) ينظر: أصول ابن مفلح: ٢/٢٩٢.

(١٧١) ينظر: التحبير: ٥/٢١٧٢.

(١٧٢) ينظر: شرح الكوكب المنير: ٣/١١.

(١٧٣) ينظر: المعتمد: ١/٤٥.

(١٧٤) ينظر: نهاية السؤل: ٢/٧؛ البحر المحيط: ٢/٣٤٧.

وسُلَيْم هو: سُلَيْم بن أيوب بن سليم، أبو الفتح الرازي، الفقيه الشافعي الأصولي الأديب اللغوي المفسر، قال النووي: "كان إماماً جامعاً لأنواع من العلوم، ومحافظاً على أوقاته لا يصرفها في غير طاعة، توفي سنة ٤٤٧هـ غرقاً.

من تصانيفه: ضياء القلوب في التفسير، التقريب والإشارة والمجرد والكافي في الفقه.

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٤/٣٨٨؛ تهذيب الأسماء واللغات: ١/٢٣١؛ شذرات الذهب: ٣/٢٧٥.

(١٧٥) ينظر: نهاية السؤل: ٢/٧؛ البحر المحيط: ٢/٣٤٧.

وأبو الطيب هو: طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري، القاضي أبو الطيب، فقيه، أصولي، من أعيان الشافعية، ولد في أمل بطبرستان سنة ٣٤٨هـ، واستوطن بغداد، وتوفي بها سنة ٤٥٠هـ.

- من تصانيفه: شرح مختصر المزني، شرح فروع ابن الحداد المصري.
ينظر: وفيات الأعيان: ٢ / ٥١٢؛ سير أعلام النبلاء: ١٧ / ٦٦٨؛ طبقات الشافعية الكبرى: ١٢ / ٥.
(١٧٦) ينظر: اللمع: ص ٧؛ التبصرة: ص ١٧.
والشيرازي هو: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الفيروزي أباذي، منسوب إلى فيروز أباد، وهي بلدة من بلاد فارس، قال النووي: "وهو الإمام المحقق المتقن المدقق ذو الفنون من العلوم المتكاثرات والتصانيف النافعة المستجدات، الزاهد، العابد، الورع"، توفي سنة ٤٧٦ هـ.
من تصانيفه: المهذب، والتبني في الفقه، اللمع وشرحه، والتبصرة في أصول الفقه.
ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٤ / ٢١٥؛ تهذيب الأسماء واللغات: ٢ / ١٧٢؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١ / ٢٤٤.
(١٧٧) ينظر: البحر المحيط: ٢ / ٣٤٧.
وابن الصباغ هو: عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، أبو نصر، المعروف بابن الصباغ، فقيه وأصولي شافعي، بلغ رتبة الاجتهاد المطلق كما حكاه ابن عقيل، توفي سنة ٤٧٧ هـ.
من تصانيفه: الكامل، الشامل في الفقه.
ينظر: وفيات الأعيان: ٣ / ٢١٧؛ سير أعلام النبلاء: ٣ / ٢١٧؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٥ / ١٢٢.
(١٧٨) ينظر: قواطع الأدلة: ١ / ٥٣.
والسمعاني هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي، أبو المظفر المعروف بابن السمعاني، تفقه على أبيه في مرو على مذهب الإمام أبي حنيفة، ثم انتقل إلى مذهب الإمام الشافعي، توفي سنة ٤٨٩ هـ.
من تصانيفه: القواطع في أصول الفقه، البرهان في الخلاف.
ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٩ / ١١٤؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٥ / ٣٣٥؛ البداية والنهاية: ١٢ / ١٦٤.
(١٧٩) ينظر: العدة: ١ / ١٥٧.
(١٨٠) ينظر: الواضح: ٢ / ١٩٨.
(١٨١) ينظر: المسودة: ص ٨.
والمجد هو: عبدالسلام بن عبدالله بن الخضر بن تيمية الحراني، مجد الدين أبو البركات، فقيه حنبلي، وأصولي، ومحدث، ومفسر، توفي بجران سنة ٦٥٣ هـ.
من تصانيفه: المنتقى من أحاديث الأحكام، المحرر في الفقه.

- ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢٣/٢٩١؛ شذرات الذهب: ٥/٢٥٧؛ معجم المؤلفين: ٥/٢٢٧.
- (١٨٢) ينظر: التحبير: ٥/٢١٧٣؛ شرح الكوكب المنير: ٣/١١.
- (١٨٣) هو أحمد بن علي، أبو بكر الرازي، المعروف بالخصائص، فقيه حنفي، وأصولي، ومفسر، من أهل الري، ولد سنة ٣٠٥ هـ، كان عابدا زاهدا ورعا، انتهت إليه رئاسة الحنفية في وقته، توفي سنة ٣٧٠ هـ. من تصانيفه: أحكام القرآن؛ شرح مختصر الطحاوي.
- ينظر: تاريخ بغداد: ٤/٣١٤؛ سير أعلام النبلاء: ١٦/٣٤٠؛ البداية والنهاية: ١١/٣١٧.
- (١٨٤) ينظر: تيسير التحرير: ١/٣٣٨؛ فواتح الرحموت: ١/٣٦٩.
- (١٨٥) ينظر: المعتمد: ١/٤٩.
- (١٨٦) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر التغلبي، أبو محمد البغدادي، شيخ المالكية، فقيه، وأصولي، وشاعر، تولى القضاء بالعراق، ومصر، توفي سنة ٤٢٢ هـ بمصر. من تصانيفه: المعونة في شرح الرسالة، الإشراف على مسائل الخلاف.
- ينظر: تاريخ بغداد: ١١/٣١؛ الديباج المذهب: ص ٢٦١؛ سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٢٩.
- (١٨٧) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن، أبو نصر القشيري، كان إماما بارعا، وعالما مجرا، رباه أبوه وعلمه، ثم لزم إمام الحرمين، كما لزم أبا إسحاق الشيرازي في بغداد، كان مناظرا، أديبا، متكلمًا، توفي سنة ٥١٤ هـ بنيسابور. من تصانيفه: التيسير في التفسير.
- ينظر: تذكرة الحفاظ: ٤/١٢٥٤؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٧/١٥٩؛ شذرات الذهب: ٤/٤٥.
- (١٨٨) ينظر: جمع الجوامع: ١/٣٦٩؛ نهاية السؤل: ٢/٨؛ القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٥٨.
- (١٨٩) ٤٥/٢.
- (١٩٠) التحبير: ٥/٢٧١٣. وينظر: شرح الكوكب المنير: ٣/١١.
- (١٩١) ينظر: المحصول: ٢/٤٩؛ إجابة السائل: ص ٢٧٥.
- (١٩٢) ينظر: نهاية السؤل: ١/٤٦٤؛ شرح الكوكب المنير: ٣/٢٠٤.
- (١٩٣) ينظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢/١١٦؛ شرح تنقيح الفصول: ص ١٨٤.
- (١٩٤) ينظر: المستصفي: ٢/٣٩؛ المحصول: ٢/٣٨٣؛ الإحكام للآمدي: ٢/٢٧٠؛ نهاية الوصول: ٤/١٣٧٣؛ جمع الجوامع: ١/٤٢٣؛ رفع الحاجب: ٣/١٦٤؛ نهاية السؤل: ١/٤٦٤؛ شرح التلويح على التوضيح: ١/٢٥٩.

- (١٩٥) ينظر: التحبير: ٢٤٢٩/٥؛ شرح الكوكب المنير: ٢٠٣/٣.
- (١٩٦) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، من ولد سعد بن حَبَّته الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ، قاضي القضاة، صاحب أبي حنيفة، له آراء خالف فيها أبا حنيفة، روي عنه أنه قال: ما قلت قولاً خالفت فيه أبا حنيفة إلا وهو قول قاله ثم رغب عنه، توفي سنة ١٨٢ هـ، وقيل: ١٨١ هـ.
- من تصانيفه: الخراج، أدب القاضي، الجوامع.
- ينظر: الطبقات الكبرى: ٣٣٠/٧؛ تاريخ بغداد: ٢٤٢/١٤؛ سير أعلام النبلاء: ٤٧٠/٨.
- (١٩٧) ينظر: تيسير التحرير: ٢٤٦/١.
- (١٩٨) ينظر: تيسير التحرير: ٢٤٦/١؛ فواتح الرحموت: ٢٨٦/١.
- (١٩٩) ينظر: الإبهاج: ١٥٥/٣؛ نهاية السؤل: ٤٦٤/١؛ التحبير: ٢٤٢٩/٥؛ شرح الكوكب المنير: ٢٠٣/٣.
- والقرطبي هو: أحمد بن عمر بن إبراهيم، أبو العباس الأنصاري القرطبي، فقيه مالكي، ولد بقرطبة سنة ٥٧٨ هـ، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٥٦ هـ. من تصانيفه: المفهم في شرح مسلم.
- ينظر: البداية والنهاية: ٢٢٦/١٣؛ الديباج المذهب: ص ١٣٠؛ شذرات الذهب: ٢٧٣/٥.
- (٢٠٠) قال الرازي: "ونظر أبي حنيفة رحمه الله فيه دقيق" (المحصل: ٣٨٣/٢).
- (٢٠١) ينظر: أصول السرخسي: ٢٥٠/١؛ كشف الأسرار للبخاري: ٣٥٨/٢؛ المحصول: ٣٨٣/٢؛ الإحكام للآمدي: ٢٧٠/٢؛ البحر المحيط: ١٢٣/٣؛ أصول ابن مفلح: ٤٣٥/٣؛ التحبير: ٢٤٣٠/٥.
- (٢٠٢) ينظر: الإبهاج: ١٥٥/٣؛ التحبير: ٢٤٣٠/٥؛ شرح الكوكب المنير: ٢٠٣/٣؛ إجابة السائل: ص ٣٠٧.
- (٢٠٣) ذكره المرادوي نقلاً عن البرماوي (التحبير: ٢٤٣٠/٥).
- (٢٠٤) ينظر رأي ابن البنا في: أصول ابن مفلح: ٨٣٨/٢؛ المختصر في أصول الفقه: ص ١١١؛ شرح مختصر أصول الفقه: ٤٨٧/٢؛ التحبير: ٢٤٣٠/٥؛ شرح غاية السؤل: ص ٣١٧؛ شرح الكوكب المنير: ٢٠٣/٣؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ١١٩/١.
- (٢٠٥) المختصر في أصول الفقه: ص ١١١.
- (٢٠٦) ينظر: فواتح الرحموت: ١٨٦/١؛ مختصر ابن الحاجب مع العضد: ١١٧/٢؛ شرح تنقيح الفصول: ص ١٨٥؛ المستصفي: ٦٢/٢؛ المحصول: ٦٢٩/٢؛ الإحكام للآمدي: ٢٥١/٢؛ رفع الحاجب: ١٦٥/٣؛ التحبير: ٢٤٣٢/٥؛ شرح الكوكب المنير: ٢٠٤/٣.

(٢٠٧) ينظر: أصول ابن مفلح: ٤٣٦/٣؛ شرح مختصر أصول الفقه: ٤٨٦/٢؛ التحبير: ٢٤٣٢/٥؛ شرح الكوكب المنير: ٢٠٤/٣.

(٢٠٨) ينظر: فواتح الرحموت: ٢٨٨/١؛ شرح العضد: ١١٨/٢؛ جمع الجوامع: ٤٢٣/١؛ التمهيد للإسنوي: ص ١١٣؛ شرح المحلي على أصول ابن مفلح: ٤٣٦/٣؛ التحبير: ٢٤٣٣/٥؛ شرح الكوكب المنير: ٢٠٥/٣؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ص ١١٩.

(٢٠٩) لسان العرب: ٩٧/٧ مادة (نصص).

(٢١٠) ينظر: المعونة في الجدل: ص ٢٧؛ البحر المحيط: ٣٧٥/١؛ الأنجم الزاهرات: ص ٣٤؛ العدة: ١٣٨/١؛ إجابة السائل: ص ٢٣٢.

(٢١١) ينظر: البحر المحيط: ٣٤١/٣.

(٢١٢) ينظر: أصول ابن مفلح: ٦١١/٣؛ التحبير: ٢٨٧٣/٦.

(٢١٣) ينظر: المسودة ص ٥٧٤.

(٢١٤) ينظر: روضة الناظر: ص ١٧٧.

(٢١٥) ينظر: قواطع الأدلة: ٢٥٩/١؛ البحر المحيط: ٣٧٥/١؛ العدة: ١٢٨/١.

والأستاذ أبو منصور هو: عبد القاهر بن طاهر بن محمد، نزيل خراسان، وأحد أعلام الشافعية، كان أكبر تلامذة أبي إسحاق الإسفرائيني، وكان يدرس في سبعة عشر فنا، توفي بإسفرايين سنة ٤٢٩هـ. من تصانيفه: فضائح المعتزلة، الفرق بين الفرق.

ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٧ / ٥٧٢؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٥ / ١٣٦؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١ / ١٨٧.

(٢١٦) ينظر: قواطع الأدلة: ٢٥٩/١؛ البحر المحيط: ٣٧٥/١.

وأبو حامد المروزي هو: أحمد بن بشر بن عامر، يقال المروزي، ويخفف فيقال المروذي، نسبة إلى مدينة معروفة بخراسان، نزل البصرة ودرس بها، يعتبر من أنجب تلاميذ أبي علي بن خيران، توفي سنة ٣٦٢هـ.

من تصانيفه: الجامع في المذهب، شرح المختصر للمزني.

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣ / ١٢؛ تهذيب الأسماء واللغات: ٢ / ٢١١؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١ / ١١٢.

- (٢١٧) ينظر: التحبير: ٦/٢٨٧٤؛ شرح الكوكب المنير: ٣/٤٧٩.
- وأبو الفرج المَقْدِسِيّ هو: عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي، أبو الفرج الأنصاري الخزرجي، شيخ الشام في وقته، حنبلي، أصله من شيراز، تفقه ببغداد، وسكن بيت المقدس، واستقر في دمشق، فنشر مذهب الإمام بن حنبل، توفي سنة ٤٨٦ هـ.
- من تصانيفه: المبهج والإيضاح والتبصرة في أصول الدين.
- ينظر: طبقات الحنابلة: ٢/٢٤٨؛ شذرات الذهب: ٣/٣٧٨؛ المنهج الأحمد: ٢/١٦٠.
- (٢١٨) ينظر: العدة: ١/١٣٨.
- (٢١٩) ينظر: العدة: ١/١٣٨.
- (٢٢٠) ينظر: التحبير: ٦/٢٨٧٣؛ شرح الكوكب المنير: ٣/٤٧٩.
- وانظر أيضاً: أصول السرخسي: ١/١٦٤؛ الحدود للباجي: ص ٤٢؛ شرح تنقيح الفصول: ص ٣٦؛ نشر البنود: ١/٩٠؛ المستصفي: ١/٣٣٦؛ جمع الجوامع: ١/٢٣٦؛ الآيات البيئات: ٢/٤؛ شرح مختصر الروضة: ١/٥٥٤؛ إرشاد الفحول: ص ١٧٨.
- (٢٢١) شرح الكوكب المنير: ٣/٤٧٩. وينظر: التحبير: ٦/٢٨٧٤.
- (٢٢٢) العدة: ١/١٣٩.
- (٢٢٣) الصحاح: ٢/١٠٣ مادة (قيس).
- (٢٢٤) ينظر: العدة: ١/١٧٤.
- (٢٢٥) ينظر: التمهيد للكلوذاني: ١/٢٤.
- (٢٢٦) المعتمد: ٢/٦٩٧.
- (٢٢٧) هو نصر بن فتيان بن مطر، أبو الفتح النهرواني، فقيه العراق، وشيخ الحنابلة على الإطلاق، قال الموفق: "شيخنا أبو الفتح كان رجلاً صالحاً حسن النية والتعليم، وكانت له بركة في التعليم، وكان ورعاً، زاهداً، متعبداً على منهاج السلف"، توفي سنة ٥٨٣ هـ.
- ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢١/١٣٧؛ ذيل طبقات الحنابلة: ١/٣٠١؛ شذرات الذهب: ٤/٢٧٦.
- (٢٢٨) ينظر: أصول ابن مفلح: ٣/٧١٥؛ التحبير: ٧/٣١٢٠.
- (٢٢٩) هو محمد بن الطيب بن محمد البصري ثم البغدادي، أبو بكر الباقلاني نسبة إلى بيع الباقلاء، فقيه أصولي متكلم، قال عنه ابن تيمية: هو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس منهم مثله لا قبله ولا بعده، توفي سنة ٤٠٣ هـ.

- من تصانيفه: إعجاز القرآن، التقريب والإرشاد.
- ينظر: تاريخ بغداد: ٣٧٩/٥؛ سير أعلام النبلاء: ١٧/١٩٠؛ البداية والنهاية: ١١/٣٧٣.
- (٢٣٠) ينظر: التلخيص: ص ١٢٢؛ البرهان: ٢/٧٤٥؛ الإبهاج: ٥/٧؛ الإحكام للآمدي: ٣/٢٠٥.
- (٢٣١) ينظر: المحصول: ٥/٩؛ الإحكام للآمدي: ٣/٢٠٥؛ البحر المحيط: ٤/٦.
- (٢٣٢) قال: "وهذه العبارة جامعة مانعة وافية بالغرض لغيرها (الإحكام: ٣/٢٠٩).
- (٢٣٣) هو عبد الله بن عمر بن علي القاضي ناصر الدين البيضاوي الشيرازي الشافعي، مفسر، نحوي، وأصولي متكلم، تولى قضاء شيراز، وكان صالحاً متعبداً، أثنى العلماء عليه وعلى مؤلفاته، توفي سنة (٦٨٥هـ).
- من تصانيفه: المنهاج الوجيز في أصول الفقه، تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل.
- ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٨/١٥٥؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/١٧٢؛ البداية والنهاية: ١٣/٣٠٩.
- (٢٣٤) المنهاج مع الإبهاج: ٥/٢.
- (٢٣٥) روضة الناظر: ص ٢٧٥.
- (٢٣٦) أحكام القرآن: ١/١٤٠.
- (٢٣٧) هو محمد بن الحسن بن فورْكَ، أبو بكر الأنصاري الأصفهاني الشافعي، متكلم فقيه أصولي لغوي، توفي سنة ٤٠٦هـ حيث قتله محمود بن سبكتكين بالسم لانتقامه بأنه قال: كان رسول الله رسولا في حياته فقط.
- من تصانيفه: مشكل الآثار، تفسير القرآن.
- ينظر: وفيات الأعيان: ٤/٢٧٢؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٤/١٢٧؛ شذرات الذهب: ٣/١٨١.
- (٢٣٨) البرهان: ٢/٤٨٨.
- (٢٣٩) ينظر: التحبير: ٧/٣١١٧؛ شرح الكوكب المنير: ٤/٦.
- (٢٤٠) التحبير: ٧/٣١١٧. وينظر: شرح الكوكب المنير: ٤/٦.
- (٢٤١) العدة: ١/١٧٥.
- (٢٤٢) ينظر: لسان العرب: ١١/٤٦٧ مادة (علل)؛ القاموس المحيط: ١/١٣٣٨ (فصل العين).

(٢٤٣) التحبير: ٣٤٤١/٧. وانظر: ميزان الأصول: ٨٢٧/٢؛ المحصول: ١٢٧/٥؛ الإحكام للآمدي: ٢٨٩/٣؛ الكاشف عن المحصول: ٢٨٩/٦؛ نهاية السؤل: ٥٤/٤؛ البحر المحيط: ١٠٢/٤؛ شرح الكوكب المنير: ٣٩/٤.

(٢٤٤) شرح الكوكب المنير: ٤٢/٤.

(٢٤٥) ينظر: المحصول: ٣١١/٥.

(٢٤٦) ينظر: نهاية الوصول: ٣٥٢٧/٨.

وصفي الدين الهندي هو: محمد بن عبد الرحيم بن محمد، أبو عبد الله، الملقب بصفي الدين الهندي، الأرموي، الفقيه الشافعي الأصولي، كان قوي الحجّة، ناظر الإمام ابن تيمية في دمشق، وتوفي بها سنة ٧١٥ هـ.

من تصانيفه: الزبدة في علم الكلام، نهاية الوصول إلى علم الأصول.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٦٢/٩؛ شذرات الذهب: ٣٧/٦؛ الدرر الكامنة: ١٣٢/٤.

(٢٤٧) ينظر: شرح تنقيح الفصول: ص ٤١٠.

(٢٤٨) ينظر: المقدمة في الأصول: ص ١٩٢؛ إحكام الفصول: ص ٦٤٦؛ التبصرة: ص ٤٥٤؛ الوصول إلى الأصول لابن برهان: ٢ / ٢٨٣؛ جمع الجوامع بحاشية البناني: ٢ / ٢٤٤؛ البحر المحيط: ٤ / ١٤٥؛ الآيات البيّنات: ٤ / ٤٤؛ العدة: ٤ / ١٣٤٠؛ التمهيد للكلوذاني: ٤ / ٤١؛ الواضح: ٢ / ٨٢٤؛ المسودة: ص ٣٩٣؛ أصول ابن مفلح: ٣ / ١٢٠٩؛ التحبير: ٧ / ٣١٨٨؛ شرح الكوكب المنير: ٤ / ٤٢.

(٢٤٩) ينظر: ميزان الأصول: ٢ / ٩١٠؛ كشف الأسرار للبخاري: ٣ / ٥٦٤.

(٢٥٠) ينظر: المحصول: ٥ / ٣١١.

(٢٥١) ينظر: نهاية الوصول: ٨ / ٣٥٢٧.

(٢٥٢) ينظر: شرح تنقيح الفصول: ص ٤١٠.

بينما رحمه الله نقل الخلاف في كتابه: نفائس الأصول (٨ / ٣٥٣٥) في هذه المسألة عن الباجي وغيره.

(٢٥٣) ينظر: التبصرة: ص ٤٥٤.

(٢٥٤) ينظر: شرح اللمع: ٢ / ٨٣٨؛ التبصرة: ص ٤٥٤؛ الكاشف على المحصول: ٦ / ٥٥٤؛ شرح المحلي

على جمع الجوامع: ٢ / ٢٤٣؛ غاية الوصول: ص ١١٥.

(٢٥٥) التحبير: ٧ / ٣١٨٩.

- (٢٥٦) ينظر: أصول ابن مفلح: ٣/١٢٠٩؛ التحرير: ٧/٣١٨٩؛ شرح الكوكب المنير: ٤/٤٢.
- (٢٥٧) العدة: ٤/١٣٤٠.
- (٢٥٨) التحرير: ٧/٢١٩٣؛ شرح الكوكب المنير: ٤/٤٧.
- (٢٥٩) ينظر: العدة: ٤/١٤٣٦؛ التمهيد: ٣/٤٥٤؛ المسودة: ص ٤٩٤؛ التحرير: ٧/٢١٩٣؛ شرح الكوكب المنير: ٤/٤٧.
- (٢٦٠) ينظر: الحصول: ٢/٤٥٧.
- (٢٦١) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي، تاج الدين، أصولي، وفقه شافعي، ولي قضاء دمشق، وخطابة الجامع الأموي، درس على والده، وعلى الذهبي، توفي سنة ٧٧١هـ. من تصانيفه: جمع الجوامع في أصول الفقه، طبقات الشافعية الكبرى.
- ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/١٧٧؛ الدرر الكامنة: ٢/٢٥٨؛ شذرات الذهب: ٦/٢٢١.
- (٢٦٢) ينظر: جمع الجوامع مع شرح المحلي: ٢/٢٣٤.
- وينظر أيضاً: غاية الوصول: ٤/١١٤؛ حاشية العطار: ٥/٥٠.
- (٢٦٣) ينظر: أصول السرخسي: ٢/١٥٦؛ تيسير التحرير: ١/٥٦.
- (٢٦٤) ينظر: التبصرة: ص ٤٤٤؛ الحصول: ٢/٤٥٧؛ الإحكام للآمدي: ٣/٥٧؛ نهاية السؤل: ٣/١٠٣؛ مناهج العقول: ٣/١٠٢؛ الآيات البيئات: ٤/٣٨.
- (٢٦٥) ينظر: التمهيد للكلوذاني: ٣/٤٥٥.
- (٢٦٦) التحرير: ٧/٢١٩٣. وينظر: شرح الكوكب المنير: ٤/٤٧.
- (٢٦٧) ينظر: شرح المحلي على جمع الجوامع: ٢/٢٣٤؛ غاية الوصول: ص ١١٤؛ حاشية العطار: ٥/٥٠؛ شرح الكوكب المنير: ٤/٤٧.
- (٢٦٨) ينظر: تهذيب اللغة: ٤/١٣٩؛ لسان العرب: ٢/٥٠٩. مادة (صرح).
- (٢٦٩) التحرير: ٧/٣٣١٣؛ شرح الكوكب المنير: ٤/١١٧. وانظر: تيسير التحرير: ٤/٣٩؛ شرح تنقيح الفصول: ص ٣٩٠؛ الإحكام للآمدي: ٣/٣٦٤؛ نهاية السؤل: ٣/٤١.
- (٢٧٠) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٣/٤٧١؛ لسان العرب: ٤/٥٢٠. مادة (ظهر)؛ المصباح المنير: ٥/٤٩١. مادة (ظ ه ر).

(٢٧١) التحبير: ٣٣١٥/٧؛ شرح الكوكب المنير: ١٢١/٤. وانظر: رفع الحاجب: ٣١٤/٤؛ غاية الوصول: ص ١٢١؛ حاشية العطار: ١٣٧/٥.

(٢٧٢) مسالك العلة: هي الطرق التي تدل على كون الوصف علة. (التحبير: ٣٣١١/٧).

(٢٧٣) الإحكام للآمدي: ٢٧٧/٣. وينظر: اللمع: ص ٦١؛ المنحول: ص ٣٤٣؛ الوصول إلى الأصول لابن برهان: ٢٨٠/٢؛ المحصول: ١٣٩/٥؛ العدة: ١٤٢٤/٥؛ التمهيد للكلوذاني: ٩/٤؛ المسودة: ص ٤٣٨؛ أصول ابن مفلح: ٧٦٤/٣؛ إرشاد الفحول: ١١٩/٢.

(٢٧٤) من العلماء من جعل الإيماء قسماً من النص، ومنهم من جعله قسماً له، ومنهم من جعله مسلكاً من مسالك العلة.

ينظر: بيان المختصر: ٩٢/٣؛ شرح تنقيح الفصول: ص ٣٩٠؛ نهاية السؤل: ٦٤/٤؛ شرح الكوكب المنير: ١٢٥/٤؛ المذكرة في أصول الفقه: ص ٤٤٣.

(٢٧٥) ينظر: المنهاج مع نهاية السؤل: ٥٩/٤.

(٢٧٦) ينظر: الإيهاج: ٤٧/٣؛ جمع الجوامع: ٢٦٣/٢.

(٢٧٧) ينظر: التحبير: ٣٣٢٣/٧.

والبرمأويّ هو: شمس الدين محمد بن عبد الدايم بن عيسى بن فارس، الشافعي، أحد الأئمة الأجلاء، والبحر الذي لا تكدره الدلاء، فريد دهره، ووحيد عصره، كان متواضعاً، خيراً، توفي سنة (٨٣١هـ). من تصانيفه: نظم الفية في أصول الفقه، شرح البخاري.

ينظر: الضوء اللامع: ٢٨٠/٧؛ شذرات الذهب: ١٩٧/٧؛ البدر الطالع: ١٨١/٢.

(٢٧٨) ينظر: التحبير: ٣٣٢٣/٧.

(٢٧٩) ينظر: شرح الكوكب المنير: ١٢٥/٤.

(٢٨٠) ينظر: تيسير التحرير: ٣٩/٤.

وابن الهمام هو: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي الأصل ثم القاهري، كمال الدين بن الهمام، الفقيه الحنفي الأصولي، قال بعض العلماء عن ابن الهمام: لو طلبت حجج الدين ما كان في بلدنا من يقوم بها غيره، توفي بالقاهرة سنة ٨٦١هـ.

من تصانيفه: التحرير في أصول الفقه، فتح القدير شرح الهداية في الفقه.

ينظر: حسن المحاضرة: ٣٩٣/١؛ شذرات الذهب: ٢٩٨/٧؛ الفوائد البهية: ص ١٨٠.

(٢٨١) ينظر: مختصر ابن الحاجب مع العضد: ٢/٢٣٤.

(٢٨٢) ينظر: المستصفي: ٢/٢٨٨.

والغزالي هو: محمد بن محمد بن محمد الطوسي، أبو حامد الغزالي بتشديد الزاي نسبته إلى أبيه حيث كان غزالا، وبالتخفيف نسبته إلى غزالة، قرية من قرى طوس، فقيه شافعي، أصولي، متكلم، متصوف، قال عنه الإمام محمد بن يحيى: الغزالي هو الشافعي الثاني، توفي سنة ٥٠٥هـ.

من تصانيفه: إحياء علوم الدين، البسيط، الوسيط، الوجيز في الفقه.

ينظر: وفيات الأعيان: ٤/٢١٦؛ سير أعلام النبلاء: ١٩/٣٢٢؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٦/١٩١.

(٢٨٣) ينظر: الإحكام: ٣/٢٢٢.

(٢٨٤) ينظر: التمهيد: ٤/٩.

(٢٨٥) ينظر: روضة الناظر: ص ٢٩٥.

(٢٨٦) ينظر: التحبير: ٧/٣٣٢٤.

وابن قاضي الجبل هو: أحمد بن الحسن بن عبد الله بن قدامة المقدسي الحنبلي، من تلامذة شيخ الإسلام ابن تيمية، كان عالماً بالحديث وعلله، والنحو، والفقه، والأصلين، والمنطق، وغير ذلك، توفي سنة ٧٧١هـ. من تصانيفه: الفائق في الفقه، أصول الفقه يقع في مجلد كبير، لكنه لم يتمه، ووصل فيه إلى أوائل القياس.

ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: ٢/٤٥٣؛ المنهل الصافي: ١/٢٦٨؛ المقصد الأرشد: ١/٩٣.

(٢٨٧) ينظر: شرح مختصر الروضة: ٣/٣٥٧.

(٢٨٨) ينظر: المحصول: ٥/١٣٩.

(٢٨٩) ينظر: التحصيل: ٢/١٧٨.

و الأرموي هو: محمود بن أبي بكر بن أحمد، أبو الثناء، سراج الدين الشافعي، عالم بالأصول والمنطق، أصله من (أرمية) من بلاد أذربيجان، توفي بمدينة (قونية) سنة ٦٨٢هـ.

من تصانيفه: مطالع الانوار في المنطق، التحصيل من المحصول في الاصول.

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٥/١٥٥؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/٢٠٢؛ هدية

العارفين: ٢/٤٠٦.

(٢٩٠) ينظر: إجابة السائل: ص ٤٣٢.

(٢٩١) ينظر: التحبير: ٣٣٢٣/٧؛ شرح الكوكب المنير: ١٢٥/٤.

(٢٩٢) التحبير: ٣٣٢٣/٧.

(٢٩٣) ينظر: لسان العرب: ٤١٥/١٥. مادة (ومي)؛ المصباح المنير: ٤٥٦/١٠. مادة (وم م).

(٢٩٤) شرح الكوكب المنير: ١٢٥/٤. وينظر للاستزادة في: تيسير التحرير: ٣٩/٤؛ فواتح الرحموت:

٢/٢٩٦؛ المستصفي: ٢/٢٩٢؛ الإحكام للآمدي: ٣/٣٦٧؛ شرح العضد: ٢/٢٣٤؛ الإبهاج:

٣/٢٢؛ نهاية السؤل: ٣/٤٤؛ إرشاد الفحول: ٢/١٣١.

(٢٩٥) الحديث أخرجه أحمد في مسنده. (٣٨٨/١).

والترمذي في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في الاستنجاء بالحجرين. (٢٥/١) رقم (١٧٠). وقال: "فيه

اضطراب، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه"

وقال الحافظ ابن حجر: "رجال ثقاة: التلخيص الحبير: ١/٣٢٠.

(٢٩٦) الحديث أخرجه أحمد في مسنده. (٣٠٣/٥)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة. (٢٨/١)

رقم (٧٥)، والنسائي في كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة. (٥٥/١) رقم (٦٨)، والحاكم في المستدرک.

(١٥٩/١) رقم (٥٦٧) وقال: "هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، على أنهما على ما أصلاه في تركه،

غير أنهما قد شهدا جميعاً لمالك بن أنس أنه الحكم في حديث المدنين، وهذا الحديث مما صححه مالك،

واحتج به في الموطأ، ومع ذلك فإن له شاهداً بإسناد صحيح

(٢٩٧) التحبير: ٧/٣٣١٩.

(٢٩٨) الحديث أخرجه البخاري في كتاب جزاء الصيد، باب: المحرم يموت بعرفة. (١٧/٢) رقم (١٨٤٩).

ومسلم في كتاب الحج، باب: ما يفعل بالمحرم إذا مات. (٨٦٥/٢) رقم (١٢٠٦).

(٢٩٩) الحديث بهذا اللفظ أخرجه النسائي في كتاب الجنائز، باب: مواراة الشهيد في دمه. (١٠٧/٧) رقم

(١٩٧٥).

وقد صحح الحديث الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي: (٥ / ١٤٦).

(٣٠٠) ينظر: العدة: ٥/١٤٢٤.

(٣٠١) ينظر: التمهيد: ٩/٤.

(٣٠٢) ينظر: الإحكام: ٣/٣٦٥.

(٣٠٣) ينظر: مختصر ابن الحاجب مع العضد: ٢/٢٣٤.

- (٣٠٤) ينظر: تيسير التحرير: ٣٩/٤؛ روضة الناظر: ص ٢٩٧.
- (٣٠٥) ينظر: التحبير: ٣٣٢٠/٧؛ شرح الكوكب المنير: ١٢١/٤.
- (٣٠٦) ينظر: المنهاج مع نهاية السؤل: ٤٠/٣.
- (٣٠٧) ينظر: الإيهاج: ٣١/٣؛ جمع الجوامع: ٢٦٥/٢.
- (٣٠٨) ينظر: أصول ابن مفلح: ٧٦٥/٣؛ التحبير: ٣٣٢١/٧.
- وأبو محمد البغدادي هو: إسماعيل بن علي بن الحسين البغدادي الأزجي الحنبلي، الفقيه، الأصولي، النظار، المتكلم، الملقب بفخر الدين، والمشهور بـغلام ابن المتي، توفي سنة ٦١٠هـ.
- من تصانيفه: التعليقة، جنة الناظر وجنة المناظر في الجدل.
- ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢٨/٢٢؛ ذيل طبقات الحنابلة: ٦٦/٢؛ شذرات الذهب: ٤١/٥.
- (٣٠٩) هو علي بن إسماعيل بن علي بن عطية، الأبياري، شمس الدين، أبو الحسن، فقيه مالكي، وأصولي، رحل إليه الناس، وكان صاحب دعوة مجابة، توفي سنة ٦١٨هـ.
- من تصنيفاته: شرح البرهان لإمام الحرمين في الأصول، سفينة النجاة على مسلك إحياء علوم الدين للغزالي.
- ينظر: الديباج المذهب: ١٢١/٢؛ حسن المحاضرة: ٤٥٤/١؛ شجرة النور الزكية: ص ١٦٦.
- (٣١٠) ينظر: البحر المحيط: ١٧٣/٤.
- (٣١١) شرح مختصر الروضة: ٣٦١/٣.
- (٣١٢) شرح الكوكب المنير: ١٢١/٤.
- (٣١٣) ينظر: البحر المحيط: ١٧٣/٤؛ شرح مختصر الروضة: ٣٦١/٣؛ التحبير: ٣٣٢١/٧؛ شرح الكوكب المنير: ١٢١/٤؛ إرشاد الفحول: ١٢٠/٢.
- (٣١٤) ينظر: الواضح: ٣٠٤/١.
- (٣١٥) ينظر: أصول ابن مفلح: ١٤١٠/٣؛ المسودة: ص ٤٩٣؛ التحبير: ٣٦٨٤/٧؛ شرح الكوكب المنير: ٣٥٣/٤.
- (٣١٦) المسودة: ص ٥٥٢.
- (٣١٧) التحبير: ٣٦٨٤/٧.

(٣١٨) ينظر: أصول ابن مفلح: ١٤١٠/٣؛ المسودة: ص ٤٩٣؛ التحبير: ٣٦٨٤/٧؛ شرح الكوكب المنير: ٣٥٣/٤.

(٣١٩) لسان العرب: ١٠٣/١١. مادة (جدل)؛ القاموس المحيط: ١/١٣٦٠. فصل (الجيم).

(٣٢٠) الكافية في الجدل: ص ٢١.

(٣٢١) أصول ابن مفلح: ١٤١٧/٣.

(٣٢٢) التحبير: ٣٦٩٤/٧.

(٣٢٣) شرح الكوكب المنير: ٣٥٩/٤.

(٣٢٤) الواضح: ٢٩٧/١.

(٣٢٥) العدة: ١/١٨٤.

(٣٢٦) المنهاج في ترتيب الحجاج: ص ١١.

(٣٢٧) التمهيد: ١/٥٨.

(٣٢٨) التمهيد: ١/٥٨.

(٣٢٩) هو علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف، أبو الحسن، الجرجاني، الحسيني الحنفي فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب إستراباد) ودرس في شيراز وتوفي بها سنة (٨١٦هـ).

من تصانيفه: التعريفات، شرح مواقف الإيجي، رسالة في فن أصول الحديث.

ينظر: الضوء اللامع: ٣٢٨/٥؛ الأعلام: ١٩٥/٥؛ معجم المؤلفين: ٢١٦/٧.

(٣٣٠) التعريفات: ص ١٠١.

(٣٣١) التحبير: ٣٦٩٥/٧. وينظر أيضاً: البحر المحيط: ٤٨٨/٤؛ إرشاد الفحول: ٢٠٥/٢.

(٣٣٢) معناه: أي إذا قال قولاً وانتشر قوله ولم يخالف.

(٣٣٣) ينظر: الصحاح: ١/١٠٥؛ لسان العرب: ٣/١٣٣. مادة (جهد)

(٣٣٤) التحبير: ٣٨٦٥/٨.

(٣٣٥) ينظر: شرح تنقيح الفصول: ص ٤٤٣؛ المستصفي: ٢/٣٨٤؛ الإحكام للآمدي: ٤/٢٠٤؛ التحبير:

٣٩٨٨/٨؛ شرح الكوكب المنير: ٥١٥/٤.

- (٣٣٦) نسبة الجويني في البرهان: ١٣٣٩/٢.
- (٣٣٧) ينظر: العدة: ١٢٢٩/٤؛ التمهيد للكلوذاني: ٤/٤٠٨؛ المسودة: ص ٤٦٨؛ شرح مختصر الروضة: ٣/٦٢٩؛ أصول ابن مفلح: ٣/٩٥٨؛ التحبير: ٨/٣٩٨٨؛ شرح الكوكب المنير: ٤/٥١٦.
- (٣٣٨) ينظر: المستصفي: ٢/٣٨٤.
- (٣٣٩) ينظر: المحصول: ٦/٨٣.
- (٣٤٠) ينظر: الإحكام للآمدي: ٤/٢١٠.
- (٣٤١) ينظر: أصول الجصاص: ٣/٣٦٢؛ فواتح الرحموت: ٢/٣٩٢.
- (٣٤٢) ينظر: التبصرة: ص ٤٠٣؛ اللمع: ص ٧١.
- (٣٤٣) ينظر: أصول ابن مفلح: ٣/٩٥٨؛ التحبير: ٨/٣٩٨٩؛ شرح الكوكب المنير: ٤/٥١٧.
- (٣٤٤) نسبة الآمدي في الإحكام: ٤/٢١٠.
- (٣٤٥) هو محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي، من أهل (سرخسي) بلدة في خراسان. ويلقب بشمس الانمة، كان إماماً في فقه الحنفية، وعلامة حجة متكلماً، ناظراً، أصولياً، مجتهداً، أملى المبسوط وهو في السجن، توفي سنة (٤٩٠هـ).
- من تصانيفه: شرح السير الكبير، المبسوط.
- ينظر: الجواهر المضية: ٢/٢٨؛ تاج التراجم: ص ٣٨؛ الفوائد البهية: ص ١٥٨.
- (٣٤٦) ينظر: أصول السرخسي: ٢/١٠٥.
- (٣٤٧) هو محمد بن عبد الوهاب الجبائي البصري، أبو علي، رأس المعتزلة وشيخهم، قال الذهبي: وكان أبو علي على بدعته متوسعاً في العلم، سيال الذهن، وهو الذي ذلل الكلام وسهله، ويسر ما صعب منه، توفي سنة ٣٠٣هـ.
- من تصانيفه: الأصول، متشابه القرآن.
- ينظر: وفيات الأعيان: ٤/٢٦٧؛ سير أعلام النبلاء: ١٤/١٨٣؛ شذرات الذهب: ٢/٢٤١.
- (٣٤٨) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي البصري، أبو هاشم، من أئمة المعتزلة، من كبار الأذكياء، أخذ عن والد أبي علي، توفي سنة ٣٢١هـ.
- من تصانيفه: الجامع الكبير، العرض.
- ينظر: تاريخ بغداد: ١١/٥٥؛ وفيات الأعيان: ٣/١٨٣؛ سير أعلام النبلاء: ١٥/٦٣.

(٣٤٩) ينظر: المعتمد: ٢/٩٤٢.

(٣٥٠) ينظر: الإحكام للآمدي: ٤/٢١٠.

(٣٥١) ينظر: تيسير التحرير: ٤/٢٢٨؛ فواتح الرحموت: ٢/٣٩٣.

ومحمد هو: محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني، صاحب أبي حنيفة، طلب الحديث على الإمام مالك، ثم حضر مجلس أبي حنيفة سنين، وتفقه على أبي يوسف، والتقى مع الشافعي وناظره، ثم أتى عليه الشافعي، سكن بغداد وحدث فيها، توفي بالري سنة ١٨٩ هـ.

من تصانيفه: الجامع الكبير، الجامع الصغير.

ينظر: تاريخ بغداد: ٢/١٧٢؛ وفيات الأعيان: ٤/١٨٤؛ سير أعلام النبلاء: ٩/١٣٤.

(٣٥٢) هو أحمد بن عمر بن سُرَيْج، القاضي أبو العباس، حامل لواء الشافعية في زمانه، وناشر مذهب الشافعي، كان يلقب بالباز الأشهب، ذكروا أنه صنف نحو أربعمئة مصنف، توفي سنة ٣٠٦ هـ.

من تصانيفه: الأقسام والخصال، الودائع لمنصوص الشرائع.

ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٤/٢٠١؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ١/٥٩؛ شذرات الذهب: ٢/٢٤٧.

(٣٥٣) ينظر: التبصرة ص ٤١٢؛ الإحكام للآمدي: ٤/٢١٠.

(٣٥٤) ينظر: الإحكام للآمدي: ٤/٢١٠؛ نهاية الوصول: ٥/١٣٧٢.

ينظر لأدلتهم في: أصول الجصاص: ٣/٣٦٢؛ أصول السرخسي: ٢/١٠٥؛ كشف الأسرار للبخاري: ٤/١٤؛ تيسير التحرير: ٤/٢٢٧؛ فواتح الرحموت: ٢/٣٩٢؛ إحكام الفصول: ص ٦٣٥؛ مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢/٣٠٠؛ البرهان: ٢/١٣٣٩؛ التبصرة: ص ٤٠٣؛ اللمع: ص ٧١؛ قواطع الأدلة: ٥/١٠٠؛ المنحول: ص ٤٧٧؛ المحصول: ٦/٨٣؛ الإحكام للآمدي: ٤/٢١٠؛ نهاية الوصول: ٥/١٣٧٢؛ جمع الجوامع: ٢/٣٩٣؛ نهاية السؤل: ٣/٢٦١؛ العدة: ٤/١٢٢٩؛ التمهيد للكلوذاني: ٤/٤٠٨؛ المسودة: ص ٤٦٨؛ شرح مختصر الروضة: ٣/٦٢٩.

(٣٥٥) التحبير: ٨/٣٩٩٠.

(٣٥٦) ينظر: بيان المختصر: ٣/٣٣٢؛ التحبير: ٨/٣٠٩٣؛ إجابة السائل: ص ٣٩٧.

(٣٥٧) قال ابن الملقن: "حديث أصحابي كالثجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم رواه عبد بن حميد من رواية ابن عمر وغيره من رواية عمر وأبي هريرة وأسانيدها كلها ضعيفة، قال البزار لا يصح هذا الكلام عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وقال ابن حزم خبر مكذوب موضوع باطل لم يصح قطّ (خلاصة البدر المنير: ٤٣١/٢)

(٣٥٨) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٣٤/١٤؛ لسان العرب: ١٤٥/١٥. مادة (فتل).

(٣٥٩) ينظر: صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: ٤/١.

(٣٦٠) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: ٤/١.

(٣٦١) المجموع: ٥٤/١.

(٣٦٢) ينظر: التقرير والتحبير: ٤٧١/٣؛ قواطع الأدلة: ٣٥٨/٢؛ فتاوى ابن الصلاح: ٩٠/١؛ أدب المفتي والمستفتي: ص ١٦٦؛ رفع الحاجب: ٦٠٦/٤؛ البحر المحيط: ٥٩٦/٤؛ المسودة: ص ٥٢٤؛ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: ص ٨١؛ إعلام الموقعين: ٢٦٤/٤؛ أصول ابن مفلح: ٩٩٣/٣؛ التحبير: ٤٠٩٥/٨؛ شرح الكوكب المنير: ٥٧٩/٤.

(٣٦٣) ينظر: تيسير التحرير: ٢٥٣/٤.

(٣٦٤) ينظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣٠٩/٢.

(٣٦٥) ينظر: الأحكام للآمدي: ٢٣٨/٤.

(٣٦٦) ينظر: نهاية الوصول: ٣٩١٩/٨.

(٣٦٧) ينظر: بيان المختصر: ٣٦٩/٣.

والأصفهاني هو: محمود بن عبدالرحمن، شمس الدين أبو الثناء، فقيه شافعي، وأصولي، ومفسر، توفي سنة ٧٤٩هـ.

من تصانيفه: بيان المختصر، شرح منهاج الأصول.

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٩٤/١٠؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ١٤٤/٢؛ شذرات الذهب: ١٦٥/٦.

(٣٦٨) ينظر: شرح العضد: ٣٠٩/٢.

والعضد هو: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي، كان إماماً في المعقولات، عارفاً بالأصلين، والمعاني، والبيان، والنحو، مشاركاً في الفقه، من أهل إيج (بفارس)، ولي القضاء، جرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجوناً سنة (٧٥٦هـ).

- من تصانيفه: المواقف في علم الكلام، شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه.
ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٤٦/١٠؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ٢٧/٣؛ شذرات الذهب: ١٧٤/٦.
- (٣٦٩) ينظر: نهاية السؤل: ٦١٧/٤؛ التمهيد للأسنوي: ص ١٦١.
والأسنوي هو: عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعي، جمال الدين، فقيه، وأصولي، ومفسر، ومؤرخ، ولد بإسنا من صعيد مصر، انتهت إليه رئاسة الشافعية في عصره، ولي الحسبة، توفي سنة ٧٧٢هـ.
من تصانيفه: المهمات، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول.
ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ١٧١/٢؛ الدرر الكامنة: ٢١٥/٢؛ شذرات الذهب: ٢٢٣/٦.
- (٣٧٠) ينظر: أصول ابن مفلح: ٩٩٣/٣.
(٣٧١) ينظر: البحر المحيط: ٣٢٤/٦.
(٣٧٢) ينظر: غاية الوصول: ص ١٥٢.
- والأنصاري هو: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي، أبو يحيى، شيخ الإسلام، قاض مفسر، من حفاظ الحديث، ولد في سنيكة (بشرقية مصر)، وتعلم في القاهرة، توفي سنة ٩٢٦هـ.
من تصانيفه: غاية الوصول في أصول الفقه، لب الأصول، أسنى المطالب في شرح روض الطالب.
ينظر: الكواكب السائرة: ١٩٦/١؛ شذرات الذهب: ١٣٤/٨؛ البدر الطالع: ٢٥٢/٢.
- (٣٧٣) ينظر: مسلم الثبوت: ٤٠٥/٢.
- وابن عبد الشكور هو: محب الله بن عبد الشكور البهاري، نسبة لمدينة بالهند، فقيه وأصولي حنفي، ولاة السلطان عالمكير قضاء لكهنو، ثم قضاء حيدر آباد، ثم ولاة الصدارة في ممالك الهند، توفي سنة ١١١٩هـ.
من تصانيفه: مسلم الثبوت في أصول الفقه، سلم العلوم في المنطق.
ينظر: الأعلام: ٢٨٣/٥؛ معجم المؤلفين: ١٧٩/٨؛ الفتح المبين: ١٢٢/٣.
- (٣٧٤) ينظر: تيسير التحرير: ٢٥٣/٤.
- وأمر بادشاه هو: محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمر بادشاه، فقيه حنفي محقق، من أهل بخارى، كان نزىلا بمكة، توفي نحو سنة ٩٧٢هـ.
من تصانيفه: تيسير التحرير في شرح التحرير لابن الهمام في أصول الفقه، شرح تائبة ابن الفارض.

- ينظر: كشف الظنون: ص ٣٥٨؛ الأعلام: ٤١/٦؛ معجم المؤلفين: ٨٠/٩.
- (٣٧٥) ينظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٣٠٩/٢؛ جمع الجوامع: ٣٩٩/٢؛ البحر المحيط: ٥٩٦/٤؛ المسودة: ص ٥٢٤؛ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: ص ٨١؛ إعلام الموقعين: ٢٨٣/٤؛ أصول ابن مفلح: ٩٩٤/٣؛ المختصر في أصول الفقه: ص ١٦٨.
- (٣٧٦) ص ٨١، ويعرف الكتاب باسم (صفة الفتوى والمفتي والمستفتي). و ينظر: المسودة: ص ٥٢٤.
- (٣٧٧) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: ص ٨١.
- (٣٧٨) قواطع الأدلة: ٣٥٨/٢. وينظر: أدب المفتي والمستفتي: ص ١٦٦؛ المسودة: ص ٥٢٤؛ إعلام الموقعين: ٢٦٤/٤.
- (٣٧٩) نفس المصادر السابقة.
- (٣٨٠) ينظر: أدب المفتي والمستفتي: ص ١٦٦؛ فتاوى ابن الصلاح: ٩٠/١.
- وابن الصلاح هو: هو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى، تقي الدين، أبو عمرو، المعروف بابن الصلاح، الكردي الشهرزوري الموصلية، من علماء الشافعية، إمام عصره في الفقه، والحديث، وعلومه، إذا أطلق الشيخ في علم الحديث فالمراد هو، توفي بدمشق سنة ٦٤٣هـ.
- من تصانيفه: الفتاوى، مشكل الوسيط.
- بنظر: سير أعلام النبلاء: ١٤٠/٢٣؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٣٢٦/٨؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٤٣٢/١.
- (٣٨١) أصول ابن مفلح: ١٥٦٥/٤.
- (٣٨٢) التحرير: ٤٠٩٧/٨.
- (٣٨٣) التحرير: ٤٠٩٧/٨.
- (٣٨٤) صغت العنوان بالاستفهام لأن ابن البنا لم يجزم بحكم للخلاف في النقل عنه.
- (٣٨٥) ينظر: تيسير التحرير: ٢٥٥/٤؛ شرح تنقيح الفصول: ص ٤٤٢؛ البرهان: ١٣٤٤/٢؛ اللمع: ص ٧٢؛ المستصفي: ٣٩١/٢؛ المنحول: ص ٤٨٣؛ المجموع: ٩٢/١؛ المسودة: ص ٤٦٣؛ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: ص ٨١؛ شرح مختصر الروضة: ٦٦٦/٣؛ إعلام الموقعين: ٣٣٣/٤؛ أصول ابن مفلح: ٩٩٤/٣؛ المختصر في أصول الفقه: ص ١٦٧؛ التحرير: ٤٠٩٨/٨؛ شرح الكوكب المنير: ٥٨٠/٤؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ص ١٩٤؛ إرشاد الفحول: ص ٢٧١.

(٣٨٦) ينظر: روضة الناظر: ص ٣٨٥.

(٣٨٧) ينظر: المعتمد: ٢/ ٩٤٠.

(٣٨٨) ينظر: المستصفي: ٢/ ٣٩١؛ المنحول: ص ٤٨٣.

(٣٨٩) ينظر: روضة الطالبين: ١١/ ١٠٥؛ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: ص ٢٩٦.

والنووي هو: شيخ الإسلام يحيى بن شرف بن حسن النووي (النووي)، أبو زكريا محي الدين، من أهل نوى من قرى حوران جنوبي دمشق، يعتبر من أبرز فقهاء الشافعية في زمانه، قام بتقريب المذهب مع الإمام الرافعي، توفي سنة ٦٧٦ هـ.

من تصانيفه: المجموع شرح المهذب ولم يكمله، شرح صحيح مسلم.

ينظر: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٧٠؛ طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٩٥؛ البداية والنهاية: ١٣/ ٢٩٤.

(٣٩٠) ينظر: روضة الناظر: ص ٣٨٥.

(٣٩١) ينظر: روضة الطالبين: ١١/ ١٠٥؛ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: ص ٢٩٦.

(٣٩٢) شرح مختصر الروضة: ٣/ ٦٦٦.

(٣٩٣) ينظر: الإحكام: ٨/ ٤٨٩.

وابن حزم هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد، كان شافعي المذهب، ثم انتقل إلى مذهب أهل الظاهر، كان من بيت وزارة، ورياسة، ووجاهة، ومال، وثروة، نفرت عنه القلوب لوقوعه في الأئمة الكبار بلسانه، وقلمه، توفي سنة ٤٥٦ هـ.

من تصانيفه: المحلى، إحكام الأحكام في أصول الأحكام.

ينظر: وفيات الأعيان: ٣/ ٣٢٥؛ سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٨٤؛ البداية والنهاية: ١٢/ ٩٨.

(٣٩٤) ينظر: اللمع: ص ١٢٨.

(٣٩٥) ينظر: العدة: ٤/ ١٢٢٧.

(٣٩٦) ينظر: المسودة: ص ٤٦٧.

(٣٩٧) ينظر: التمهيد: ٤/ ٦٠٤.

(٣٩٨) ينظر: الموافقات: ص ٨٧٨.

والشاطبي هو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، فقيه وأصولي مالكي، من أهل غرناطة، توفي سنة ٧٩٠ هـ.

من تصانيفه: الموافقات في أصول الفقه، الاعتصام.

ينظر: الأعلام: ٧٥/١؛ معجم المؤلفين: ١١٨/١؛ شجرة النور الزكية: ٢٣١/١.

(٣٩٩) ينظر: البحر المحيط: ٣١٤/٦.

(٤٠٠) ينظر: إعلام الموقعين: ٤ / ٤٩٣.

وابن القيم هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي، شمس الدين، أبو عبد الله الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن قيم الجوزية، فقيه، أصولي، مفسر، محدث، تتلمذ على يد شيخ الإسلام ابن تيمية، وانتصر له، سجن معه في قلعة دمشق، توفي سنة ٧٥١هـ.

من تصانيفه: إعلام الموقعين عن رب العالمين، الطرق الحكيمة.

ينظر: البداية والنهاية: ٢٤٦/١٤؛ شذرات الذهب: ١٦٨/٦؛ البدر الطالع: ١٤٣/٢.

(٤٠١) نسب هذا القول له ابن مفلح في أصوله: ١٥٦٦/٤؛ والمرداوي في التحبير: ٤٠٩٩/٨.

(٤٠٢) نسب هذا القول له ابن مفلح في أصوله: ١٥٦٦/٤؛ والمرداوي في التحبير: ٤٠٩٩/٨.

(٤٠٣) التحبير: ٤٠٩٩/٨. وينظر: أصول ابن مفلح: ٩٩٥/٣.

(٤٠٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٤٨٩/٢؛ لسان العرب: ٤٤٥/٢. مادة (رجح).

(٤٠٥) التحبير: ٤١٤١/٨؛ شرح الكوكب المنير: ٦١٦/٤. وانظر: تيسير التحرير: ١٥٣/٣؛ مختصر ابن الحاجب مع العضد: ٣٠٩/٢؛ المحصول: ٣٩٧/٥؛ الإحكام للآمدي: ٢٣٩/٤؛ البحر المحيط: ١٣٠/٦؛ المختصر في أصول الفقه: ص ١٦٨.

(٤٠٦) ينظر: تيسير التحرير: ١٦٥/٣؛ شرح تنقيح الفصول: ص ٤٢٢؛ مختصر ابن الحاجب مع العضد:

٣١١/٢؛ المستصفى: ٣٩٥/٢؛ الإحكام للآمدي: ٢٤٨/٤؛ التلويح على التوضيح: ٥٢/٣؛ العدة:

١٠٢٩/٣؛ المسودة: ص ٣٠٩.

(٤٠٧) ينظر: تيسير التحرير: ١٦٥/٣.

والجرجاني هو: هو محمد بن يحيى بن مهدي، أبو عبد الله، فقيه من أعلام الحنفية، ومن أصحاب التخريج، أصله من جرجان، سكن بغداد، وتفقه عليه القدوري، توفي سنة ٣٩٧هـ.

من تصانيفه: ترجيح مذهب أبي حنيفة، القول المنصور في زيارة القبور.

ينظر: الجواهر المضية: ١٤٣/٢؛ تاريخ بغداد: ٤٣٣/٣؛ الفوائد البهية: ص ٢٠٢.

(٤٠٨) ينظر: الإحكام: ٢٤٨/٤.

(٤٠٩) ينظر: الواضح: ٨٤/٥.

(٤١٠) ينظر: المسودة: ص ٣٠٩.

(٤١١) ينظر نسبة هذا القول للإمام أحمد في: العدة: ١٠٢٩/٣؛ أصول ابن مفلح: ١٠١٥/٣.

وقد وجه الحنابلة قول الإمام أحمد بأنه يحتمل أن يكون مراده في الحجّة بهذا وبهذا، ويحتمل أن يكون مراده: أنه لا ترجيح بينهما. (التحجير: ٤١٦٤/٨؛ شرح الكوكب المنير: ٤/٦٥٥).

(٤١٢) ينظر: العدة: ١٠٢٩/٣.

(٤١٣) ينظر: إرشاد الفحول: ص ٢٧٧.

والشوكاني هو: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فقيه مجتهد، من علماء اليمن، ولد بهجرة شوكان سنة ١١٧٣ هـ، ونشأ بصنعاء وتعلم فيها، وولي قضاءها، ومات بها سنة ١٢٥٠ هـ، وكان يرى تحريم التقليد. من تصانيفه: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، فتح القدير في التفسير، إرشاد الفحول في الأصول. ينظر: البدر الطالع: ٢/٢١٤؛ الأعلام: ٦/٢٩٨.

(٤١٤) شرح الكوكب المنير: ٤/٦٥٤. وينظر: التحجير: ٨/٤١٦٤.

(٤١٥) الحديث أخرجه أحمد في مسنده. (٤/٣١٠).

وابن ماجه في كتاب اللباس، باب: من قال: لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب. رقم [٣٦١٣].

وأبو داود في كتاب اللباس، باب: من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة. (٤/١١٣) رقم [٤١٢٩].

والنسائي في كتاب الفرع والعتيرة، باب: ما يدبغ به جلود الميتة. (٧/١٧٥) رقم [٤٢٥٠].

والبيهقي في كتاب الطهارة، باب: المنع من الانتفاع بجلد الكلب والخنزير وأنهما نجسان وهما حيان. (١٨/١) رقم [٥٩].

قال النووي: "إسناده صحيح، رجاله رجال الصحيح" (خلاصة الأحكام: ١/٧٥).

(٤١٦) ينظر: العدة: ١٠٢٩/٣؛ الواضح: ٨٤/٥.

(٤١٧) ينظر: العدة: ١٠٣٥/٣.

(٤١٨) ينظر: الواضح: ٨٩/٥.

(٤١٩) ينظر: التحجير: ٨/٤١٦٧.

(٤٢٠) ينظر: شرح الكوكب المنير: ٤/٦٦١.

- (٤٢١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي (١/١٤٩) رقم (٥٦٩) ولفظه:
عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعِشَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ الصَّلَاةَ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَانُ
فَخَرَجَ فَقَالَ (مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرِكُمْ قَالَ، وَلَا يُصَلِّي يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ وَكَانُوا
يُصَلُّونَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ)
(٤٢٢) ينظر: الفواكه الدواني: ص ٤٤٥.
(٤٢٣) ينظر: المجموع: ٤٢/٣.
(٤٢٤) ينظر: الشرح الكبير لابن قدامة: ٤٣٩/١.
(٤٢٥) ينظر: بدائع الصنائع: ١/١٢٤.
(٤٢٦) شرح الكوكب المنير: ٤/٦٦١. و ينظر: التحبير: ٨/٤١٦٧.
(٤٢٧) ينظر: التقرير والتحبير: ٤/٣٩٠؛ تيسير التحبير: ٣/١٦١؛ فواتح الرحموت: ٢/٢٠٦.
(٤٢٨) ينظر: التبصرة: ص ٤٨٥؛ اللمع: ص ٦٧؛ الإحكام للأمدني: ٤/٢٦٣؛ نهاية الوصول: ٤/١١٩٨؛
شرح المنهاج للأصفهاني: ٢/٧٤٩؛ الإبهاج: ٣/٢٣٦؛ نهاية السؤل: ٤/٥٠٦؛ البحر المحيط:
٦/١٧٤؛ شرح المحلي على جمع الجوامع: ٢/٣٦٩.
(٤٢٩) هو عبد الخالق بن عيسى بن أحمد، أبو جعفر الشريف الهاشمي، إمام الحنابلة ببغداد في عصره، تفقه
على القاضي أبي يعلى، كان ثقة زاهداً، شديداً على أهل البدع، فحبس، فضج الناس، فأطلق، توفي
سنة ٤٧٠هـ.
من تصنيفاته: رؤوس المسائل، أدب الفقه.
ينظر: طبقات الحنابلة: ٢/٢٣٤؛ شذرات الذهب: ٣/٣٣٦؛ المقصد الأرشد: ٢/١٤٤.
(٤٣٠) هو محمد بن علي بن محمد بن عثمان، أبو الفتح الحلواني، الفقيه الزاهد، كان من فقهاء الحنابلة
ببغداد، وكان مشهوراً بالورع، والدين المتين، وكثرة العبادة، توفي سنة ٥٠٥هـ.
من تصنيفاته: كفاية المبتدي في الفقه، مختصر العبادات.
ينظر: طبقات الحنابلة: ٢/٢٥٤؛ ذيل طبقات الحنابلة: ١/١٠٦؛ المقصد الأرشد: ٢/٤٧٣.
(٤٣١) ينظر: أصول ابن مفلح: ٣/١٠٢٣؛ التحبير: ٨/٤١٩٨؛ شرح الكوكب المنير: ٤/٦٩١؛ إرشاد
الفحول: ص ٢٧٩.
(٤٣٢) ينظر: التمهيد للكلوذاني: ٣/٢١٢.
(٤٣٣) ينظر: أصول ابن مفلح: ٣/١٠٢٣.

- (٤٣٤) ينظر: المختصر في أصول الفقه: ص ١١٧.
- (٤٣٥) ينظر: التحبير: ٨/٤١٩٨.
- (٤٣٦) ينظر: شرح الكوكب المنير: ٤/٦٩١.
- (٤٣٧) ينظر: المستصفي: ٢/٣٩٨.
- (٤٣٨) ينظر: العدة: ٣/١٠٤٤.
- (٤٣٩) ينظر: المعتمد: ٢/٦٨٣.
- (٤٤٠) ينظر: روضة الناظر: ص ٣٩٢.
- (٤٤١) ينظر: شرح مختصر الروضة: ٣/٧٠٣.
- (٤٤٢) ينظر: الواضح: ٣/٦٩.
- (٤٤٣) ينظر: أصول ابن مفلح: ٣/١٠٢٥؛ التحبير: ٨/٤٢٠٠.
- (٤٤٤) التحبير: ٨/٤٢٠٠.
- (٤٤٥) الحديث صحيح أخرجه مسلم في كتاب الحدود، باب: حد الزنا. (١١٥/٥) رقم (٤٥٠٩).
- (٤٤٦) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الوكالة، باب: الوكالة في الحدود. (٣/١٣٤). رقم (٢٣١٤).
- (٤٤٧) التحبير: ٨/٤٢٠٠.
- (٤٤٨) ينظر: العدة: ٣/١٠٣٦.
- (٤٤٩) ينظر: الواضح:
- (٤٥٠) ينظر: شرح الكوكب المنير: ٤/٧٠٧.
- (٤٥١) ينظر: أصول ان مفلح: ٤/١٦١٣.
- (٤٥٢) ينظر: التحبير: ٨/٤٢٢١.
- (٤٥٣) ينظر: شرح الكوكب المنير: ٤/٧٠٧.
- (٤٥٤) ينظر: البحر المحيط: ٦/١٦٣.
- (٤٥٥) جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب الكفالة، باب: من تكفل عن ميت دينًا فليس له أن يرجع. ٣/١٢٦، رقم (٢٢٩٥).
- (٤٥٦) ينظر: العدة: ٣/١٠٢٦؛ شرح الكوكب المنير: ٤/٧٠٧.

فهرس المراجع

- ١- الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين (ت ٧٧١هـ)، صححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، (دار الكتب العلمية. بيروت؛ الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٢- إجابة السائل شرح بغية الآمل، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي و الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦).
- ٣- إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، (دار الغرب الاسلامي، تونس، ط/١، ١٤٠٧ - ١٩٨٦).
- ٤- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي أبو الحسن (ت ٦٣١هـ)، تحقيق: د. سيد الجميلي، (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤).
- ٥- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، (الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤).
- ٦- أحكام القرآن للجصاص، أحمد بن علي المكني بأبي بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، الناشر: دار احياء التراث العربي - بيروت، سنة الطبع: ١٤٠٥ هـ، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي
- ٧- أدب الدنيا والدين، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، تاريخ النشر: ١٩٨٦م.
- ٨- أدب المفتي والمستفتي، عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبدالقادر، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- ٩- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، (الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

- ١٠- الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١١- أصول السرخسي، محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة. بيروت. عام ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ١٢- أصول الفقه، محمد بن مفلح الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق الدكتور / فهد السدحان، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- ١٣- أصول الفقه المسمى الفصول في الأصول، محمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عجيل جاسم النشمي، (وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت، ط/١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٤- الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٥- الأعلام، خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، (دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة عام ١٩٨٩م)
- ١٦- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، (ت ٧٥١هـ)، دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر - القاهرة، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.
- ١٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.
- ١٨- الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه، شمس الدين محمد بن عثمان بن علي المارديني الشافعي (ت ٨٧١هـ)، المحقق: عبد الكريم بن علي محمد بن النملة، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٩م.
- ١٩- الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، الطباعة: مركز الخدمات والاجاث الثقافية، الناشر: دار الجنان.

- ٢٠- الآيات البيّنات (على شرح المحلي على جمع الجوامع)، أحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٢هـ)، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة: الأولى. عام ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢١- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبو الفداء (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية.
- ٢٢- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي - (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، (الناشر: دار الكتب العلمية سنة النشر: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، لبنان/ بيروت).
- ٢٣- البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ) (دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)
- ٢٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) (دار المعرفة، بيروت)
- ٢٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني علاء الدين أبي بكر بن مسعود (ت ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة: الثانية. عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٦- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، الناشر: الوفاء - المنصورة - مصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٨.
- ٢٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، مكان النشر: لبنان / صيدا
- ٢٨- البلبل في أصول الفقه وهو مختصر روضة الناظر للموفق ابن قدامة، سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت ٧١٦هـ)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.
- ٢٩- بيان المختصر وهو شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الاصبهاني (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. علي جمعه محمد، (جامعة الأزهر بالقاهرة، دار السلام، ط/١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).

- ٣٠- تاج التراجم، زين الدين قاسم قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- ٣١- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- ٣٢- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار النشر: دار الكتاب العربي، مكان النشر: لبنان/ بيروت، سنة النشر: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى.
- ٣٣- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ) (دار الكتاب العربي، بيروت)
- ٣٤- التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٣٥- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين علي المرادوي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق د/ عبدالرحمن الجبرين - د/ عوض القرني - د/ أحمد السراج، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٦- التحصيل من المحصول، سراج الدين محمود الأرموي (ت ٦٨٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الحميد أبو زنيد، مؤسسة الرسالة.
- ٣٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض
- ٣٨- تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، (دار الكتب العلمية، بيروت)
- ٣٩- التذكرة في أصول الفقه، بدر الدين بن عبد الغني المقدسي (ت ٧٧٣هـ)، اعتنى به د. ناجي سويد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- ٤٠- التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمير الحاج، محمد بن محمد (المتوفى: ٨٧٩هـ)، (الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، بيروت).
- ٤١- التلخيص في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨هـ)،

تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، محمد علي البيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/١، ٢٠٠٣-١٤٢٤هـ.

٤٢- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

٤٣- التمهيد في أصول الفقه، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوزاني الحنبلي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشه، د. محمد علي إبراهيم، (مركز البحث العلمي، إحياء التراث الإسلامي، ط/١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).

٤٤- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ).

٤٥- التوضيح في حل غوامض التنقيح، عبيد الله بن مسعود بن صدر الشريعة المحبوبي البخاري الحنفي (ت ٧٤٧هـ).

٤٦- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا

٤٧- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، طبعة الهند، ١٣٢٧هـ.

٤٨- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ٢٠٠١م.

٤٩- تيسير التحرير (شرح التحرير)، أمير بادشاه محمد أمين (ت ٩٧٢هـ)، دار الفكر.

٥٠- جمع الجوامع (مطبوع مع حاشية البناني)، تاج الدين عبدالوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ)، دار الفكر. بيروت. عام ١٤٠٢هـ - ١٩٧٢م.

٥١- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبدالقادر بن أبي الوفاء القرشي (ت ٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خان، كراتشي.

٥٢- الجوهر المضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، ليوسف بن حسن بن عبدالمهدي (ت ٩٠٩هـ)، تحقيق: د/ عبدالرحمن العثيمين (مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)

- ٥٣- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، للإمام: حسن بن محمد العطار، (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العربية، ٢٠٠٩.
- ٥٤- الحاوي في فقه الشافعي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٥٥- الحدود في الأصول، أبو الوليد ابن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: الدكتور نزيه حماد، الناشر: مؤسسة الزغبي للطباعة والنشر، بيروت.
- ٥٦- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة النشر: ١٣٨٧ - ١٩٦٧م.
- ٥٧- خلاصة البدر المنير في تخریج كتاب الشرح الكبير للرافعي، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠.
- ٥٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ) (مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى عام ١٣٤٩هـ)
- ٥٩- دول الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: حسن إسماعيل مروة - محمود الأرنؤوط، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ٦٠- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن فرحون المالكي (ت ٧٩٩هـ)، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجتّان (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م)
- ٦١- الذيل على طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) (الناشر: دار عباس الباز للنشر والتوزيع، مكة)
- ٦٢- الرسالة، للإمام: محمد بن ادريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: احمد محمد شاكر، مصطفى بابي الحلبي، مصر - القاهرة، ١٣٥٨ - ١٩٤٠.

- ٦٣- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، (دار النشر: عالم الكتب - لبنان / بيروت - ١٩٩٩ م - ١٤١٩ هـ، الطبعة: الأولى).
- ٦٤- روضة الطالبين وعمدة المفتين. محي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ). المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة: الثانية. عام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٦٥- روضة الناظر وجنة المناظر، للإمام عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ)، تحقيق: عبد العزيز عبد الرحمن، (جامعة الإمام محمد بن مسعود، الرياض، ط/٢، ١٣٩٩ هـ).
- ٦٦- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م)
- ٦٧- سنن ابن ماجه، للإمام: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني (ت ٢٧٣ هـ)، مع الكتاب تعليق محمد فؤاد بعد الباقي واحاديث مذيله باحكام الالباني عليها، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- ٦٨- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت).
- ٦٩- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤).
- ٧٠- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٧١- سنن النسائي (مع شرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي)، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٧٢- سواد الناظر وشقائق الروض الناضر، علاء الدين الحنبلي (ت ٧٧٧ هـ)، دراسة وتحقيق: ماجد محروس، تقديم: أ.د أحمد منصور، أ.د محمد فؤاد، الناشر: دار المحدثين، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.

- ٧٣- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف (ت ١٣٦٠ هـ)، (المطبعة السلفية بالقاهرة، عام ١٣٤٩ هـ)
- ٧٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) (دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى عام ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م)
- ٧٥- شرح التلويح على التوضيح لمن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفنازاني الشافعي (المتوفى: ٧٩٣ هـ)، المحقق: زكريا عميرات، (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م).
- ٧٦- شرح تنقيح الفصول. أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ). تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد. نشر: مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة. الطبعة: الثانية. عام ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٧٧- شرح العضد علي مختصر ابن الحاجب، القاضي عضد الدين الإيجي عبدالرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦ هـ)، مراجعة وتصحيح: د/ شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الزهرية. عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٧٨- الشرح الكبير (مطبوع بذييل المغني). عبد الرحمن بن قدامة (ت ٦٨٢ هـ). دار الفكر. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٧٩- شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد بن النجار (ت ٩٧٢ هـ)، تحقيق: د/ محمد الزحيلي، و د/ نزيه حماد، طبع بمطابع جامعة أم القرى، الطبعة: الثانية. عام ١٤١٣ هـ.
- ٨٠- شرح اللمع في أصول الفقه، إبراهيم الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق الدكتور علي العميريني، دار البخاري - القسيم ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٨١- شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني، محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤ هـ)، دار الفكر. بيروت. عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٨٢- شرح مختصر أصول الفقه، أبو بكر بن زايد الجراعي (ت ٨٨٣ هـ)، دراسة وتحقيق: عبدالعزيز القايدي، وعبدالرحمن الخطاب، ومحمد رواس. الناشر: دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.

- ٨٣- شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبدالقوي الطوفي (ت ٧١٦هـ)، تحقيق: د/ عبدالله التركي. مؤسسة الرسالة. بيروت، الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٨٤- شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول. شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ). تحقيق: د/ عبد الكريم النملة. الناشر: مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٠هـ.
- ٨٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٨٦- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي، (ت ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ - ١٩٩٣).
- ٨٧- صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجمفي البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (دار طوق النجاة، ط/ ١، ١٤٢٢هـ).
- ٨٨- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت).
- ٨٩- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي (ت ٦٩٥هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الرابعة - ١٤٠٤
- ٩٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) (طبع القاهرة، عام ١٣٥٣هـ)
- ٩١- طبقات الحنابلة، محمد بن محمد ابن أبي يعلى، (ت ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت
- ٩٢- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي (دار إحياء الكتب العربية)
- ٩٣- طبقات الفقهاء الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: د/ علي محمد عمر (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة)

- ٩٤- الطبقات الكبرى (طبقات ابن سعد)، محمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) (دار صادر، بيروت، عام ١٣٧٦ هـ)
- ٩٥- العبر في خبر من غبر، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
- ٩٦- العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د/ أحمد المبارك، الطبعة: الثالثة. عام ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٩٧- غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد بن يوسف، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١ هـ.
- ٩٨- غاية الوصول في شرح لب الأصول، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصاري (ت ٩٢٦ هـ)، دار الكتب العربية الكبرى، مصر.
- ٩٩- فتاوى ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- ١٠٠- فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار وعليه بعض حواشي البحرأوي، زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٢٢ - ٢٠٠١ م.
- ١٠١- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبدالله مصطفى المراغي، قام بنشره محمد علي عثمان، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م.
- ١٠٢- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت ٤٢٩ هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧.
- ١٠٣- الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ١٠٤- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤ هـ)، تصحيح: محمد بدر الدين النعماني، (دار الكتاب الإسلامي)

- ١٠٥- فواتح الرحموت، عبدالعلي محمد الأنصاري (ت ١٢٢٥هـ) وهو شرح مسلم الثبوت في أول الفقه لمحّب الدين بن عبدالشكور (ت ١١١٩هـ). وهو مطبوع بذيّل المستصفي للغزالي. دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة: الثانية. عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٠٦- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي (ت ١١٢٦هـ)، المحقق: رضا فرحات، (الناشر: مكتبة الثقافة الدينية).
- ١٠٧- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- ١٠٨- قواطع الأدلة في أصول الفقه، منصور بن محمد السمعاني (ت ٤٨٩هـ). تحقيق: د/ عبد الله الحكمي، ود/ علي الحكمي. الطبعة: الأولى. عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١٠٩- قواعد الأصول ومعاقد الفصول (مختصر كتاب تحقيق الأمل في علمي الأصول والجدل)، عبدالمؤمن بن عبدالحق، صفي الدين البغدادي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: د. علي عباس حكيمي، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الثانية: ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.
- ١١٠- القواعد والفوائد الأصولية ومايتبعها من الاحكام الفرعية، ابن اللحام، علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي الدمشقي الحنبلي (ت ٨٠٣هـ)، المحقق: عبد الكريم الفضلي، (الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ١١١- الكاشف على المحصول، محمد بن محمود العجلي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق عادل عبدالموجود - على معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ - ١٩٩٨م.
- ١١٢- الكافية في الجدل، إمام الحرمين عبدالملك الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: فوقية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة، سنة النشر: ١٣٩٩ هجرية - ١٩٧٩ ميلادية.
- ١١٣- الكامل في التاريخ، ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.

- ١١٤- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار. (وبذيله شرح نور الأنوار على المنار لملا جيون ت ١١٣٠ هـ). عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠ هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة: الأولى. عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١١٥- كشف الأسرار عن أصول فخر السلام البزدوي، عبد العزيز بن احمد بن محمد، علاء الدين البخاري، (ت ٧٣٠)، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧.
- ١١٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بجاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) (دار الفكر، بيروت، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)
- ١١٧- لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النشر: مكتب المطبوعات الاسلامية
- ١١٨- اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- ١١٩- المجموع شرح المذهب. محي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ). وتكاملته لتقي الدين السبكي، (ت ٧٥٦ هـ)، والمطبعي، دار الفكر. بيروت.
- ١٢٠- المحصول في علم أصول الفقه. فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ).، تحقيق: د/ طه العلواني، مؤسسة الرسالة. بيروت.، الطبعة: الثانية. عام ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١٢١- مختصر طبقات الحنابلة، محمد جميل بن عمر البغدادي (ابن شطي) (ت ١٣٣٦ هـ)، دراسة: فؤاد أحمد زمرلي (دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، عام ١٤٠٦ هـ).
- ١٢٢- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علي بن محمد بن علي البعلبي (ت ٨٠٣ هـ)، تحقيق: د. محمد مطهر بقا، (جامعة الملك عبد العزيز - مكة المكرمة).
- ١٢٣- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبدالقادر بن أحمد بن بدران (ت ١٣٤٦ هـ)، تحقيق: د/ عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة. بيروت، الطبعة: الثانية. عام ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ١٢٤- مذكرة أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ)، دار القلم. بيروت.

- ١٢٥- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، عبدالله بن أسعد الياضي اليميني (ت ٧٦٨هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.
- ١٢٦- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠.
- ١٢٧- المستصفي في علم الأصول. وبذيله فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة: الثانية. عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٢٨- مسند أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: السيد أبو المعاطي النوري، (الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- ١٢٩- المسودة في أصول الفقه، لآل تيميه: مجد الدين (ت ٦٥٢هـ)، وشهاب الدين (ت ٦٨٢هـ)، وتقي الدين (ت ٧٢٨هـ)، جمعها: أحمد بن محمد الحراني (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي. بيروت.
- ١٣٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، احمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية. بيروت.
- ١٣١- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- ١٣٢- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ) (دار إحياء التراث العربي، بيروت)
- ١٣٣- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م..
- ١٣٤- المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين (ت ٤٣٦هـ)، تحقيق: خليل الميس،
- ١٣٥- الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣

- ١٣٦- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ١٣٧- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ١٣٨- المعونة في الجدل، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. علي عبد العزيز العميريني، الناشر: جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧
- ١٣٩- مقبول المنقول من علمي الجدل والأصول على قاعدة مذهب إمام الأئمة ورباني الأمة، يوسف بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت ٩٠٩هـ)، دراسة وتحقيق: عبدالله البطاطي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- ١٤٠- المقدمة في الأصول، لأبي الحسين علي بن عمر بن القصار المالكي (ت ٣٩٧هـ)، تحقيق: مصطفى مخدوم (دار المعلمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م).
- ١٤١- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت ٨٨٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عثيمين (مكتبة الرشد. الرياض)
- ١٤٢- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤.
- ١٤٣- مناهج العقول شرح منهاج الوصول. (مطبوع بذيل نهاية السؤل)، محمد بن الحسن البدخشي (ت ٩٢٢هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت.
- ١٤٤- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ
- ١٤٥- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، عثمان المقرئ، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة: الأولى. ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ١٤٦- المنحول من تعليق الأصول، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، بيروت- لبنان.
- ١٤٧- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، عبد الرحمن العليمي (ت ٩٢٨هـ)، تحقيق: عبد القادر الارناؤوط ومن معه، الدار: دار صادر.
- ١٤٨- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق الدكتور: محمد محمد أمين، تقديم: الدكتور: سعيد عبد الفتاح عاشور، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١٤٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م.
- ١٥٠- ميزان الأصول في نتائج العقول (المختصر)، علاء الدين شمس أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي، (ت ٥٣٩هـ)، تحقيق: محمد زكي عبد البر، (مكتبة دار التراث، القاهرة، ط/ ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧).
- ١٥١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن المعروف بابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ.
- ١٥٢- نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر وجنة المناظر، عبد القادر بدران القدومي (ت ١٣٤٦هـ)، طبع في دار الحديث بيروت، ومكتبة الهدى رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى - ١٩٩١م.
- ١٥٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الطبعة الأولى، الناشر: مطبعة سفير بالرياض عام (١٤٢٢هـ)
- ١٥٤- نشر البنود على مراقبي السعود، سيدي عبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي (ت ١٢٣٠هـ)، محمد علي البيضون، (دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/ ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

- ١٥٥- نفائس الأصول في شرح المحصول، للإمام: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس عبد الرحمن الصنهاجي المصري المعروف بالقرافي (ت ٦٨٤)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط/٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- ١٥٦- نهاية السؤل (شرح منهاج الأصول في علم الأصول للبيضاوي)، عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي (ت ٧٧٢هـ)، حققه وخرج شواهد الدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم. بيروت. الطبعة الأولى. ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٥٧- نهاية الوصول إلى دراية الأصول، صفي الدين محمد بن عبدالرحيم الهندي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق: صالح اليوسف، وسعد السويح، نشر: المكتبة التجارية. مكة المكرمة، الطبعة: الأولى. اعم ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٥٨- هدية العارفين (أسماء المؤلفين و آثار المصنفين)، إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) (دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)
- ١٥٩- الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي (ت ٥١٣هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط/١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩).
- ١٦٠- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- ١٦١- الوصول إلى الأصول، أحمد بن علي بن برهان (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد أبو زنيد، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ١٦٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د/ إحسان عباس (دار صادر، بيروت)

ثالثاً: علوم القرآن الكريم

أفعال العلم في القرآن الكريم بين حذف مفعولها وتنزيلها منزلة اللازم

إعداد

د. حاتم بن عبد الرحيم بن عبد الكريم آل جلال التميمي

أستاذ مشارك - كلية القرآن والدراسات الإسلامية

جامعة القدس - فلسطين

أفعال العلم في القرآن الكريم بين حذف مفعولها وتنزيلها منزلة اللازم د. حاتم بن عبد الرحيم بن عبد الكريم آل جلال التميمي

ملخص البحث:

هذا البحث يتطرق إلى أفعال العلم التي لم يُصرَّح بمفعولها في القرآن الكريم، وبيان كون تلك الأفعال متعدية وحذف مفعولها، أو أنها نُزِلت منزلة اللازم؛ فلا تحتاج إلى مفعول؛ كي يكون الغرض من الكلام إسناد الفعل إلى الفاعل، دون التطرق إلى المفعول الذي وقع عليه الفعل. مع استعراض أقوال المفسرين في تلك الأفعال، ومناقشة تلك الأقوال، وبيان الراجح منها. ومن نتائج هذا البحث أن من أفعال العلم التي لم يُصرَّح بمفعولها هي ثلاثة أفعال مضارعة فقط؛ وهي ﴿يَعْلَمُونَ﴾، و﴿تَعْلَمُونَ﴾، و﴿يَعْلَمُ﴾، وأما بقية أفعال العلم فقد صُرِّح بمفعولها. وأن أغلب المواضع التي اختلف فيها بين المفسرين يترجح كونها متعدية على كونها منزلة منزلة اللازم.

ABSTRACT:

This research includes collecting the verbs of “Knowing” that its object was not declared in the Holly Qoran, And to state that these verbs are transitive (Mota’di) and that it’s object was deleted, or that it was treated like Intransitive verb (Lazem), so it doesn’t need an object. So that the purpose of the speech is to refer the verb to the subject, without tackling the object that was affected by the act. With reviewing of the statements of the commentators in those verbs, and discussing those words, and clarifying the predominant among them.

One result of this research that the the verbs of “Knowing that its object was not declared are only three acts; “Ya’lamoon”, “Ta’lamoon” an “Ya’lam”. The rest of the verbs of “Knowing” has it’s object declared. Most of the positions that the commentators had disagreed on would predominantly be transitive rather than being treated like intransitive.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد الهادي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد....

فإن الله تعالى قد أحكم كتابه الكريم وفصل آياته ﴿كِنْدُبٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ، ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، ففاقت بلاغة هذا الكتاب بلاغة البلغاء، وأسكتت فصاحته أفصح الفصحاء، فأذعنوا له وانقادوا لما ظهر لهم أنه ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]. فكل كلمة فيه، بل كل حرف، مقدّر بإحكام. فكان هذا الكتاب العظيم حرياً بالتأمل والتدبر كلمة كلمة، وحرفاً حرفاً، ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

فمن رام الفصاحة بأسمى منازلها فعليه بالقرآن الكريم؛ فقد حاز فنون الفصاحة والبلاغة كافة، ولم يغادر منها شيئاً. ومن بين الفنون البلاغية التي اشتمل عليها «حذف المفاعيل»، وهي بحق بلاغة سامية، وأسلوب راق، يأخذ بالألباب، ويحير العقول. وهو موضوع دقيق جداً، يحتاج إلى نظر ثاقب، وتدبر عميق. والكتابة فيه شائكة، ولكنها شائقة. ومما يزيد الكتابة في هذا الموضوع دقة ولطافة أنه يشبه إلى حد كبير موضوعاً آخر لا يقل عنه فصاحة وبلاغة وروعة؛ وهو تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم، وفي كثير من المواضع يجوز الوجهان من حيث الصناعة النحوية، وأما من حيث البلاغة فلا بد أن يكون لأحدهما مزية على الآخر، تجعله أنسب بالمقام، وألصق بالسياق الذي ورد فيه.

وإذا كان الأمر على هذه الدرجة من الدقة فاستقصاء هذا الموضوع لا يقوم به كاتب، ولا يفني به بحث؛ بل تفنى الأعمار ولا يحاط بهذا الموضوع خُبراً. وحسب المرء أن يلم بطرف من أطرافه، وجزء من أجزائه.

ولذا فقد وَقَعَ الاختيارُ على أفعالِ العِلْمِ في القرآنِ الكريمِ؛ لمعرفةِ البلاغةِ المترتبةِ على حذفِ مفعولها أو تَنْزِيلِها مَنْزِلَةً اللّازمِ. واللهُ الموفق.

أسباب اختيار الموضوع

أهمُّ الأسبابِ لاختيارِ هذا الموضوعِ هي:

- ١- الرغبةُ في الوقوفِ على الرأيِ الصائبِ في موضوعِ هذا البحثِ.
- ٢- الرغبةُ في ضبطِ المصطلحاتِ المتعلقةِ بالقرآنِ الكريمِ وتفسيرِهِ.
- ٣- عدمُ وجودِ دراسةٍ مستقلةٍ في الموضوعِ.

أهداف الدراسة

أبرزُ الأهدافِ المتوقَّعُ تحقيقُها من خلالِ هذه الدراسةِ هي:

- ١- الاطلاعُ على أفعالِ العلمِ الواردةِ في القرآنِ الكريمِ التي يجوزُ حذفُ مفعولها، وتَنْزِيلُها مَنْزِلَةً اللّازمِ.
- ٢- بيانُ أوجهِ الشبهِ وأوجهِ الاختلافِ بينِ حذفِ المفعولِ من أفعالِ العِلْمِ، وتَنْزِيلِها مَنْزِلَةً اللّازمِ.
- ٣- بيانُ الرَّاجِحِ من الوجهينِ في المواضعِ التي يجوزُ فيها كونُ أفعالِ العلمِ محذوفةِ المفعولِ، وكونِها مَنْزِلَةً مَنْزِلَةً اللّازمِ.

أهميَّةُ الدراسةِ

تبرزُ أهميَّةُ هذهِ الدراسةِ من خلالِ:

- ١- أنَّها الأولى - بحسبِ علمِ الباحثِ - التي تناولتِ هذا الموضوعِ.
- ٢- أنَّ القولَ بِحذفِ المفعولِ، أو تَنْزِيلِ الفعلِ المتعدي مَنْزِلَةً اللّازمِ، يترتَّبُ عليه اختلافُ في الإعرابِ وفي المعنى.
- ٣- أنَّها تسعى إلى بيانِ الوجهِ الأصوبِ في المواضعِ التي فيها خلافُ في أفعالِ العلمِ.

حدود الدراسة:

هذه الدراسة محدودة بدراسة حذف المفعول أو تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم، من أفعال العلم في القرآن الكريم، ولا تشمل غيرها من الأفعال.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث على دراسة أصلت موضوع حذف المفعول من أفعال العلم في القرآن الكريم، أو تنزيلها منزلة اللازم، بحسب المنهج العلمي.

منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي؛ إذ قام باستقراء مواضع أفعال العلم التي لم يُصرح بمفعولها في القرآن الكريم. واتبع الباحث أيضاً المنهج الوصفي؛ وذلك بذكر أقوال المفسرين في المواضع المستخرجة، ومناقشة تلك الأقوال؛ لبيان الراجح منها. وقد جاء هذا البحث في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها استعراض أدبيات البحث.

المبحث الأول: مدخل وتأصيل.

المبحث الثاني: أفعال العلم المُثبتة الواقعة في الفواصل.

المبحث الثالث: أفعال العلم المُثبتة الواقعة في غير الفواصل.

المبحث الرابع: أفعال العلم المنفية الواقعة في الفواصل.

المبحث الخامس: أفعال العلم المنفية الواقعة في غير الفواصل.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

المبحث الأول: مدخل وتأصيل

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أهمية الحذف بشكل عام وشروطه

الحذف من خصائص العربية، وهو سمة من سمات فصاحتها وبلاغتها؛ إذ كان بيئتها قائماً على الإيجاز والاختصار، ويجعله ابن جني من باب شجاعة العربية^(١). وعرف الرمانى الحذف بقوله: إسقاط كلمة؛ للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام^(٢).

ويرى ابن الشجري أن الحذف من أفصح كلام العرب؛ لأن المحذوف كالمنطوق به، من حيث كان الكلام مقتضياً له، لا يكمل معناه إلا به. ويرى كذلك أن حذوف القرآن كثيرة عجيبة^(٣).

ولما كان الحذف بهذه المثابة فقد أجمع علماء العربية على أنه لا يُصار إليه، ولا يُستحسن، إلا باجتماع شيئين:

١ - أن تدعو إليه ضرورةً فنيّةً، مبناه على ما اختصت به العربية من الإيجاز، وطرح فضول الكلام.

٢ - أن يدلّ على المحذوف دليل، كما أفاد الرمانى في كلامه السابق.

وقال المبرد^(٤): ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدلّ عليه من متقدم خبر، أو مشاهدة حال.

وقال ابن جني^(٥): قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته.

وقال العزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ^(٦): والعربُ لا يحذفون ما لا دلالةَ عليه ولا وُصلةَ إليه؛ لأنَّ حذفَ ما لا دلالةَ عليه مُنافٍ لغرضِ وضعِ الكلامِ من الإفادةِ والإفهامِ. وفائدةُ الحذفِ تقليلُ الكلامِ، وتقريبُ معانيه إلى الأفهامِ.

وقال عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ عن حذفِ المفعولِ به: "وإذ قد بدأنا في الحذفِ بذكرِ المبتدأ، وهو حذفِ اسمٍ؛ إذ لا يكونُ المبتدأُ إلا اسماً، فإن أُتبعَ ذلكَ ذكرَ المفعولِ بهِ إذا حُذِفَ خصوصاً؛ فإنَّ الحاجةَ إليه أمسُّ، وهو بما نحنُ بصدده أخصُّ، واللطائفُ كأنها فيه أكثرُ، ومما يَظْهَرُ بسببِهِ مِنَ الحُسْنِ والرَّوْتِقِ أعجبُ وأظْهَرُ"^(٧).

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين حذف المفعول وتثني الفعل المتعدي منزلةً اللازم

يشارك حذف المفعول وتثني الفعل المتعدي منزلةً اللازم في أن المفعول غير مصرح به في الكلام، لكنَّ بينهما فرقاً دقيقاً ينبغي التنبُّه إليه، وبخاصةً عند تفسير القرآن الكريم؛ فإن المعنى الذي تفيدُه الآيةُ يختلف باختلاف ذينك الوجهين.

وقد أوضح علماء النحو والبلاغة متى يكون المفعول محذوفاً، ومتى يكون مُنْزَلاً مُنْزَلةً اللازم. وتفصيل ذلك أنَّ الأغراض من الكلام مختلفةٌ متنوعَةٌ، وبناءً عليها يذكر المفعول به أو يحذف، أو يُنْزَلُ الفعل المتعدي مُنْزَلةً اللازم.

فإذا أراد المتكلمُ الإخبارَ بمجردِ وقوعِ الفعلِ ووجودِهِ، من غيرِ أن يُنسَبَ إلى فاعلٍ أو مفعولٍ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعلٍ كَوْنٍ عامٍّ؛ فيقال على سبيل المثال: "كَانَ ضَرْبٌ" أو "وَقَعَ ضَرْبٌ".

وإذا كان الغرضُ إسنادَ الفعلِ إلى فاعله، وتعليقَه بمفعوله، فيذكران، نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٠]؛ إذ لا يصحُّ هنا أن يقال: «لا تأكلوا» ويحذف المفعول؛ لأن تعليق الفعل بمفعوله مقصودٌ ولا يُستغنى عنه. وكذا في قوله تعالى: ﴿وَلَا

نَقَرُوا الرِّيحَ) [الإسراء: ٣٢]؛ إذ لو حذف المفعول هنا أيضاً لما كان للكلام فائدة، ولا عِلْمَ المقصود منه.

وإذا كان الغرضُ الإخبارَ بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، فيُنزَلُ الفعل المتعدي في هذه الحالة مَنْزِلَةً اللّازم، ولا يُقدَّر له مفعول؛ لأن المقدّر كالمذكور، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، معناه: هل يَسْتَوِي مَنْ له عِلْمٌ وَمَنْ لا عِلْمَ له. وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [غافر: ٦٨] معناه: هو الذي منه الإحياء والإماتة. وبالجملة فمتى كان الغرض بيان حال الفاعل فحسبُ فإن الفعل لا يُعدَى؛ فإنَّ تعديته تنقض الغرض^(٨).

وإذا حُذِفَ المفعولُ لغرضٍ ما من الأغراض التي يحذف من أجلها فإنه يُقدَّرُ؛ لأن المحذوف كالمذكور؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]، تقديره: وما قلاك. بخلاف تنزيل الفعل مَنْزِلَةً اللّازم؛ فإنه لا يُقدَّرُ؛ لأن المفعول غير منوي أصلاً.

المطلب الثالث: حذف المفعول في أفعال العِلْمِ بِمَخَاصِئِهِ

كانت فكرة البحث ابتداءً استعراض جميع الأفعال المتعدية في القرآن الكريم من حيث حذف مفعولها أو تنزيلها مَنْزِلَةً اللّازم، ولكن هذا الموضوع طويلٌ ومتشعبٌ، ويحتاج إلى عددٍ من البحوث. فلم يكن بدُّ من الاقتصار على جانبٍ من هذا الموضوع، وقد وقع الاختيار في هذا البحث على أفعال «العلم» لأَنَّهَا من أكثر الأفعال وروداً في القرآن الكريم، وأدقُّها مِنْ حَيْثُ حُذِفَ مفعولها أو تُنْزِلُهَا مَنْزِلَةً اللّازم، وقد اختلفَ المفسرون فيها اختلافاً بيناً، كما سيظهر من خلال استعراض أقوالهم، بل إن المفسر الواحد يقول في بعض المواضع بأحد الوجهين، ويقول في موضعٍ آخرٍ شبيهه به بالوجه الآخر.

وقد كان لعلماء النحو والبلاغة كلامٌ حول حذف المفعول في أفعال العلم ونحوها على وجه الخصوص، ومن ذلك ما قاله ابن هشام من أنه يكثر حذف المفعول بعد نفي العلم ونحوه؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣] أي: لا يعلمون أنهم سفهاء. وكقوله تعالى: ﴿وَتَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥]^(٩). وظاهر تقدير ابن هشام أن المفعول محذوف، وأن الفعل ليس منزلاً منزلةً اللازم.

وذكر صاحب «مفتاح العلوم» أن أكثر فواصل القرآن من نحو: ﴿يَعْلَمُونَ﴾، ﴿يَعْقِلُونَ﴾، ﴿يَفْقَهُونَ﴾، تحتمل أن تكون منزلةً منزلةً اللازم، وأن يكون لها مفعول محذوف^(١٠). ولم يقيده بالنفي كابن هشام.

وقوله: أكثر فواصل القرآن، شرحه الشريف الجرجاني بقوله: لأن بعض فواصله يتعين فيه القصد إلى الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وبعضها يتعين فيه القصد إلى مجرد الاختصار؛ كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٤]، أي: مآل أمركم وعاقبته^(١١).

وس يظهر من خلال هذا البحث أن الحالة الثانية صحيحة، وقد أجمع المفسرون في الآية المذكورة ونحوها على أن الفعل متعد، ومفعوله محذوف اختصاراً^(١٢). وأما الحالة الأولى فليس الأمر فيها كما ذكر؛ إذ قد ذهب فريق من المفسرين إلى أن الفعل متعد، ومفعوله محذوف اختصاراً^(١٣). فدعوى التعيين التي ذكرها الشريف الجرجاني غير مسلمة.

هذا... ولم ينبه الشريف الجرجاني على أمر آخر يدخل تحت قول صاحب المفتاح: أكثر فواصل القرآن؛ وهو أن بعض فواصل القرآن قد صرح فيها بالمفعول؛

وذلك كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ نَعْلَمُونَ﴾ (٣٩) ﴿مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُثِيمٌ﴾ [الزمر: ٣٩، ٤٠]؛ فالفعل (نَعْلَمُونَ) هنا قد صُرِّحَ بمفعوله وهو فاصلةٌ في العَدِّ الكوفيِّ، وليس فاصلةً في بقية مذاهب العَدِّ^(١٤).

وكذا فإنَّ الشريفَ الجرجانيَّ لم ينبئه على نحو قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١]، فإنَّ الفعل (تَعْلَمُونَ) هنا يتعيَّنُ كونه متعدياً؛ لأنَّ مفعوله هو العائد على الاسم الموصول، كما سيأتي في مطلع المبحث الثاني.

وإذا ضُمَّمَ كَلامُ السَّكَّاكِيِّ إلى كلامِ ابنِ هشامٍ كانتْ أضربُ أفعالِ العلمِ التي لَمْ يُصْرَحْ بمفعولها في القرآن الكريم أربعة: مثبتٌ واقِعٌ في الفَوَاصِلِ، ومثبتٌ واقِعٌ في غيرِ الفَوَاصِلِ، ومنفيٌّ واقِعٌ في الفَوَاصِلِ، ومنفيٌّ واقِعٌ في غيرِ الفَوَاصِلِ. وسيخصَّصُ لكلِّ واحدٍ منها مبحثٌ مستقلٌّ به، وصولاً إلى الرأيِ الأدقِّ في ذلك.

المبحث الثاني: أفعال العلم المُثَبِّتَةُ الْوَاقِعَةَ فِي الْفَوَاصِلِ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمُثَبِّتَةُ الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا فِي الْفَوَاصِلِ فِي سِتَّةٍ وَخَمْسِينَ مَوْضِعًا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَسَيَأْتِي اسْتِعْرَاضُهَا عِبْرَ الْمَطَالِبِ الْآتِيَةِ:

المطلب الأول: أفعال العلم الْوَاقِعَةُ فِي حِيْزِ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ.

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمُثَبِّتَةُ الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا فِي الْفَوَاصِلِ فِي حِيْزِ الصَّلَةِ لِلْاسْمِ الْمَوْصُولِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ فَقَطْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ وَهِيَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١]، وقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْزَلَ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [الشعراء: ١٣٢]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ﴾ [المعارج: ٣٩]. والتقدير فيها: ما لم تكونوا تعلمونه، بما تعلمونه، مما يعلمونه.

وهذه المواضع جميعها لا تحتمل التنزيل مَنْزِلَةَ الْإِلْزَامِ؛ بَلْ يَتَعَيَّنُ كَوْنُهَا مَتَعَدِيَّةً، وَمَفْعُولُهَا مَحْذُوفٌ؛ لِأَنَّهُ الْعَائِدُ عَلَى الْاسْمِ الْمَوْصُولِ. وَالْأَغْرَاضُ مِنَ الْحَذْفِ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَتَعَدِدَةٌ؛ فَمِنْهَا: الْإِخْتِصَارُ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ مَعْلُومًا، بَلِ الْكَثْرُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ حَذْفُ الْعَائِدِ^(١٥). وَمِنْهَا رِعَايَةُ الْفَوَاصِلِ. وَمِنْهَا: التَّعْمِيمُ؛ لِتَذْهَبِ النَّفْسِ فِي تَقْدِيرِهِ كُلِّ مَذْهَبٍ.

المطلب الثاني: أفعال العلم الْوَاقِعَةُ فِي جُمْلَةٍ حَالِيَّةٍ.

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمُثَبِّتَةُ الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا فِي الْفَوَاصِلِ فِي جُمْلَةٍ حَالِيَّةٍ فِي اثْنَيْ عَشَرَ مَوْضِعًا؛ مِنْهَا سَبْعَةٌ بَيَاءِ الْغَيْبِ^(١٦)، وَخَمْسَةٌ بَيَاءِ الْخُطَابِ^(١٧).

وفيما يأتي استعراضٌ لبعض هذه المواضع مع مناقشتها، وبيان الراجح فيها، ويقاسُ غيرها عليها.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

للمفسرين في هذا الموضع كلام مطوّل من حيث تعدية الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ أو لزومه:

ومن ذكر فيه التعدية وجهاً واحداً: الطبري، ومكي، والسمعاني، والبغوي، وابن الجوزي، وغيرهم. والتقدير عندهم: وأنتم تعلمون أنّ الله خلقكم وخلق السماوات والأرض. أو: وأنتم تعلمون أنه لا ربّ لكم يرزقكم غيره، ونحو ذلك^(١٨).

ومن ذكر فيه اللزوم وجهاً واحداً: البقاعي، وابن عاشور. والتقدير: وأنتم ذوو علمٍ. وَوَجَّهَهُ ابنُ عاشور بأن العلة فيه هي إثبات الفعل لفاعله فقط دون تعليقه بمفعول^(١٩).

والأكثرون جوزوا فيه الوجهين، ومنهم: الزمخشري، والبيضاوي، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وأبو السُّعود، وغيرهم. مع تقديمهم الوجه الثاني وترجيحه^(٢٠).

المناقشة والترجيح

١. من الواضح جداً قوة الاختلاف بين المفسرين في هذا الموضع، ويدل على هذا أن الكثرة منهم قد ذكروا الوجهين في المسألة، وهذا يدل على أن الوجهين معتبران، ولهما محمل في التفسير، وليس أحدهما ضعيفاً أو مردوداً.

٢. من الأمور المهمة التي تساعد في الترجيح معرفة المخاطبين بالآية الكريمة؛ أهو خطاب للعرب الذين نزل فيهم القرآن؟ أم خطاب لأهل الكتاب؟ أم أنّها عامة؟ وهذا الأخير هو الراجح؛ لأنّ الآية السابقة لهذه الآية افتتحت بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، ولا دليل على تخصيصها بفريق معيّن، فتبقى على عمومها^(٢١). وبناءً على هذا فإن ما ذهب إليه بعض المفسرين^(٢٢) - من أن الآية خطابٌ للعرب،

وأثَّهَمَ كانوا على درجة من الفطنة والذكاء، ولذا جاء وصفُهم في الآية بالعلم- غيرُ سديدٍ في نفسه، ولا فيما يُبنى عليه.

٣. بما أنَّ الآيةَ عامَّةٌ لجميع الناس فإنه يجب حمل العلم المذكور فيها على ما يليق بالمقام، سواءً قيل بتعدية الفعل أو بلزومه.

٤. ذهب الزمخشري وغيره إلى أن الغرض من الجملة الحالية ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ هو توبيخ من جعل لله ندًا. وأنَّ التوبيخ يكون أوضح وأكَّد على وجه تنزيل الفعل منزلةً اللازم؛ إذ إنَّ مَنْ جَعَلَ لله ندًا وهو عالمٌ بذلك، يستحق التوبيخ أكثر ممن فَعَلَ ذلك عن جهل. وعند التأمل والتدقيق فإنَّ المعنى المذكور إنما يُستفاد من الجملة الحالية، وليس من لزوم الفعل أو تعديته.

٥. من القواعد الفاصلة في موضوع هذا البحث كما تقدم: قصد المفعول أو عدم قصده في الكلام؛ فإن كان المفعول مقصوداً فالفعل متعدُّ، وإن لم يكن مقصوداً فهو مُنَزَّلٌ مُنَزَلَةٌ اللازم. وعند إتمام النظر فإنَّ عدم قصد المفعول لا يعطي المعنى الدقيق للآية؛ إذ ليس المراد إثبات أن المخاطبين من أهل العلم والمعرفة بمعناهما المطلق؛ وإنما المراد بيانُ تقييح من جعل لله ندًا وهو يعلم أنه ليس لله ندُّ أو مثيلٌ، أو غير ذلك من التقديرات. وهذا إنما يتفق مع كون المفعول مقصوداً، وأنه حُذِفَ للتعميم.

٦. من خلال ما تقدم يترجَّح كون الفعل في الآية متعدياً، مع صحة القول الآخر واعتباره. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

اختلفت أقوال المفسرين في تعدية الفعل ولزومه هنا عن أقوالهم في الآية [٢٢]؛ فيلاحظ أن عدد القائلين بلزوم الفعل هنا هو أقل مما كان هنالك. وعلى سبيل المثال فإن الزمخشري ذكر في الآية السابقة الوجهين، بينما ذهب هنا إلى أن الفعل متعد، وابن عاشور اقتصر هنالك على كون الفعل مُنْزَلًا مُنْزَلَةً اللازم، بينما اقتصر هنا على كونه متعدياً^(٢٣)، وغير هذا كثير.

والتقدير في هذه الآية عند من يرى الفعل متعدياً: وأنتم تعلمون أنه نبيُّ مُرسلٌ، أو: وأنتم تعلمون أنكم لا بسون كاتمون، ونحو ذلك^(٢٤).

والتقدير عند من يرى أنه مُنْزَلٌ مُنْزَلَةً اللازم: وأنتم من ذوي العلم؛ فلا يناسب من كان عالماً أن يكتفم الحق ويلبسه بالباطل^(٢٥). والتقدير عند البقاعي: وأنتم مكلفون^(٢٦).

المناقشة والترجيح

المناقشة هنا هي ذات المناقشة في الآية السابقة، مع ملاحظة نقاط الفرق الآتية:

١- رجح أبو حيان كون الفعل مُنْزَلًا مُنْزَلَةً اللازم بأن المقصود أن مَنْ كان من أهل العلم والاطلاع على ما جاءت به الرسل لا يصلح له لبس الحق بالباطل ولا كتمان^(٢٧). وهذا التقدير الذي قدره أبو حيان يجعل المفعول مقصوداً؛ إذ ليس المراد في الآية العلم على إطلاقه؛ وإنما هو ما ذكره من العلم بما جاءت به الرسل.

٢- التقدير الذي ذكره البقاعي لم يشاركه فيه أحد من المفسرين، وتفسير العلم بالتكليف لا يأتي إلا بارتكاب مجاز، بل مجازات. ومن المقرر أن الحمل على الحقيقة أولى.

٣- جزم الطَّيِّبِيُّ بعدم تَنْزِيلِ الفعل (تَعْلَمُونَ) هنا مَنْزِلَةَ اللازم؛ لأنه إذا نُزِلَ مَنْزِلَةَ اللازم دلَّ على أن بني إسرائيل المذكورين في الآية موصوفون بالعلم الذي هو وصف كمال، وذلك ينافي الآية التي بعدها: (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) [البقرة: ٤٤]؛ إذ نفى عنهم وصف العقل، فكيف يثبت لهم هنا وصف العلم على الإطلاق^(٢٨)!! وقوله هذا مخرَج على أن المخاطبين في الآية [٢٢] هم العرب، وقد سبق بيان تضعيف هذا القول.

٤- من خلال ما سبق يترجَّحُ أن الفعل (تَعْلَمُونَ) متعدّدٌ، حُذِفَ مفعوله اختصاراً؛ لدلالة ما قبله عليه. والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: (أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) [البقرة: ٧٥].

جمهور المفسرين على أن الفعل (يَعْلَمُونَ) هنا متعدّدٌ، ومفعوله محذوف؛ لدلالة الكلام عليه، والتقدير: وهم يعلمون أنَّهم محرفون، أو: وهم يعلمون أنَّهم كاذبون مفترون، أو: وهم يعلمون عقاب تحريفه، ونحو ذلك^(٢٩).

وذهب البقاعيُّ، ومحمد رشيد رضا، إلى أنَّ الفعلَ مُنْزَلٌ مَنْزِلَةَ اللازم، والتقدير: وهم عالمون بالصواب، عن غير دُهولٍ أو نسيانٍ^(٣٠). وَجَوَّزَ أَبُو السُّعُودِ الْوَجْهَيْنِ^(٣١).

المناقشة والترجيح

١- كونُ الجملة حاليَّة يقتضي أن يكون محط التوبيخ والتشنيع عليهم هو ما دلت عليه الحال؛ وهو أنَّهم يحرفون في حال علمهم أنَّهم يحرفون. مع ملاحظة أن التقدير الذي ذكره البقاعيُّ؛ وهو "حاملون للعلم فاهمون له"^(٣٢) بعيدٌ عن هذا

المعنى؛ لأن كون الإنسان حاملاً للعلم، فاهماً له، لا يستلزم أنه يحرف عن عمدٍ وقصدٍ واستحضار؛ لأن التحريف قد يقع منه عن زهولٍ أو نسيانٍ مع كونه حاملاً للعلم فاهماً له!!

٢- التقديراتُ التي ذكرها القائلون بتنزيل الفعل منزلةً اللازم مآلها إلى القول بتعدية الفعل؛ فالتقدير عند أبي السعود: "حال كونهم عالمين مستحضرين له" (٣٣)، ويلحظ تعديته الفعل باللام: "مستحضرين له". والتقدير عند محمد رشيد رضا: "في حال العلم بالصواب واستحضاره، لا أنهم كانوا على نسيانٍ أو زهول" (٣٤)، ويلحظ تعديته الفعل بالباء: "العلم بالصواب"، فالفعل متعدٍ، سواءً عدِّي بنفسه أو بحرف الجرِّ.

٣- سيأتي في المواضع اللاحقة أن كثيراً من المفسرين القائلين بتنزيل الفعل هنا منزلةً اللازم لم يقولوا به في تلك المواضع، على الرغم من كون الإعراب واحداً، والنظم واحداً.

٤- فالراجع في هذا الموضوع أن الفعل متعدٍ. والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: أفعال العلم الواقعة صفةً

وقعت جملة ﴿يَعْلَمُونَ﴾ صفةً لكلمة ﴿قَوْمٍ﴾ في ثمانية مواضع في القرآن الكريم: وفيما يأتي بيان بعضها، مع المناقشة وبيان الراجح فيها، ويقاسُ غيرها عليها.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۖ فَإِنْ طَلَّقَهَا

فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

ذهب الطبري، والزجاج، والسمعاني، والبغوي، والنسفي، والحازن، إلى أن الفعل **(يَعْلَمُونَ)** في الآية متعد، ومفعوله محذوف، والتقدير: لقوم يعلمونها إذا بينها الله لهم^(٣٥). أو: يعلمون أن وعد الله حق، وأن ما أتى به رسوله صدق^(٣٦). أو: لقوم يعلمون ما أمر الله به^(٣٧)، ونحو ذلك^(٣٨).

وذهب آخرون إلى تنزيل الفعل منزلة اللازم، ولذا لم يقدرُوا مفعولاً للفعل **(يَعْلَمُونَ)**، واكتفوا ببيان فضيلة العلم، والحكمة من تخصيص البيان بالعلماء دون غيرهم، أو أن **(يَعْلَمُونَ)** بمعنى «يفهمون». ومن هؤلاء المفسرين: الواحدي، والقرطبي، وأبو حيّان، والبيضاوي، والبقاعي، وأبو السُّعود، والشوكاني، والآلوسي^(٣٩).

المناقشة والترجيح

١- بالرجوع إلى القاعدة الأم التي يقوم عليها موضوع حذف المفاعيل فإن تقدير مفعول للفعل **(يَعْلَمُونَ)** هو خلاف المتبادر؛ إذ المقصود من الآية هو ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني؛ من أن المقصود بيان فضيلة العلماء، وأنهم الذين يقدرُون على استنباط الأحكام وبيانها للناس. وليس المقصود بيان ماهية الأمر الذي وقع عليه العلم.

٢- من المعلوم أن الصفة قيد^(٤٠)، وقد أجاب أصحاب القول الثاني عن سبب تخصيص البيان بالعلماء دون غيرهم. وأما على رأي أصحاب القول الأول فإن هذا القيد قد دخله قيد آخر؛ وهو ذكر المفعول، وعلى سبيل المثال فالتقدير عند الزجاج: "يعلمون أن وعد الله حق" يكون التبيين فقط للمتصنفين بهذه الصفة، ولا يكون لغيرهم!! وهكذا يقال في بقية التقديرات. ولا شك في أن مثل هذه التقديرات غير مناسبة للمقام.

٣- الآية فيها بيان فضيلة العلم والعلماء، وهي تشبه في المعنى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وقد ترجح هنالك أن الفعل مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةٌ اللازم، فكذلك يَتَرَجَّحُ هنا. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِيَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٧].

جمهور المفسرين على أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ هنا مَنْزِلٌ مَنْزِلَةٌ اللازم؛ إذ لم يقدرُوا له مفعولاً، أو قدروه بمعنى يفيد كونه لازماً؛ نحو: قد فصلنا الآيات ليتدبرها أولو العلم. أو: قد فصلنا الآيات لقوم يعقلون. أو: لقوم يتدبرون. أو: لقوم لهم قابلية العلم^(٤١).
وذهب الخازن إلى جعل الفعل متعدياً، والتقدير عنده: لقوم يعلمون أن ذلك مما يستدل به على وجود الصانع، وكمال علمه وقدرته^(٤٢). وَجَوَّزَ أَبُو السُّعُودِ، وَالْأَلُوسِيُّ، الْوَجْهَيْنِ^(٤٣).

المناقشة والترجيح

١- من الأمور التي تساعد في ترجيح لزوم الفعل أو تعديته هنا معرفة المقصود بـ﴿الآيَاتِ﴾؛ وهذا ما ذكره أبو السُّعُودِ وَالْأَلُوسِيُّ ومحمد رشيد رضا^(٤٤)، وخلاصته: أنه إذا كان المقصود آيات القرآن الكريم فإن الفعل يكون متعدياً، ويكون العلم خاصاً، والتقدير: لقوم يعلمون معاني آيات القرآن، ويعملون بموجبها. وإذا كان المقصود الآيات التكوينية فالتقدير: لقوم يتفكرون في تلك الآيات فيعلمون حقيقة الحال.

٢- التقدير الذي ذكره الخازن فيه خَلَطٌ بين الآيات التَّنْزِيلِيَّةِ والآيات التكوينية،

ويُلحظُ فيه شيءٌ من الاضطراب. والتقدير الذي ذكره البقاعيُّ أكثر انضباطاً منه؛ إذ يظهر أنه يريد به الآيات التكوينية.

٣- من الجليُّ أن سياق الآياتِ الكريمةِ يرجح كون المراد بالآيات هو الآيات التكوينية، وعليه فيترجح قول جمهور المفسرين أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مُنَزَلٌ مُنَزَلَةٌ اللّازم، والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٥].

على الرغم من وجود تشابه بين هذه الآية والآية [٩٧] إلا أن أقوال المفسرين متباينةٌ في حمل الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ على اللزوم أو التعدي؛ وبعض من حملوه هناك على اللزوم حملوه هنا على التعدي، والعكس كذلك.

غير أن الكثرة من المفسرين على تنزيل الفعل مُنَزَلَةٌ اللّازم هنا أيضاً^(٤٥).

وأما الذين قالوا بأن الفعل متعدُّ فهم: الطبريُّ، وابن الجوزيُّ، والنسفيُّ. والتقدير عندهم: لقوم يعلمون الحقَّ إذا تبين لهم. أو: يعلمون الحقَّ من الباطل^(٤٦).

المناقشة والترجيح

١- الآياتُ المذكورةُ هنا تحتمل أن تكون الآيات التّنزيليّة، وتحتمل أن تكون التكوينية، كما في الآية السابقة. غير أن السياق هنا يرجح كونها الآيات التّنزيليّة.

٢- الضمير في ﴿وَلْيُنَبِّئَنَّهُ﴾ تعود على القرآن الكريم، وعليه فلا بُدَّ أن يكون العلمُ المذكورُ متعلقاً بالقرآن الكريم. فيكون التقدير على نحو ما تقدم في النقطة قبلها: لقوم يعلمون معاني آيات القرآن.

٣- بناءً على ما تقدم يترجح كون الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ متعدياً في هذه الآية، والله تعالى أعلم.

المطلب الرابع: أفعال العلم الواقعة في جملة شرطية

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ فِي جُمْلٍ شَرْطِيَّةٍ فِي تِسْعَةِ عَشَرَ مَوْضِعاً، مِنْهَا سَبْعَةٌ بِنَاءِ الْغِيَّةِ^(٤٧)، وَاثْنَا عَشَرَ بِنَاءِ الْخُطَابِ^(٤٨). وَفِيهَا اسْتِعْرَاضٌ لِبَعْضِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، مَعَ مَنَاقِشَةٍ أَقْوَالِ الْمُفَسِّرِينَ فِيهَا وَبَيَانِ الرَّاجِحِ مِنْهَا، وَيُقَاسُ غَيْرُهَا عَلَيْهَا.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَيْتَسَ مَا شَكُرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

للمفسرين كلامٌ طويلٌ جداً في العلم المراد بقوله تعالى ﴿يَعْلَمُونَ﴾، ولا يتسع المقام لإيراد جميع ما ذكروه.

ومن أبرز ما قالوه وجهان؛ الأول: أن نفي العلم عن المذكورين هو أنهم لم يعملوا بعلمهم، فكانوا بمنزلة من لم يعلم؛ لأن ثمرة العلم هي العمل. وهذا الوجه عليه أكثر المفسرين^(٤٩).

والثاني: أن العلم المنفي عنهم هو العلم بأن السحر شيء مذموم، وأن فاعله من الخاسرين، والدليل على ذلك أن قوله: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ جاء تذيلاً لقوله: ﴿وَلَيْتَسَ مَا شَكُرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾، فدلَّ على أنه دليلٌ مفعولُه المحذوف^(٥٠).

المنافسة والترجيح

١- السبب في كثرة الأقوال في تحديد المراد بالعلم المذكور بقوله ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ هو أن العلم قد أثبت لهم بقوله في الآية نفسها ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾، ثم

نفي عنهم بقوله ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾. مما استدعى إيجاد حلٍّ لدفع هذا الإشكال.

- ٢- الوجه الأول الذي عليه أكثر المفسرين مُخَرَّجٌ على أن الفعل مُنَزَّلٌ مُنَزَلَةٌ اللّازم.
- ٣- بناءً على الوجه الأول فإن نفي العلم عنهم ليس على الحقيقة؛ لأنه أثبت لهم العلم قبل ذلك؛ بل يكون نفي العلم عنهم على سبيل المبالغة.
- ٤- الوجه الثاني مُخَرَّجٌ على أن الفعل متعدّدٌ، وأن له مفعولاً محذوفاً، دل عليه ما قبله. ويكون العلم المثبت لهم غير العلم المنفي عنهم. وعلى هذا الوجه فنفي العلم عنهم هو على الحقيقة، وليس مجازاً.
- ٥- من المقرر أن الحمل على الحقيقة أولى من الحمل على المجاز، ولذلك يترجّح كون الفعل متعدّياً. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّو كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٣].

هذه الآية جاءت على إثر الآية السابقة، وفاصلتهما واحدة ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض المفسرين قد اختلفت أقوالهم هنا عما هنالك؛ إذ إن بعضاً ممن حملوا الفعل هنالك على اللزوم حملوه هنا على التعدي؛ كالزمخشري، وأبي حيّان، والسمين الحلبي، وأبي السُّعود، والآلوسي. والتقدير: لو كانوا يعلمون أن ثواب الله خير مما هم فيه^(٥).

المنافسة والترجيح

- ١- اختلاف أقوال فريق من المفسرين فيما بين الموضوعين ناشئ عن أن هذا الموضوع

ذكر فيه العلم مرةً واحدةً فقط، وليس مرتين كما في الموضع السابق، فالإشكال الوارد هنالك غير واردٍ هنا.

٢- بما أن الآيتين متواليتان وفاصلتهما واحدة فالأبلغ أن يكون الفعل فيهما على نسق واحد؛ فيكون لازماً في الموضعين، أو يكون متعدداً فيهما. وأما اختلافه فمخلٌ بالبلاغة.

٣- الراجع من خلال هذا أن يكون الفعل هنا متعدداً؛ كما في الموضع السابق؛ لما ذكر. والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

الغالبية من المفسرين على أن الفعل (تَعْلَمُونَ) متعدّدٌ، ومفعولُه محذوفٌ، وهم في تقديره أقوالٌ متقاربةٌ، وأحسنها أن يكون مقدراً بحسب ما قبل الشرط؛ أي: إن كنتم تعلمون ما في الصيام من الخير والفائدة^(٥٢).

وَجَوَزَ البيضاويُّ، وأبو حيَّانَ، والسمين الحلبيُّ، وأبو السُّعودِ، والآلوسيُّ، أن يكون الفعل مُنَزَّلًا مُنَزَّلَةً اللّازم، والمعنى: إن كنتم من أهل العلم والتمييز^(٥٣).

المناقشة والترجيح

١- ألمح البيضاويُّ، وأبو السُّعودِ، والآلوسيُّ، إلى تضعيف القول بتنزيل الفعل مُنَزَّلَةً اللّازم؛ وذلك من خلال تصدير الكلام بـ«قيل». بينما قدّم أبو حيَّانَ والسمينُ هذا الوجه على الوجه الآخر.

٢- بالرجوع إلى القاعدة العامة في تنزِيلِ الفعل مُنَزَّلَةً اللّازم فإنَّ الحكمةَ من ترك المفعول بالكلية غير ظاهرة؛ إذ ما الرابط بين كون الصوم خيراً وبين كون الإنسان من أهل العلم بالمعنى العام للعلم؟ بينما تظهر حكمة تقدير المفعول

جليةً على الوجه الآخر؛ وهي أن الصوم فيه الخيرية كل الخيرية لمن عرف ما فيه من أوجه الخير التي لا تحصى.

٣- أمرُ الصوم أمرٌ تشريعيُّ، ولا يتوصل إليه الإنسان بمجرد كونه من أهل العلم والتدبر، ولذا فلا بدَّ لمعرفة وجه الخيرية من توقيفٍ وتعليمٍ، وهذا لا يتمُّ على وجه تنزيل الفعل منزلةً اللازم؛ وإنما على الوجه الآخر.

٤- الذي يترجَّحُ من خلال هذه النقاط أنَّ الفعلَ (تَعَلَّمُونَ) في الآية الكريمة متعدُّ، وأنه حذف إما اختصاراً؛ لدلالة ما قبله عليه، وإما أنه حذف للتعميم؛ في إشارةٍ إلى أنَّ وجوه كون الصيام خيراً مما لا تحيط به عبارة. والله تعالى أعلم.

هذا وقد جاء قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ في تسع آياتٍ أخرى^(٥٤)، وكلها يرد فيها الاحتمالان كما في هذا الموضع، والأحسن فيها جميعاً أن يكون الفعل متعدياً، ومفعولُهُ محذوفٌ اختصاراً، لدلالة ما قبله عليه. والله تعالى أعلم.

المطلب الخامس: أفعال العلم الواقعة بعد حرفي التنفيس

السين و«سوف» عند النحاة حرفا تنفيس^(٥٥). وهما عند البلاغيين حرفان للوعد أو الوعيد^(٥٦).

وقد قعت أفعال العلم المقترنة بالسين أو «سوف» في الفواصلِ في أربعة عشر موضعاً؛ منها ثمانية بياء الغيبة^(٥٧)، وستة بقاء الخطاب^(٥٨).

وفيما يأتي الحديثُ عن بعض هذه المواضع، مع بيانِ الراجحِ من أقوالِ المفسرينَ فيها، ويقاسُ غيرها عليها.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٦٧].

لا خلاف بين المفسرين - يَمَنْ فِيهِمُ الْبِقَاعِيُّ - في كون الفعل هنا متعدياً، وأن له مفعولاً محذوفاً، ولهم في تقديره أقوالٌ متقاربة؛ نحو: وسوف تعلمون صحّة ما أقول لكم، أو: وسوف تعلمون ما يحل بكم عند وقوعه^(٥٩). وقد يقدر ضميراً عائداً على المذكور قبله؛ أي: وسوف تعلمونه، أي هو الآن غير معلوم وتعلمونه في المستقبل عند حلوله بكم^(٦٠).

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمِنْتُ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَادَنَ لَكَ وَإِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَّكْرْتُمْهُ فِي الْمَدِينَةِ لِنُخْرَجُوا مِنْهَا ءَأَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٣].

هنا أيضاً اتفقت كلمة المفسرين على أن الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ متعدٍ، والتقدير: فسوف تعلمون ما أفعل بكم، أو: عاقبة ما صنعتم، أو: ما يحل بكم، ونحو ذلك من التقديرات^(٦١). وحذف المفعول لقصد الإجمال في الوعيد؛ لإدخال الرعب^(٦٢).

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤].

الكلام هنا كما تقدم، والتقدير: سوف تعلمون عاقبة اشتغالكم بالتكاثر إذا نزل بكم الموت، أو: سوف تعلمون عند البعث أن ما وعدتكم به صدق، ونحو ذلك من التقديرات^(٦٣).

ويلاحظ هنا أن تقدير المفعول جاء من خلال ما قبله، أي أن المفعول حذف لدلالة السياق عليه^(٦٤).

خلا أن البقاعيّ هنا عاد إلى مسلكه الذي سار عليه في جلّ مواضع أفعال العِلْم؛ فذهب إلى أن الفعل هنا في الموضعين مُنَزَّلٌ مُنَزَّلَةً اللّازم، وتقدير الأول عنده:

سوف يتجدد لكم العلم بما أنتم عليه من الخطأ عند معاينة الموت. وتقدير الثاني: سوف يأتيكم العلم من غير شك^(٦٥).

المناقشة والترجيح

١- من الواضح الجلي أن من غير المراد: ستصبحون عالين بدون إرادة المفعول؛ بل المفعول هنا مراد بكل تأكيد.

٢- المعنى المذكور على تنزيل الفعل منزلة اللازم نافر عن السياق، ومخل بالبالغة؛ إذ ليس سياق الكلام عن حصول العلم مطلقاً حتى يتجدد لهم أو يأتيهم؛ وإنما السياق عن علم خاص في موضوع معين. وجعل العلم عاماً خروجاً بالكلام عن سياقه.

٣- البقاعي نفسه لم يقل بتنزيل الفعل منزلة اللازم في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤، ٥]؛ بل حمله هنالك على التعدي^(٦٦). ولا يخفى أن سياق الآيتين ونظمهما واحد، وما يقال في إحداهما يقال في الأخرى.

ومن خلال ما تقدم يتحصّل عدم وجود خلاف بين المفسرين في أن أفعال العلم المقترنة بحرف تنفيس متعدية، وليست منزلة منزلة اللازم، اللهم إلا موضعي التكاثر كما وضّح. ويقدر في كل موضع مفعول محذوف بحسب المقام.

وأما بقية المواضع فلا مسأغ أصلاً لتنزيل الفعل منزلة اللازم؛ لأنه لو كان كذلك فإنه يدل على حصول العلم، وهو أمر محمود، في حين أن حرف التنفيس في هذه الآيات هو للوعيد، فلا يجتمعان. والله تعالى أعلم.

المطلب السادس: أفعال العِلْمِ الوَاقِعَةُ بعد حرف الترجي

وقع الفعل (يَعْلَمُونَ) بعد حرف الترجي (لعلّ) في موضعٍ واحدٍ فقط في القرآن

الكريم؛ وهو قوله تعالى: (لَعَلَّيْـَآرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ) [يوسف: ٤٦].

وقد أجمع المفسرون على أن الفعل هنا متعدّدٌ، ومفعولُهُ محذوفٌ، ولهم في تقديره قولان؛ الأول: لعلمهم يعلمون تأويل الرؤيا. والثاني: لعلمهم يعلمون فضل يوسف عليه السلام ومكائنه في العلم^(٦٧). فيكون حذف المفعول للعلم به، مع ما في ذلك من رعاية الفواصل^(٦٨).

ومن الجليّ هنا أنه لا مساغ لتنزيل الفعل منزلةً اللازم؛ لأن المفعول هنا هو المقصود، فلا بُدَّ من ملاحظته وتركيز الاهتمام عليه. وليس المقصود: لعلمهم يصبحون من أهل العلم.

وفي نهاية هذا المبحث يظهر أن كلام السكّاكبي؛ من أن أكثر أفعال العِلْمِ الوَاقِعَةُ في الفَوَاصِلِ غير مُصَرَّحٍ بمفعولها، صحيحٌ تماماً. مع ملاحظة أن بعض تلك المواضع يتعيّن كونه متعدّياً ولا يصح حمله على اللزوم، كما سبق توضيحه.

المبحث الثالث: أفعال العلم المثبتة الواقعة في غير الفواصل

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمَثْبُتَةِ، الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا، فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ فِي أَحَدٍ عَشَرَ مَوْضِعًا، مَوْزَعَةً عَلَى الْمَطَالِبِ الثَّلَاثَةِ الْآتِيَةِ:

المطلب الأول: أفعال العلم الواقعة خبراً

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمَثْبُتَةِ، الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا، فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعٍ؛ مِنْهَا مَوْضِعَانِ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ، وَسِتَّةُ مَوَاضِعَ بِصِيغَةِ الْمَفْرَدِ، وَفِيمَا يَأْتِي اسْتِعْرَاضَ بَعْضِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَمُنَاقَشَتَهَا وَبَيَانَ الرَّاجِحِ فِيهَا، وَيُقَاسُ غَيْرُهَا عَلَيْهَا.

وَقَعَ الْفِعْلُ ﴿يَعْلَمُ﴾ الَّذِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهِ، خَبَرًا لِلْمَبْتَدِئِ، فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَهِيَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، [البقرة: ٢٣٢]، [آل عمران: ٦٦]، [النور: ١٩]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤].

وَقَدْ ذَهَبَ الْمَفْسُرُونَ - مَا عدا البقاعيَّ والشربينيَّ - إِلَى كَوْنِ الْفَعْلَيْنِ: ﴿يَعْلَمُ﴾ وَ﴿تَعْلَمُونَ﴾ مُتَعَدِّيَيْنِ، وَذَلِكَ فِي الْمَوَاضِعِ الْخَمْسَةِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا هَذَا التَّرْكِيبُ، وَأَنَّ مَفْعُولَهُمَا مَحْذُوفٌ، وَهَمَّ فِي ذَلِكَ تَقْدِيرَاتٌ مُتَقَارِبَةٌ؛ نَحْوُ: وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، مِمَّا هُوَ شَرٌّ لَكُمْ، وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ذَلِكَ. أَوْ: وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِيهِ حَسَنُ الْعَاقِبَةِ لَكُمْ، وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ذَلِكَ. أَوْ: وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا يَصْلُحُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ذَلِكَ^(٦٩). وَالْغَرَضُ مِنَ الْحَذْفِ هُوَ الْإِيْجَازُ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْفَعْلَيْنِ دَلَّ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ^(٧٠).

وَذَهَبَ الْبِقَاعِيُّ إِلَى تَنْزِيلِ الْفَعْلَيْنِ فِي الْمَوَاضِعِ الْخَمْسَةِ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ: وَاللَّهُ لَهُ جَمِيعُ صِفَةِ الْعِلْمِ، وَأَنْتُمْ لَيْسَ لَكُمْ عِلْمٌ أَصْلًا^(٧١).

وحمل الشريبينيّ المواضع الأربعة الأولى على التعدي^(٧٢)، وجوّز في موضع النور الوجهين، مرجحاً حمله على اللزوم^(٧٣).

المناقشة والترجيح

١- على القول بتنزيل الفعلين منزلةً اللازم فإنّ نفي العلم عن البشر محمولٌ على المبالغة؛ فكأنهم لقلّة ما أوتوه من العلم لا يعلمون شيئاً، وحينئذ سيكون الكلام محمولاً على المجاز. وقد علّم أنّ الحمل على الحقيقة أولى.

٢- على القول بتنزيل الفعلين منزلةً اللازم فإنّ ما خُتِمَتْ به الآية سيكون منفصلاً عن مضمون الآية نفسها، وعلى القول بأنّ الفعلين متعديان يكون ما خُتِمَتْ به الآية متمماً لما اشتملت عليه. والثاني أبلغ من الأول.

٣- المسلك الذي سلكه الشريبينيّ في هذه الآيات مستغرب؛ إذ لا يظهر في موضع سورة النور ما يميزه عن بقية المواضع، حتى يقال بحمله وحده على اللزوم، ولم يذكر الشريبينيّ علةً لذلك. وربما كان السبب في ذلك أنّ الشريبينيّ قد نقل الكلام في هذا الموضع بحروفه عن البقاعيّ، ولم ينقل عنه بقية المواضع.

٤- من خلال ما تقدم يترجّح القول بأن الفعل متعدّ، ومفعوله محذوفٌ. والله تعالى أعلم.

وما قيل في هذا الموضع يقال في بقية المواضع المشابهة له.

المطلب الثاني: أفعال العلم الواقعة في جملة شرطية

وقعت أفعال العلم المثبتة، التي لم يُصرّح بمفعولها، في غير الفواصل في جملة شرطية، في موضعين فقط، وهما:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُونُ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٩].

الكثرة الكاثرة من المفسرين على أن الفعل ﴿يَعْلَمُ﴾ متعدٌ واختلفوا في مفعوله؛ ف قيل: إن مفعوله مذكورٌ؛ وهو ﴿حِينَ﴾، والتقدير: لو يعلمون الوقت الذي لا يستطيعون فيه كف النار عن وجوههم^(٧٤). وقيل: إن المفعول محذوفٌ؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لو يعلمون عذاب الله حين لا يكفون. أو: لو يعلمون مجيء الموعود الذي سألوا عنه. أو: لو يعلمون حالهم الشنيعة حين لا يكفون^(٧٥). ونحو ذلك.

ونقل الآلوسي قولاً بتجويز أن يكون الفعل ﴿يَعْلَمُ﴾ مُنْزَلًا مُنْزَلَةَ اللّازِمِ؛ والتقدير: لو كان لهم علمٌ لما فعلوا ذلك^(٧٦).

المنافشة والترجيح

- ١- وجهُ ذكرِ المفعولِ خارجٌ عن حدودِ هذهِ الدراسةِ. ويبقى الكلام عن حذفه؛ للعلم به، وتُنزِله مُنْزَلَةَ اللّازِمِ.
- ٢- لم يحدد الآلوسي مَنْ الذي جَوَزَ أن يكون الفعل ﴿يَعْلَمُ﴾ مُنْزَلًا مُنْزَلَةَ اللّازِمِ؛ وإنما قال: "وجوز". والتَّفَرُّدُ بهذا الوجه، مَعَ جَهَالَةِ قَائِلِهِ مما يضعفه.
- ٣- المعنى على التقدير المذكور على تَنْزِيلِ الفعلِ مُنْزَلَةَ اللّازِمِ مما لا يستقيم؛ فما هو الشيء الذي لو كان للكافرين علمٌ لما فعلوه؟ والآية تتحدث عن أهوال يوم القيامة!! وما شأنُ العلمِ بكفِّ النارِ عن وجوههم وعن ظهورهم؟!!
- ٤- الذي يَتَرَجَّحُ أن الفعل ﴿يَعْلَمُ﴾ هنا متعدٌ. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَتَّعَلَّمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦].

كثيراً من المفسرين لم يتعرضوا لهذا الموضع بشيء.

وذهب فريقٌ ممن تعرضوا له إلى أن الفعل (تَعَلَّمُونَ) في هذه الآية متعدّدٌ، ومفعولُهُ محذوفٌ دلٌّ عليه الكلام، والتقدير: لو تعلمون عظمتَهُ وقدرَهُ، ونحو ذلك^(٧٧).

وذهب البقاعيُّ - كعادته - وتابعه ابنُ عاشور في أحد الوجهين إلى أن الفعل مُنَزَّلٌ مُنَزَلَةٌ اللّازم، والتقدير: لو كان لكم علم^(٧٨).

والذي يراه الباحث أن الوجهين في هذا الموضع معتبران قويّان؛ وذلك لأنّ القَسَمَ هنا بمواقع النجوم، وهي مسألة يمكن أن يتدخل فيها العلم التجريبيُّ، ويبين مدى عِظَمَ هذا القسم، ويُمكنُ أن يُدْرَكَ ذلك بالعلم الشرعيُّ؛ لأنّ الله تعالى لا يقسمُ إلا بِمُعْظَمٍ. وعليه فالوجهان هنا متساويان في القوة، ويكمل أحدهما الآخر، ولا يظهر للباحث - بعد طول نظرٍ وتأملٍ - أنّ أحدهما أرجحُ من الآخر. والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: أفعالُ العِلْمِ الوَاقِعَةُ بعد حرف تنفيس

وَقَعَتْ أفعالُ العِلْمِ المثبتة، التي لم يُصرِّحْ بمفعولها بعد حرف تنفيسٍ، في غيرِ الفَوَاصِلِ في موضعٍ واحدٍ فقط؛ وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَمْنَشُرُّهُ قَبْلَ أَنْ أَذْنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ^{٥٤} لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ وَأَلْصِقَنَّاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الشعراء: ٤٩].

وقد ذهب المفسرون - بمن فيهم البقاعيُّ - إلى أن الفعل هنا متعدّدٌ، ومفعولُهُ محذوفٌ، والتقدير: فسوف تعلمون وبال ما فعلتم، أو: فسوف تعلمون ما أفعل بكم^(٧٩). ولم يذكر أحد منهم أن الفعل (تَعَلَّمُونَ) في هذا الموضع مُنَزَّلٌ مُنَزَلَةٌ اللّازم.

والكلام هنا في هذه الآية كالكلام في الآية [١٢٣] من سورة الأعراف، خلا أن الفعل ﴿تَعْمُونَ﴾ هنالك هو فاصلةٌ بإجماع، وأما هنا فهو ليس فاصلةً في العدِّ الكوفيِّ، وفاصلةٌ في غيره من مذاهب عدِّ الآي (٨٠).

وفي نهاية هذا المبحث -الذي هو خارجٌ عن كلام كلِّ من ابن هشامٍ والسكّائيِّ- يظهر أن بعضاً من أفعال العِلْمِ المثبتة، وغير الواقعة في الفواصل، لم يُصرَّحْ بمفعولها، وهي تحمل أن تكون متعدية، وأن تكون مُنَزَّلَةٌ مُنَزَّلَةً اللّازم. وتبقى الكثرة من أفعال العِلْمِ التي هي من هذا القبيل على التصريح بمفعولها.

المبحث الرابع: أفعال العِلْمِ الْمَنْفِيَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي الْفَوَاصِلِ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمَنْفِيَّةِ الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا فِي الْفَوَاصِلِ فِي خَمْسَةِ
وَخَمْسِينَ مَوْضِعًا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ وَسَيَأْتِي اسْتِعْرَاضُهَا فِي الْمَطَالِبِ الْآتِيَةِ:

المطلب الأول: أفعال العِلْمِ الْوَاقِعَةِ فِي حَيْزِ الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ.

وفيه فرعان:

الفرع الأول: أفعال العِلْمِ الْمَشْتَمَلَةِ عَلَى الْعَائِدِ عَلَى الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمَنْفِيَّةِ الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا فِي الْفَوَاصِلِ فِي حَيْزِ الصَّلَةِ
لِلْأَسْمِ الْمَوْصُولِ، مَشْتَمَلَةً عَلَى الْعَائِدِ عَلَى الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ، فِي اثْنَيْ عَشَرَ مَوْضِعًا
بِصِيغَةِ الْجَمْعِ؛ وَاحِدٌ مِنْهَا بَيَاءُ الْغَيْبَةِ^(٨١)، وَأَحَدٌ عَشَرَ بَيَاءُ الْخَطَابِ^(٨٢). بِالْإِضَافَةِ إِلَى
مَوْضِعٍ وَاحِدٍ بِصِيغَةِ الْمَفْرَدِ^(٨٣).

وهذه المواضع جميعها لا تحتلُّ التَّنْزِيلَ مَنْزِلَةً اللَّازِمَ؛ لِتَعْيِينِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ؛
لأنه العائد على الاسم الموصول. على سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ
وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالِ إِنْ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] التقدير فيه: ما لا تعلمونه. وقوله
تعالى: ﴿مِمَّا تَنْتَبِهُنَّ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِنَّ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٣٦]، التقدير فيه: ومما لا
يعلمونه. وقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥]، التقدير فيه: ما لم يعلمه.

والأغراض من الحذف في هذه الحال متعددة؛ فمنها: الاختصار؛ لأن المفعول
معلوم، بل الأكثر في القرآن الكريم حذف العائد^(٨٤). ومنها رعاية الفواصل. ومنها:
التعميم؛ لتذهب النفس في تقديره كلَّ مذهبٍ.

الفرع الثاني: أفعالُ العِلْمِ غيرُ المشتملة على العائد على الاسم الموصول
وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمُنْفِيَّةُ الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا فِي الْفَوَاصِلِ فِي حِيزِ الصَّلَةِ
لِلْإِسْمِ الْمَوْصُولِ، غَيْرَ مُشْتَمَلَةٍ عَلَى الْعَائِدِ عَلَى الْإِسْمِ الْمَوْصُولِ، فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ
فَقَطْ؛ وَهِيَ:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا
يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩].

أكثرُ المفسرين هنا على أنَّ الفعلَ متعدُّ، ومفعولُه محذوفٌ، والتقدير: الذين لا
يعلمون حقيقةً وَعَدِي^(٨٥). أو: الذين لا يعلمون صدقَ الإجابة وحكمة الإمهال^(٨٦).
أو: الذين لا يعلمون بعبادات الله سبحانه في تعليق الأمور بالحكم والمصالح^(٨٧). أو:
الذين لا يعلمون سنتي في خلقي^(٨٨).

ولبعض المفسرين تقديرٌ آخر، يتخرج على كون الفعل مُنْزَلًا مُنْزَلَةً اللّازم؛
وهو: ولا تتبعان سبيلَ الجهلة في استعجالِ الإجابة أو عدمِ الوثوقِ بوعدِ الله تعالى^(٨٩).

المناقشة والترجيح

١ - كثيراً ما يكون التعبيرُ بالاسمِ الموصولِ تعليلاً للأمر المذكور قبله. وعليه فإنَّ
التعليل على وجه كون الفعل متعدياً أبلغُ منه على وجه تَنْزِيلِ الفعلِ مُنْزَلَةً
اللازم؛ إذ النهيُّ عن اتباعِ الجهلة أمرٌ بدهيٌّ لا يخفى على أحدٍ، فلا بدُّ أن يكون
النهيُّ عن أمرٍ أدقَّ من هذا، وذلك على نحو ما نطقت به التقديراتُ المذكورةُ
على كون الفعل متعدياً.

٢ - من الملاحظ أن البقاعيَّ لَمْ يتكلم هنا عن الفعلِ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ بأيِّ شيءٍ؛ فلم يذكر
-كعاداته- أنه مُنْزَلٌ مُنْزَلَةً اللّازم، وكذا لَمْ يذكر أنه متعدُّ.

٣- التقدير المذكور على تَنْزِيلِ الفعل مَنزِلَةً اللازم يؤول إلى كون الفعل متعدياً؛ فالجهل في استعجال الإجابة، أو في الوثوق بوعد الله، هو جهل مخصص، وليس على عموم الجهل.

٤- الراجع من خلال ما تقدم أن الفعل متعدٍ، والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩].

أكثرُ المفسرين على أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ هنا متعدٍ، وله مفعولٌ مقدرٌ؛ نحو: لا يعلمون حقيقة ما تأتيهم به يا محمد من عند الله^(٩٠)، أو: لا يعلمون توحيدَ الله^(٩١)، أو: لا يعلمون ما ينفعهم وما يضرهم^(٩٢)، ونحو ذلك.

وذهب البيضاوي وغيره إلى أن المعنى: لا يطلبون العلم، ويصرون على خرافاتٍ اعتقدوها^(٩٣).

وَجَوَزَ الشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَوْلِي الْعِلْمِ^(٩٤).

وهذان القولان مخرجان على تَنْزِيلِ الفعل مَنزِلَةً اللازم.

المناقشة والترجيح

١- القولُ الثاني ضعفه الآلوسي^(٩٥)، وحقُّ له أن يُضَعَّفَ؛ لأنه تطويلٌ بلا طائل؛ إذ العلمُ المذكورُ على رأي أصحاب هذا القول هو العلمُ الأخرويُّ قطعاً؛ لما أن للمذكورين في الآية علوماً دنيويةً، وعليه فيكون التقدير: لا يعلمون توحيدَ الله، وما أشبه ذلك، وهو بذلك يؤوُلُ إلى القولِ الأوَّلِ.

٢- وأما القولُ الثالثُ فهو مُخَرَّجٌ على إطلاقِ العلم وإرادةِ الطلبِ مجازاً؛ لما أنَّهما متلازمان في العادة^(٩٦). وهذا القول ضعيفٌ؛ لأنه لا يُصار إلى المجاز إلا إذا تَعَدَّرَتِ الحقيقةُ، وهي هنا غيرُ مَتَعَدَّرَةٍ. وهو كذلك تطويلٌ بلا طائلٍ.

٣- يتحصل مما سبق أن القول الأول هو أحسن هذه الأقوال. فيترجح أن الفعل متعدّد. والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجنّة: ١٨].

ذهب الطبري والواحدي وغيرهما إلى أن الفعل هنا متعدّد، ومفعوله مُقدَّرٌ، نحو: لا يعلمون الحقّ من الباطل، أو لا يعلمون توحيد الله^(٩٧).

وذهب البقاعي، والشرييني، إلى أنّ الفعلَ مُنَزَّلٌ مُنَزَّلَةً اللّازم؛ والمعنى: لا علم لهم، أو لهم علمٌ ولكنهم يَعْمَلُونَ عَمَلًا من ليس لهم علمٌ أصلاً^(٩٨).

المنافشة والترجيح

تقدم مراراً أن للكفار علماً دنيوياً، وهذا ما جعل البقاعي يقول: أو لهم علمٌ ولكنهم يَعْمَلُونَ عَمَلًا من ليس لهم علمٌ أصلاً. وبالجملة فإنّ تنزيل الفعل هنا مُنَزَّلَةً اللّازم تطويلٌ بلا طائل، وهو عائذٌ إلى الوجه الأول، كما سبق توضيحه.

المطلب الثاني: أفعالُ العِلْمِ الوَاقِعَةُ في جُمْلَةٍ حَالِيَّةٍ.

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمُنْفِيَّةُ الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا فِي الْفَوَاصِلِ فِي جُمْلٍ حَالِيَّةٍ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعٍ؛ مِنْهَا مَوْضِعٌ وَاحِدٌ بِيَاءِ الْغَيْبَةِ، وَخَمْسَةٌ مَوَاضِعَ بَتَاءِ الْخُطَابِ^(٩٩).

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ بَدَّ وَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كَتَبَ اللَّهُ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١].

وقد اختلف المفسرون في المراد بـ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ على وجهين؛ الأول: أنه التوراة، والثاني: أنه القرآن^(١٠٠).

والظاهر من عبارات المفسرين أن الفعل **(يَعْلَمُونَ)** هنا متعد، ولهم في تقدير المفعول المحذوف أقوال، منها: **كَأَنَّهُمْ** لا يعلمون في كتابهم أن محمداً صلى الله عليه وسلم رسولٌ من عند الله، وأنه نبيٌّ صادقٌ في قوله. أو: **كَأَنَّهُمْ** لا يعلمون أن القرآن والتوراة والإنجيل كُتِبُ اللهُ، وأن كل واحدٍ منها حق^(١٠١). ونحو ذلك. وقيل: **كَأَنَّهُمْ** لا يعلمون ما يستحقون من العذاب^(١٠٢).

ولم يُصَرِّحْ أحدٌ من المفسرين بكون الفعل هنا مُنْزَلاً مُنْزَلاً اللازم، ولكن عبارات بعضهم تحتمل ذلك؛ كقول الراغب الأصفهاني: "وصف هذا الفريق بأن حكّمهم حكم الجاهلين"^(١٠٣). وقول ابن عطية: "تشبيه بمن لا يعلم؛ إذ فعلوا فعل الجاهل"^(١٠٤).

المناقشة والترجيح

١- إن كان المراد بـ**(كُتِبَ اللهُ)** القرآن كان الفعل **(يَعْلَمُونَ)** متعدياً، والتقدير: **كَأَنَّهُمْ** لا يعلمون أن القرآن كتاب الله تعالى، مع ثبوت ذلك عندهم وتحققه لديهم^(١٠٥). ولا يحتمل أن يكون الفعل مُنْزَلاً مُنْزَلاً اللازم؛ إذ تشبيه فعلهم بفعل المتجاهل يقتضي سابقة الأخذ منهم للكتاب المذكور، ثم تركه بعد العلم التام لما فيه^(١٠٦). وهذا لا ينطبق على القرآن الكريم.

٢- إن كان المراد بـ**(كُتِبَ اللهُ)** التوراة فيحتمل الوجهان في الفعل **(يَعْلَمُونَ)**؛ إذ إن تُنْزِلُهُمْ مُنْزَلاً الجاهل إنما يتفق مع كونهم عالمين بالكتاب الذي نبذوه وراء ظهورهم.

٣- من الملاحظ هنا أن كون الفعل مُنْزَلاً مُنْزَلاً اللازم لم يُصَرِّحْ به أحدٌ من المفسرين، حتى البقاعي الذي خرّجَ جلّ أفعال العلم على ذلك سكت عن هذا الموضوع ولم يتكلم عنه بشيء^(١٠٧).

٤ - إضافة الكتاب إلى الله تعالى ترجحُ بكلِّ وضوحٍ كونَ الفعلِ متعدياً، وأنَّ المفعولَ حُذِفَ اختصاراً؛ لدلالة عبارة ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ عليه، فالمفعول هنا مقصودٌ بكلِّ تأكيدٍ، وليس المقصودُ كونهم غيرَ ذوي علمٍ؛ بل المقصودُ أنَّهم نبذوا الكتاب وراء ظهورهم وهم عالمون بأنه من عند الله. وكذا مجيء الجملة في موضع الحال يؤيد الكلام المذكور.

٥ - من كل ما تقدم يترجحُ أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في هذه الآية متعدٍ، والله تعالى أعلم.

المواضع: من الثاني وحتى السادس، قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ و﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وهذه المواضع الخمسة سبق الحديث عنها في المطلب الأول، من المبحث الثالث، فلا داعي لإعادة الكلام مرةً أخرى.

المطلب الثالث: أفعالُ العِلْمِ الوَاقِعَةُ في جُمْلَةٍ استِدْرَاكِيَّةٍ

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمَنْفِيَّةِ الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا فِي الْفَوَاصِلِ مَقْتَرَنَةً بِحَرْفِي الاستدراك: (لكن) و(لكن) في أربعة وعشرين موضعاً، منها اثنان وعشرون بياء الغيبة^(١٠٨)، وموضعان بقاء الخطاب^(١٠٩).

وقبل استعراض المواضع المندرجة تحت هذا المطلب فإنَّ من المهم جداً تحقيق معنى الاستدراك، ومعرفة جهته، في كلِّ آيةٍ من آياتِ هذا المطلب. فأما تحقيق معنى الاستدراك فهو أن «لكن» يجب أن تقع بين متناهين بوجهٍ ما، ولا يجوزُ بالإجماع أن يكونا متفقين^(١١٠). وعلى هذا فحرف الاستدراك يقع بين كلامين متغايرين نفيّاً وإيجاباً؛ فيستدرك به النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي^(١١١). وأما معرفة جهة

الاستدراك فهي التحديد الدقيق للأمر المستدرك، والأمر المستدرك عليه. وإذا اختل الأمران المذكوران أو أحدهما لم يكن للكلام فائدة، ولم يكن للاستدراك مغزى. ونظراً لكثرة الآيات التي اقترنت أفعال العلم فيها بحرف الاستدراك فسيقتصر على بعض المواضع، ويقاس غيرها عليها.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣].

جمهور المفسرين على أن الفعل (يَعْلَمُونَ) متعد، وأن مفعوله محذوف اختصاراً؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: ولكن لا يعلمون أنهم هم السفهاء^(١١٢). وقيل: لا يعلمون ما يحل بهم من العذاب؛ بسبب فعلهم المذكور^(١١٣).

وَدَهَبَ الْبِقَاعِيُّ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُنْزَلٌ مُنْزَلَةَ اللَّازِمِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَيْسَ لَهُمْ عِلْمٌ أَصْلًا، لَا بِذَلِكَ وَلَا بغيره، وَلَا يُتَصَوَّرُ لَهُمْ عِلْمٌ؛ لِتَرْكِبِ جَهْلِهِمْ فِي جِبْلَتِهِمْ^(١١٤).

المناقشة والترجيح

١- تحقيق معنى الاستدراك في هذه الآية هو أن الله يعلم أنهم هم السفهاء، ولكنهم لا يعلمون ذلك، ف وقعت «لكن» بين متنافيين. وجهة الاستدراك أنهم لما طلب منهم أن يؤمنوا كما آمن الناس، فقابلوا ذلك بأن غيرهم من الناس سفهاء، وأخبر الله عنهم أنهم هم السفهاء، كانوا حقيقين بأن يعلموا أن ذلك كما أخبر الله تعالى، لا أنهم علماء كما يدعون. فاستدرك عليهم هذا المعنى الذي فاتهم من عدم العلم بذلك^(١١٥).

٢- ما قيل من أن التقدير: "لا يعلمون ما يحل بهم من العذاب" ضعيف، كما نص عليه الشهاب الخفاجي^(١١٦). ووجه ضعفه أن جهة الاستدراك عليه غير واضحة،

والتقدير عليها بعيداً عن البلاغة والفصاحة.

٣- القول بِنَزِيلِ الفعل مَنْزِلَةً اللّازم يقال فيه ما قيل في النقطة السابقة؛ إذ إنّ جهة الاستدراك عليه غير واضحة.

٤- ما ذهب إليه البقاعيُّ من أن التقدير: "ليس لهم علمٌ أصلاً، لا بذلك ولا بغيره، ولا يتصور لهم علمٌ فيه تحمیلٌ للنص ما لا يحتمل؛ فالآية ليس هذا سياقها، ولا ألفاظها تدل عليه.

٥- بما أن الوجهين المذكورين لا يخلوان عن ضعفٍ، فالراجح هنا هو ما ذهب إليه جمهورُ المفسرين من أنّ الفعلَ متعدُّ، ومفعولُهُ محذوفٌ اختصاراً. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَلِإِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٧].

أكثرُ المفسرين على أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في الآية متعدُّ، ومفعولُهُ محذوفٌ. ولهم في تقديره أقوالٌ كثيرةٌ^(١١٧)؛ منها: لا يعلمون أنّ إنزالَ الآيةِ يعقبه عذابٌ يكونُ فيه استتصاهاهم. أو: لا يعلمون أنه لا يُنزلُ الآيةَ إلا عند الحاجة إليها. أو: لا يعلمون أنّ الله إنما يُنزلُ ما فيه الصلاح لعباده. أو: أنّ الله قادرٌ على أن يُنزلَ تلك الآية. ونحو ذلك.

واقصر البقاعيُّ -كعاداته- على كون الفعل مُنْزَلًا مُنْزِلَةً اللّازم، والتقدير عنده: ولكن أكثرهم ليس فيهم قابليّةُ العلم^(١١٨).

وَجَوَّزَ أَبُو السُّعُودِ، وَالْأَلُوسِيُّ، الْوَجْهَيْنِ، مَعَ تَقْدِيمِ كَوْنِهِ مُنْزَلًا مُنْزِلَةً اللّازم، والتقدير: ولكن أكثرهم ليسوا من أهل العلم^(١١٩).

المناقشة والترجيح

- ١- بعضُ التقديراتِ المذكورةِ على كونِ الفعلِ متعدياً ضعيفاً ولا تتناسب مع السياق؛ كالقول بأنهم لا يعلمون أن إنزال الآية يعقبه عذابٌ يكون فيه استئصالهم؛ إذ السباق والسياق في طلب المشركين الآيات وتعتهم في ذلك، ولا يوجد ما يدل على العذب والاستئصال في هذا الموضع.
- ٢- من شروط الحذف التي أجمع عليها المفسرون وعلماء اللغة أن لا يخل الحذف بالكلام، وأن يكون في الكلام ما يدل على ذلك المحذوف. وعليه فأفضل التقديرات للمفعول المحذوف هو ما دلَّ عليه ما قبل الاستدراك؛ وهو: أَنَّهُمْ لا يعلمون أن الله قادرٌ على إنزال آيةٍ. وعليه فإن كون أكثرهم لا يعلمون يدلُّ على أن فيهم من يعلم ذلك، ولكنه يكابر.
- ٣- كي يكون الترجيح دقيقاً في هذه المواضع يجب ملاحظة جهة الاستدراك، وبملاحظة ذلك يظهر أيضاً ضعف بعض التقديرات التي ذكرها بعض المفسرين.
- ٤- من الأقوال التي تنسجم مع قضية الاستدراك ما ذكره أبو حيان من أن نفي العلم عنهم من حيث إثمهم فرقوا بين تعلق القدرة بالآيات التي نزلت والآيات التي يقترحونها. وجهلوا أن تعلق القدرة بهما سواء. فمن فرقَ بين التماثلات فهو لا شك جاهل^(١٢٠). وهذا يتفق مع الكلام المذكور آنفاً؛ من أن أكثرهم لا يعلمون ذلك، وأن القلة منهم يعلمونه؛ ولكنهم مكابرون.
- ٥- ذكر الزمخشريُّ والشوكانيُّ أن التقدير: لا يعلمون أن الله قادر على إنزال الآية، وأنه ترك إنزالها لحكمة بالغية لا تبلغها عقولهم^(١٢١). والشقُّ الأوَّلُ من كلامهما جيّد كما قرَّرَ في النقطة التي قبلها، وأما الشقُّ الثاني ففيه نظرٌ؛ إذ الآية تثبت أن أكثر المشركين لا يعلمون، وهي تفيد بمفهومها أن بعضهم يعلمون، وهذا يقتضي

أن من المشركين من يعلم أن ترك إنزال الآية هو لحكمة بالغية!! وهو بعيد جداً.
 ٦- التقدير الذي ذكره البقاعي فيه نظر أيضاً؛ لأن كون المشركين ليس فيهم قابلية العلم ينفي عنهم العلم في الحال وفي المآل، وهذا غير سديد؛ إذ إن كثيراً من المشركين أعملوا عقولهم بعد عنادهم، وعلموا أن هذا الدين حق، ودخلوا فيه.
 ٧- من خلال ما تقدم يترجح أن الفعل متعد، والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨].

ذهب جمهور المفسرين إلى أن الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ في هذه الآية متعد، ولهم في تقدير مفعوله المحذوف أقوال متقاربة؛ نحو: لا تعلمون قدر ما أعد الله لكل فريق من العذاب^(١٢٢). أو: لا تعلمون يا أهل الدنيا مقدار ذلك^(١٢٣).
 وذهب البقاعي إلى أن التقدير: ولكن لا تعلمون بذلك^(١٢٤).

المناقشة والترجيح

١- الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ هنا واقع في سياق الاستدراك، ولا بُدَّ من أن تلاحظ العلاقة بين المستدرك والمستدرك عليه، وإلا لكان الاستدراك عديم الفائدة. وهذا لا يتأتى على تنزيل الفعل منزلة اللازم.

٢- التقدير الذي ذكره البقاعي وإن كان ظاهره لزوم الفعل؛ إذ عبّر بحرف الجر، إلا أن تقديره نفسه يحمل على أن الفعل متعد؛ لما تقرر في علم النحو من أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، أو بحرف الجر^(١٢٥).

٣- مفعول ﴿تَعْلَمُونَ﴾ هنا محذوف اختصاراً، دل عليه قوله: ﴿لِكُلِّ ضِعْفٍ﴾، والتقدير: لا تعلمون سبب تضييف العذاب لكل من الطائفتين^(١٢٦).

٤- مما سبق يظهر أن الفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ هنا متعد، لا غير. والله تعالى أعلم.

المطلب الرابع: أفعال العلم الواقعة في جملة شرطية

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا فِي الْفَوَاصِلِ فِي جُمَلٍ شَرْطِيَّةٍ فِي مَوْضِعَيْنِ فَقَطْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ وَهُمَا:

قوله تعالى: ﴿فَسَاءَ لَوْ أَهَلَّ الذِّكْرَ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. ومثله في سورة الأنبياء [٧].

أكثرُ المفسرين على أن الفعل (تَعْلَمُونَ) في الآيتين الكريميتين متعدّدٌ، ومفعولُهُ محذوفٌ، والتقدير: إن كنتم لا تعلمون أن الرسلَ قبل محمد صلى الله عليه وسلم رجال من بني آدم. أو: إن كنتم لا تعلمون أمر الرسل قبل محمد صلى الله عليه وسلم إنساً كانوا أم ملائكة^(١٢٧). أو: إن كنتم لا تعلمون صدقه ومطابقتها للواقع^(١٢٨). أو: إن كنتم لا تعلمون نبأ الأولين^(١٢٩). أو: إن كنتم لا تعلمون هذه الحقائق^(١٣٠).

وذهب البقاعيُّ -كعاداته- إلى أن الفعل مُنْزَلٌ مُنْزَلَةٌ اللّازم، والتقدير: إن كنتم لا أهلية لكم في اقتناص علم^(١٣١).

وجوز السمينُ الحلبيُّ الوجهين، والتقدير على وجه اللزوم عنده: إن كنتم من غير ذوي العلم^(١٣٢).

المنافشة والترجيح

١ - جملة (إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) هي فعل الشرط، وجوابه محذوفٌ دلَّ عليه ما قبله؛ أي: فاسألوهم^(١٣٣). ولا بُدَّ أن يكون بين فعل الشرط وجوابه صلةٌ وتناسبٌ، وتُنزِلُ الفعل مُنْزَلَةٌ اللّازم لا يفي بهذا؛ إذ يكون المعنى عليه: إن كنتم غير ذوي علم فاسألوا أهل الكتاب من قبلكم!! وإنما يكون السؤال عن أمر محدّدٍ يجلهُ السائلُ، وليس الجهل على إطلاقه، وإلا فالمناسب أن يكون الجواب: فَتَعَلَّمُوا.

٢- حرف الشرط «إن» -التي ترد في الشرط المظنون عدم وجوده- يومئ إلى أن المخاطبين يعلمون كون الرسل قبل محمد صلى الله عليه وسلم بشراً؛ ولكنهم قصدوا المكابرة^(١٣٤). وبناءً عليه فليس من المناسب نفي العلم عنهم كما يلزم من تنزيل الفعل منزلة اللازم.

٣- ومن خلال ما تقدم فالذي يليق بفخامة التنزيل الكريم أن يكون الفعل متعدياً. والله تعالى أعلم.

المطلب الخامس: أفعال العلم الواقعة في حيز الإضافة

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا فِي الْفَوَاصِلِ فِي حَيْزِ الإضافة للظرف «حيث» في موضعين فقط في القرآن الكريم؛ وهما:

قوله تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢]، ومثله في سورة القلم [٤٤].

المفسرون - باستثناء البقاعي - على أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في هذه الآية متعد، ومفعولُه محذوف، واختلفوا في تقديره على أقوال، منها: مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ما يراد بهم^(١٣٥). أو: مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ أنه استدراج^(١٣٦). ونحو ذلك.

وذهب البقاعي -كعاداته- إلى أن الفعل مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةً اللّازِم؛ والمعنى: من حيث لا يَتَجَدَّدُ لهم عِلْمٌ مَّا، في وقت من الأوقات^(١٣٧).

المناقشة والترجيح

١- المعنى الذي ذهب إليه البقاعي متكلفٌ وغامضٌ وناظرٌ عن السياق؛ إذ لا تظهر العلاقة واضحةً بين تجدد العلم وبين الاستدراج.

٢- التقديران المذكوران على كون الفعل متعدياً مقبولان جداً، ولا تكلف فيهما، والثاني منهما ألصق بالسياق؛ لجعله مفعول (يَعْلَمُونَ) المحذوف مدلولاً عليه بالاستدراج المذكور، قال ابن عاشور: "وحذف مفعول (يَعْلَمُونَ) للدلالة الاستدراج عليه، والتقدير: لا يعلمون تدرجه. وهذا مؤذن بأنه استدراج عظيم لا يُظنُّ بالمفعول به أن يتفطن له" (١٣٨).

المطلب السادس: أفعالُ العِلْمِ الوَاقِعَةُ خبراً أو صفةً

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمَنْفِيَّةُ الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا فِي الْفَوَاصِلِ خَبراً لِمَبْتَدَأٍ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَقَطْ، وَصَفَةٌ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ كَذَلِكَ. وَفِيمَا يَأْتِي اسْتِعْرَاضُ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ.

الموضع الأول: قوله تعالى: (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) [التوبة: ٩٣].

ذهب المفسرون إلى أن الفعل هنا متعدٍ، وله مفعولٌ مُقَدَّرٌ؛ نحو: فهم لا يعلمون سوءَ عاقبة التخلّف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٣٩). أو: فهم لا يعلمون ما يَتَرْتَّبُ عَلَى الْجِهَادِ مِنْ مَنَافِعِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا (١٤٠). وقيل: لا يعلمون أدلة التوحيد (١٤١).
وذهب البقاعيُّ -كعادته- إلى تَنْزِيلِ الْفِعْلِ مَنْزِلَةَ الْإِلْزَامِ، وَالتَّقْدِيرِ عِنْدَهُ: فَهَمْ لَا عِلْمَ لَهُمْ (١٤٢).

المناقشة والترجيح

١- على القول بأن الفعل متعدٍ فالمفعولُ محذوفٌ اختصاراً؛ لدلالة ما قبله عليه. وعليه فالتقدير الأول والتقدير الثاني مقبولان؛ لوضوح الدلالة على المحذوف. وأما التقدير الثالث فنافرٌ عن السياق؛ لعدم وجود ما يدل على المحذوف.

٢- القولُ بِتَنْزِيلِ الفعلِ مَنْزِلَةً اللازمُ نافرٌ أيضاً عن السياق؛ إذ لا تُظْهِرُ العَلاقةُ واضحةً بين نفي العلم عنهم مطلقاً وبين الطبع على قلوبهم؛ فقد تقدم مراراً أن لديهم علوماً دنيويةً كثيرةً هم بارعون فيها.

٣- من خلال ما سبق يَتَرَجَّحُ ما عليه الجمهور؛ وهو أن الفعل متعدّدٌ. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبِعْهُ مَأْمُومًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

أكثرُ المفسرين على أن الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ هنا متعدّدٌ، ومفعولُه محذوفٌ، ولهم في تقديره أقوالٌ؛ منها: ما لهم وما عليهم. أو: لا يعلمون قدرَ ما دُعُوا إليه. أو: الرشد من العيِّ. أو: لا يَعْلَمُونَ ما الإسلام وما حقيقته. أو: لا يعلمون ما يحتوي عليه القرآن من الإرشاد والهدى. ونحو ذلك^(١٤٣).

وذهب البقاعيُّ، الشربينيُّ، والشوكانيُّ، إلى أن الفعل مُنْزَلٌ مَنْزِلَةً اللازم، والتقدير: بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا عِلْمَ لَهُمْ. أو: بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ فَاقِدُونَ لِلْعِلْمِ النَّافِعِ المميز، بين الخير والشر^(١٤٤).

وَجَوَّزَ أَبُو السُّعُودِ، وَالْأَلُوسِيُّ، الْوَجْهَيْنِ^(١٤٥).

المناقشة والترجيح

١- القولُ بِتَنْزِيلِ الفعلِ مَنْزِلَةً اللازم لا يتفق مع مضمون الآية؛ إذ كيف سيسمعُ

كلامَ الله ويفهمه ويدخل في هذا الدين إن كان جاهلاً لا علمَ عنده!!

٢- تقدم مراراً أن غير المؤمنين عندهم علومٌ دنيويةٌ كثيرةٌ، وهو بارعون فيها، ولديهم عَقُولٌ رَاحِحَةٌ. فنفي العلم عنهم مطلقاً يحتاج إلى قرينةٍ ودليلٍ.

٣- علل البقاعي والشريبي قولهما بأن العرب لا عهد لهم بنبوّة ولا رسالة ولا كتاب، فإذا علّموا أوشك أن ينفعهم العلم^(١٤٦). وهذا القول فيه نظر؛ فإن المشركين ليسوا جميعاً من العرب؛ إذ قد وُجد الشُّركُ في غيرهم، وحينئذٍ فالقول المذكور مما لا مساغ له.

٤- الراجح هو رأي جمهور المفسرين، أن الفعل هنا متعدّ، والله تعالى أعلم. وفي نهاية هذا المبحث يظهر أن القدر المُشترَك من كلام ابن هشام والسكاكي؛ وهو أفعال العِلْمِ المَنْفِيَّةِ الوَاقِعَةُ فِي الفَوَاصِلِ، صحيحٌ تماماً؛ فجميع تلك المواضع غير مُصَرَّحٍ بمفعولها. مع ملاحظة أن بعضها يتعين كونه متعدّياً، ولا يصح حمله على اللزوم.

المبحث الخامس: أفعال العلم المنفية الواقعة في غير الفواصل

وَقَعَتْ أَفْعَالُ الْعِلْمِ الْمَنْفِيَةِ، الَّتِي لَمْ يُصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا، فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ^(١٤٧)، كُلِّهَا بِيَاءِ الْغَيْبِ. بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ بِصِيغَةِ الْمَفْرَدِ^(١٤٨).

وفيما يأتي بيان هذه المواضع، مع بيان الرَّاجِحِ فيها.

الموضعان: الأول والثاني: قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [البقرة: ١١٣]. وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَهْتُمْ قَوْلَهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨].

الكثرة الكاثرة من المفسرين مروا على الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ في الآيتين دون أن ينصوا على كونه لازماً أو متعدياً، ولكن من الملاحظ أن تفسيراتهم للآيتين تنسجم مع اعتبارهم إياه مُنْزَلاً مُنْزَلاً لَازِماً؛ من خلال كون الآية نازلةً في المشركين؛ لأنَّهم لا كتاب لهم، أو نازلةً في اليهود أو النصارى؛ ونفى عنهم العلم لأنَّهم لم يعملوا بكتابتهم، والتقدير: قال الجهلة^(١٤٩).

وانفرد النخجواني بالقول بأن الفعل متعدٍ، ومفعولُه محذوفٌ، والتقدير: لا يعلمون الكتابَ والنَّبِيَّ والدينَ والإيمانَ^(١٥٠).

المنافشة والترجيح

١- من الجلي جداً أن السياق لا يتحدث عن المفعول؛ وإنما القصد هو إثبات عدم

العلم للمذكورين؛ من خلال ذِكْرِ مقولاتهم الدالّة على جهلهم. ولذا فلا مناصَ من تَنْزِيلِ الفعلِ مَنْزِلَةَ اللازم؛ كي يُسَنَدَ الفعلُ إلى الفاعل، دون التَّعَرُّضِ للمفعول.

٢- التقدير الذي ذكره النخجوانيُّ إنما يستقيمُ على القول بأنّ الآيةَ نازلةً في المشركين، وأما على القول بأنّها في اليهود أو النصارى، أو أنّها عامّةٌ فإنّ هذا التقديرَ لا يستقيم. ولا يخفى أن ما كان محتملاً للأوجه أولى مما يقصر الكلام على وجهٍ واحدٍ.

٣- من خلال النقطتين السابقتين يترجّحُ أن الفعل في الآيتين الكريميتين مُنْزَلٌ مَنْزِلَةَ اللازم. والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِيتٌ أَنَا لَيْلٍ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةً رَّبِّهِ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْمَلُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [الزمر: ٩].

هذه الآيةُ الكريمةُ من الآياتِ التي قَوِيَ فيها الخلافُ بين المفسرين في مسألة حذف المفعول أو تَنْزِيلِ المتعدي مَنْزِلَةَ اللازم.

ومن ذهبوا إلى أنّ فِعْلِيّ العلم في الآية متعديان، ومفعولهما محذوفٌ: الطبريُّ، ومكيُّ، والواحديُّ، وابنُ الجوزيِّ، وأبو السُّعُودِ، وغيرُهم. والتقدير عندهم: هل يستوي الذين يعلمون ما لهم في طاعتهم لربهم من الثواب، وما عليهم في معصيتهم إياه من التبعات، والذين لا يعلمون ذلك^(١٥١). أو: هل يستوي الذين يعلمون أن ما وعد الله من الثواب والعقاب حق، والذين لا يعلمون ذلك^(١٥٢). أو: هل يستوي الذين يعلمون حقائق الأحوال والذين لا يعلمون شيئاً^(١٥٣).

ومن ذهبوا إلى أن الفعلين مُنْزَلَانِ مُنْزَلَةٌ اللّازم: الرازيُّ، وأبو حيَّانَ، والبقاعيُّ، والشربينيُّ، والشنقيطيُّ، وابنُ عاشور، وغيرُهم. والتقدير عندهم: قل هل يستوي العالمون وغير العالمين^(١٥٤).

وجوز الشوكانيُّ الوجهين^(١٥٥).

وأجمع علماء البلاغة على تَنْزِيلِ الفعلين في هذه الآية مُنْزَلَةٌ اللّازم؛ لأن الغرض إثبات الفعل لفاعله مع قطع النظر عن اعتبار تعلق الفعل بمن وقع عليه، فالمراد من الآية أنه لا استواء بين العلم والجهل، ولا بين العلماء والجهال. وليس المراد بيان ما وقع عليه الفعل^(١٥٦).

المناقشة والترجيح

١- قوّة الخلاف بين المفسرين هنا تُؤْذِنُ بأنّ الوجهين معتبران، وتُؤْذِنُ بأنّ في هذا الموضوع أمراً استلزم قوة الاختلاف، وذلك على غير ما تقدم في مواضع مشابهة.

٢- من الأمور التي اقتضت قوة الاختلاف هنا ما ذكره علماء البلاغة من أنّ الغرض هو إثبات الفعل للفاعل، بغض النظر عن المفعول؛ فسياق الآية هو نفي استواء العالمين والجاهلين. بغض النظر عما وقع عليه فعل العلم.

٣- الغرض من حذف المفعول في الموضوعين عند من قال بذلك هو الاختصار. وقد ردّ ابن عاشور هذا الكلام بأن معنى الآية ليس عليه. واستدلّ على أن المراد الذين اتصفوا بصفة العلم بقوله تعالى عقب ذلك: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، أي: أهل العقول، والعقل والعلم مترادفان^(١٥٧).

٤- من الأمور التي تساعد في الترجيح هنا معرفة العلم المذكور: أهو العلم على إطلاقه، أم العلم الديني؟ وقد حملَ الألويسيُّ ﴿الَّذِينَ يَعْلَمُونَ﴾ على العلم الديني^(١٥٨).

ولا شك في أن حمل العلم على المعنى المذكور يجعل الفعل متعدياً؛ لأن التقدير يصير: قل هل يستوي الذين يعلمون العلم الديني والذين لا يعلمونه. ويُردُّ على هذا الكلام بكلام ابن عاشور المتقدم.

٥- كان مقتضى السياق أن تحيء المفاضلة بين المؤمن والكافر، أو بين من يذكر الله ومن لا يذكره، ولكن جاءت المفاضلة بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون؛ في إشارة إلى أن العلم هو الذي تقوم عليه قيم الناس، وتثقل أو تخف به موازينهم، في أي أمر من أمور الدنيا، أو الدين^(١٥٩). وهذا مما يرجح أن المراد بالعلم العلم على إطلاقه.

٦- من خلال ما تقدم فالراجح أن الفعل **(يَعْلَمُونَ)** في موضعيه في هذه الآية مُنَزَّلٌ مُنَزَلَةَ اللّازِمِ. والله تعالى أعلم.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث هذا تسجيل لأبرز النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال البحث:

- ١- ظهر جلياً من خلال هذا البحث أن أفعال العلم التي حُذِفَ مفعولُها، أو نُزِلَتْ مَنزِلَةً اللّازم، هي الأفعال المضارعة فقط، وأكثرها وقوعاً (يَعْلَمُونَ) و(نَعْلَمُونَ)، ويجيءُ بعدهما (يَعْلَمُ) على قلةٍ. وأما غير هذه الصيغ الثلاث - وكذا الماضي والأمر - فجميع الوارد من ذلك في القرآن الكريم مصرَّحٌ فيه بالمفعول.
- ٢- أغلب المواضع التي اختلفَ فيها بين المفسرين يترجح كونها متعديةً على كونها مَنزِلَةً مَنزِلَةً اللّازم.
- ٣- غَلَبَ على المفسرين في المواضع المختلف فيها حمل أفعال العلم على التعدي؛ وذلك لأن الأصل فيه التعدي، والمقدر فيه كالمذكور، ولا يحذف المفعول إلا لدليل يدل عليه.
- ٤- بعض المواضع من أفعال العلم المثبتة الواقعة في الفواصل اتفق المفسرون على كونها متعديةً، ولم يقل أحد منهم بتنزيلها مَنزِلَةً اللّازم؛ وهذا يؤيد ما قاله السكّاكبيُّ من أن أغلب فواصل القرآن لم يصرح بمفعولها، وليس جميعها.
- ٥- البقاعي من أكثر المفسرين الذين قالوا بِتَنزِيلِ أفعال العلم مَنزِلَةً اللّازم؛ فلم يترك القول بذلك إلا في مواضع قليلةٍ كما ظهر من خلال البحث. وتابعه في كثير من تلك المواضع الشربينيُّ، وخالفه في بعضها.

- ٦- ذَهَبَ أَكْثَرُ الْمَفْسِرِينَ إِلَى أَنَّ أفعالَ الْعِلْمِ الْوَأَقْعَةَ بَعْدَ حَرْفِي التَّنْفِيسِ مَتَعَدِّيَّةٌ، وَمَفْعُولُهَا مَحْذُوفٌ. وَخَالَفَهُمُ الْبَقَاعِيُّ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَقَطْ؛ وَهُوَ مَوْضِعُ سُورَةِ التَّكْوِينِ؛ فَقَالَ بِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْإِلْزَامِ، وَوَأَفْقَهُمْ فِيهَا سِوَاهُ.
- ٧- جَمِيعُ أفعالِ الْعِلْمِ الْمَنْفِيَةِ الْوَأَقْعَةَ فِي الْفَوَاصِلِ لَمْ يَصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا، وَهَذَا هُوَ الْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ وَالسَّكَّاكِيِّ. مَعَ مَلَاخِظَةِ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمَوَاضِعِ يَتَعَيَّنُ كَوْنُ أفعالِ الْعِلْمِ فِيهَا مَتَعَدِّيَّةً، وَلَا يَصِحُّ تَنْزِيلُهَا مَنْزِلَةَ الْإِلْزَامِ.
- ٨- الْقَوْلُ بِأَنَّ أفعالَ الْعِلْمِ الْمَثْبُتَةَ الْوَأَقْعَةَ فِي الْفَوَاصِلِ لَمْ يَصْرَحْ بِمَفْعُولِهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، صَحِيحٌ تَمَامًا. وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَاصُّ بِكَلَامِ السَّكَّاكِيِّ، وَلَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ هِشَامٍ. مَعَ مَلَاخِظَةِ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمَوَاضِعِ يَتَعَيَّنُ كَوْنُ أفعالِ الْعِلْمِ فِيهَا مَتَعَدِّيَّةً، وَلَا يَصِحُّ تَنْزِيلُهَا مَنْزِلَةَ الْإِلْزَامِ.
- ٩- أفعالِ الْعِلْمِ الْمَنْفِيَةِ الْوَأَقْعَةَ فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ قَدْ صُرِّحَ بِمَفْعُولِهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي مَوَاضِعٍ أَكْثَرَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَمْ يَصْرَحْ بِهِ. وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَاصُّ بِكَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ، وَلَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ كَلَامُ السَّكَّاكِيِّ.
- ١٠- نَظْرِيَّةُ السَّكَّاكِيِّ عَنِ حَذْفِ أفعالِ الْعِلْمِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَانَتْ أَكْثَرَ دَقَّةً وَانضِبَاطًا مِنَ نَظْرِيَّةِ ابْنِ هِشَامٍ.
- ١١- يَوْجَدُ قِسْمٌ رَابِعٌ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ أَيِّ مِنَ نَظْرِيَّتَيْ ابْنِ هِشَامٍ وَالسَّكَّاكِيِّ؛ وَهُوَ: أفعالِ الْعِلْمِ الْمَثْبُتَةَ الْوَأَقْعَةَ فِي غَيْرِ الْفَوَاصِلِ. وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ خِلَالِ هَذَا الْبَحْثِ أَنَّ الْكَثْرَةَ مِنْ أفعالِ الْعِلْمِ الَّتِي هِيَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ عَلَى التَّصْرِيحِ بِمَفْعُولِهَا، وَلَكِنْ بَعْضُ الْمَوَاضِعِ لَمْ يَصْرَحْ بِالْمَفْعُولِ فِيهَا، وَهِيَ تَحْتَمِلُ أَنَّ تَكُونُ أفعالِ الْعَمَلِ فِيهَا مَتَعَدِّيَّةً، وَأَنَّ تَكُونُ مَنْزِلَةَ الْإِلْزَامِ.

الهوامش والتعليقات:

- (١) الخصائص ٣٦٢/٢
- (٢) النكت في إعجاز القرآن ص ٧٠.
- (٣) أمالي ابن الشجري ١/٢٣١.
- (٤) المقتضب ١/٨١.
- (٥) الخصائص ٢/٣٦٠.
- (٦) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ص ١١.
- (٧) دلائل الإعجاز ١/١٥٣.
- (٨) دلائل الإعجاز ١/١٥٣ - ١٦٢، وينظر: المثل السائر ٢/٢٣٩. مغني اللبيب ص: ٧٩٧-٧٩٩.
- (٩) مغني اللبيب ص: ٨٢٨ - ٨٣٠.
- (١٠) مفتاح العلوم للسكاكي ص: ٣٢٨.
- (١١) المصباح في شرح المفتاح ص: ٢٥٦.
- (١٢) انظر: المطلب الخامس من المبحث الثاني.
- (١٣) انظر: المطلب الثالث من المبحث الثاني.
- (١٤) البيان في عد أي القرآن ص: ٢١٦.
- (١٥) الكليات ص: ٣٨٧.
- (١٦) وهذه المواضع هي: [البقرة: ٧٥، ١٤٦]، [آل عمران: ٧٥، ٧٨، ١٣٥]، [الزخرف: ٨٦]، [المجادلة: ١٤].
- (١٧) وهذه المواضع هي: [البقرة: ٢٢، ٤٢، ١٨٨]، [آل عمران: ٧١]، [الأنفال: ٢٧].
- (١٨) تفسير الطبري ١/٣٧٠. الهداية ١/١٨٩. تفسير السمعاني ١/٥٨. تفسير البغوي ١/٩٣. زاد المسير ١/٤٣. تفسير القرطبي ١/٢٣١. تفسير ابن كثير ١/١٩٥.

- (١٩) نظم الدرر ١/١٥٢. التحرير والتنوير ١/٣٣٥.
- (٢٠) تفسير الزمخشري ١/٩٦. تفسير البيضاوي ١/٥٦. تفسير النسفي ١/٦٣. البحر المحيط ١/١٦٢. الدر المصون ١/١٩٦. السراج المنير ١/٣٤. تفسير أبي السعود ١/٦٢. تفسير الألوسي ١/١٩٣.
- (٢١) ينظر: تفسير الطبري ١/٣٧٣.
- (٢٢) تفسير الزمخشري ١/٩٦. فتوح الغيب ١/٥٠٢.
- (٢٣) تفسير الزمخشري ١/١٣٣. التحرير والتنوير ١/٤٧٢.
- (٢٤) ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري ١/٥٧٢. الوسيط للواحدى ١/١٢٩. تفسير الزمخشري ١/١٣٣. تفسير ابن عطية ١/٤٥٣. تفسير البيضاوي ١/٧٧.
- (٢٥) البحر المحيط ١/٢٩١. تفسير أبي السعود ١/٩٦. تفسير الألوسي ١/٢٤٨.
- (٢٦) نظم الدرر ١/٣٢٠.
- (٢٧) البحر المحيط ١/٢٩٢.
- (٢٨) فتوح الغيب ١/٥٠٢. وينظر: التحرير والتنوير ١/٤٧٢.
- (٢٩) تفسير الطبري ٢/٢٤٩. تفسير السمعاني ١/٩٨. تفسير البغوي ١/١٣٥. تفسير الزمخشري ١/١٥٦. زاد المسير ١/٨٠. تفسير البيضاوي ١/٨٩. تفسير ابن كثير ١/٣٠٧. تفسير الألوسي ١/٢٩٩.
- (٣٠) نظم الدرر ١/٤٨٧. تفسير المنار ١/٢٩٥.
- (٣١) تفسير أبي السعود ١/١١٧.
- (٣٢) نظم الدرر ١/٤٨٧.
- (٣٣) تفسير أبي السعود ١/١١٧.
- (٣٤) تفسير المنار ١/٢٩٥.
- (٣٥) تفسير الطبري ٤/٥٩٩. معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١/٣٠٩. تفسير السمعاني ١/٢٣٤. تفسير البغوي ١/٣١٠. تفسير النسفي ١/١٩٢. تفسير الخازن ١/١٦٤.

- (٣٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٩/١.
- (٣٧) تفسير السمعاني ٢٣٤/١. تفسير البغوي ٣١٠/١.
- (٣٨) ينظر: تفسير النسفي ١٩٢/١. تفسير الخازن ١٦٤/١.
- (٣٩) ينظر: الوسيط للواحدي ٣٣٧/١. تفسير القرطبي ١٥٤/٣. البحر المحيط ٤٨٣/٢. تفسير
البيضاوي ١٤٣/١. نظم الدرر ٣١٧/٣. تفسير أبي السعود ٢٢٧/١. حاشية الشهاب على
البيضاوي ٣١٥/٢. تفسير الشوكاني ٢٧٥/١. تفسير الألوسي ٥٣٦/١.
- (٤٠) ينظر: البحر المحيط ١٥٢/١٠.
- (٤١) تفسير الطبري ٥٦١/١١. تفسير ابن عطية ٣٢٦/٢. تفسير القرطبي ٤٦/٧. تفسير البيضاوي
١٧٤/٢. تفسير النسفي ٥٢٤/١. البحر المحيط ٥٩٥/٤. تفسير ابن كثير ٣٠٥/٣. تفسير
النيسابوري ١٢٧/٣. نظم الدرر ٢٠٦/٧. السراج المنير ٤٣٩/١.
- (٤٢) تفسير الخازن ١٣٩/٢.
- (٤٣) تفسير أبي السعود ١٦٥/٣. تفسير الألوسي ٢٢٢/٤.
- (٤٤) ينظر: تفسير أبي السعود ١٦٥/٣. تفسير الألوسي ٢٢٢/٤. تفسير المنار ٥٣١/٧.
- (٤٥) ينظر: الوسيط للواحدي ٣٠٩/٢. تفسير البغوي ١٤٩/٢. زاد المسير ٦٤/٢. تفسير
البيضاوي ١٧٧/٢. تفسير النسفي ٥٢٨/١. تفسير الخازن ١٤٤/٢. السراج المنير ٤٤٣/١.
تفسير أبي السعود ١٧١/٣. تفسير الألوسي ٢٣٥/٤. تفسير المنار ٥٥٠/٧. التحرير
والتنوير ٤٢٣/٧.
- (٤٦) تفسير الطبري ٣١/١٢. زاد المسير ٦٤/٢. تفسير النسفي ٥٢٨/١.
- (٤٧) وهذه المواضع هي: [البقرة: ١٠٢، ١٠٣]، [النحل: ٤١]، [العنكبوت: ٤١، ٦٤]، [الزمر:
٢٦]، [القلم: ٣٣].
- (٤٨) وهذه المواضع هي: [البقرة: ١٨٤، ٢٨٠]، [الأنعام: ٨١]، [التوبة: ٤١]، [النحل: ٩٥]،
[المؤمنون: ٨٤، ٨٨، ١١٤]، [العنكبوت: ١٦]، [الصف: ١١]، [الجمعة: ٩]، [نوح: ٤].

- (٤٩) ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٨٦. تفسير السمرقندي ١/٨٠. الهداية ١/٣٨٠. تفسير الراغب الأصفهاني ١/٢٨٠. تفسير الزمخشري ١/١٧٣. تفسير الرازي ٣/٦٣٣. تفسير البيضاوي ١/٩٨. تفسير أبي السعود ١/١٤٠.
- (٥٠) ينظر: تفسير الرازي ٣/٦٣٣. تفسير البيضاوي ١/٩٨. تفسير أبي السعود ١/١٤٠. التحرير والتنوير ١/٦٤٧.
- (٥١) تفسير الزمخشري ١/١٧٤. البحر المحيط ١/٥٣٧. الدر المصون ٢/٥١. تفسير أبي السعود ١/١٤١. تفسير الألوسي ١/٣٤٧.
- (٥٢) تفسير الطبري ٣/٤٤٤. تفسير الماوردي ١/٢٣٩. تفسير الراغب الأصفهاني ١/٣٩٠. السراج المنير ١/١١٩. تفسير المنار ٢/١٢٧.
- (٥٣) تفسير البيضاوي ١/١٢٤. البحر المحيط ٢/١٩٣. الدر المصون ٢/٢٧٦. تفسير أبي السعود ١/١٩٩. تفسير الألوسي ١/٤٥٦.
- (٥٤) وهذه المواضع هي: [البقرة: ٢٨٠]، [الأنعام: ٨١]، [التوبة: ٤١]، [النحل: ٩٥]، [المؤمنون: ٨٤، ٨٨]، [العنكبوت: ١٦]، [الصف: ١١]، [الجمعة: ٩].
- (٥٥) المفصل ص: ٤٣٥. الجنى الداني ص: ٥٩. مغني اللبيب ص: ١٨٤.
- (٥٦) علوم البلاغة ص: ٥٢. البلاغة العربية ١/١٩٢.
- (٥٧) وهذه المواضع هي: [الحجر: ٣]، [الحجر: ٩٦]، [العنكبوت: ٦٦]، [الصافات: ١٧٠]، [غافر: ٧٠]، [الزخرف: ٨٩]، [النبأ: ٤، ٥].
- (٥٨) وهذه المواضع هي: [الأنعام: ٦٧]، [الأعراف: ١٢٣]، [النحل: ٥٥]، [الروم: ٣٤]، [التكاثر: ٣، ٤].
- (٥٩) تفسير الطبري ١١/٤٣٤. الهداية ٣/٢٠٥٨. تفسير الخازن ٢/١٢٢. نظم الدرر ٧/١٤٦. السراج المنير ١/٤٢٧. تفسير ابن عجيبة ٢/١٣٠. تفسير الشوكاني ٢/١٤٦.
- (٦٠) التحرير والتنوير ٧/٢٨٨.

- (٦١) ينظر: تفسير الطبري ٣٣/١٣. الوسيط للواحد ٣٩٦/٢. زاد المسير ١٤٥/٢. تفسير
البيضاوي ٢٩/٣. البحر المحيط ١٤١/٥. نظم الدرر ٣١/٨. تفسير أبي السعود ٢٦١/٣.
تفسير الشوكاني ٢٦٧/٢.
- (٦٢) التحرير والتنوير ٥٤/٩.
- (٦٣) ينظر: تفسير الطبري ٥٨٠/٢٤. الوسيط للواحد ٥٤٩/٤. تفسير القرطبي ١٧٢/٢٠.
تفسير البيضاوي ٣٣٤/٥. تفسير الشوكاني ٥٩٧/٥. تفسير الألوسي ٤٥٣/١٥.
- (٦٤) التفسير المظهر ٣٣٤/١٠. التحرير والتنوير ٥٢١/٣٠.
- (٦٥) نظم الدرر ٢٢٩/٢٢.
- (٦٦) نظم الدرر ١٩٢/٢١.
- (٦٧) ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١٣/٣ - ١١٤. تفسير الثعلبي
٢٢٧/٥. تفسير البغوي ٤٩٥/٢. تفسير ابن عطية ٢٥٠/٣. زاد المسير ٤٤٣/٢. تفسير
البيضاوي ١٦٦/٣. البحر المحيط ٢٨٥/٦. نظم الدرر ١١٢/١٠. تفسير أبي السعود
٢٨٢/٤. تفسير الشوكاني ٣٨/٣. تفسير الألوسي ٤٤٤/٦.
- (٦٨) تفسير النيسابوري ٥٤٣/١.
- (٦٩) ينظر: تفسير الطبري ٢٩٩/٤. الهداية ٧٧٨/١. الوسيط للواحد ٣٢٠/١. تفسير
الزخشري ٢٥٨/١. زاد المسير ١٨١/١. تفسير الرازي ٤٥٧/٦. تفسير الرازي ٢٥٤/٨.
تفسير القرطبي ١٥٩/٣. تفسير البيضاوي ١٣٦/١. تفسير النسفي ١٧٩/١. البحر المحيط
٤٩٥/٢.
- (٧٠) تفسير الألوسي ٥٠٢/١. التحرير والتنوير ٣٢٣/٢.
- (٧١) نظم الدرر ٢٢٢/٣ - ٢٢٣/٣، ٣٢٧/٣، ٤٥١/٤، ٢١٥/١١، ٢٣٤/١٣.
- (٧٢) السراج المنير ١٤٠/١، ١٥١/١، ٢٢٤/١، ٢٥٠/٢.
- (٧٣) السراج المنير ٦١٠/٢.

- (٧٤) الوسيط للواحدى ٢٣٨/٣. تفسير الزمخشري ١١٨/٣. تفسير القرطبي ٢٩٠/١١. تفسير
البيضاوي ٥١/٤. تفسير النسفي ٤٠٤/٢. البحر المحيط ٤٣٢/٧. الدر المصون ١٥٩/٨.
نظم الدرر ٤٢١/١٢. تفسير أبي السعود ٦٧/٦. تفسير الشوكاني ٤٨٢/٣. تفسير الألوسي ٤٨/٩.
(٧٥) تفسير الطبري ٤٤٥/١٨. تفسير الماتريدي ٣٤٦/٧. زاد المسير ١٩١/٣. البحر المحيط
٤٣٢/٧. الدر المصون ١٥٩/٨. تفسير السعدي ص: ٥٢٤.
(٧٦) تفسير الألوسي ٤٨/٩.
(٧٧) ينظر: تفسير الطبري ١٤٩/٢٣. الهداية ٧٢٩٠/١١. زاد المسير ٢٢٨/٤. تفسير الخازن
٢٤١/٤. تفسير ابن كثير ٥٤٤/٧.
(٧٨) نظم الدرر ٢٣٦/١٩. التحرير والتنوير ٣٣٢/٢٧.
(٧٩) ينظر: تفسير الطبري ٣٤٨/١٩. تفسير الزمخشري ٣١٣/٣. تفسير البيضاوي ١٣٨/٤.
تفسير النسفي ٥٦٣/٢. نظم الدرر ٣٥/١٤. تفسير الإيجي ١٧٩/٣. تفسير أبي السعود
٢٤٣/٦. تفسير الألوسي ٧٩/١٠. فتح البيان ٣٧٩/٩.
(٨٠) البيان في عد أي القرآن ص: ١٩٦.
(٨١) [يس: ٣٦].
(٨٢) وهذه المواضع هي: [البقرة: ٣٠، ٨٠، ١٦٩]. [الأعراف: ٢٨، ٣٣، ٦٢]. [يونس: ٦٨].
[يوسف: ٨٦، ٩٦]. [النحل: ٨]. [الْوَأَقِعَة: ٦١].
(٨٣) [العلق: ٥].
(٨٤) الكليات ص: ٣٨٧.
(٨٥) ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري ١٨٧/١٥-١٨٨. تفسير الثعلبي ١٤٥/٥. الهداية
٣٣١٩/٥. الوسيط للواحدى ٥٥٧/٢.
(٨٦) ينظر على سبيل المثال: تفسير النسفي ٣٨/٢.
(٨٧) ينظر على سبيل المثال: تفسير الزمخشري ٣٦٦/٢. تفسير أبي السعود ١٧٢/٤. تفسير
الألوسي ١٦٣/٦.

- (٨٨) ينظر على سبيل المثال: تفسير المنار ٣٨٧/١١.
- (٨٩) تفسير الرازي ٢٩٤/١٧. تفسير أبي السعود ١٧٢/٤. تفسير الألويسي ١٦٣/٦.
- (٩٠) ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري ١٢٠/٢٠. الهداية ٥٧٠٧/٩.
- (٩١) ينظر على سبيل المثال: الوسيط للواحد ٤٣٩/٣. السراج المنير ١٧٩/٣.
- (٩٢) ينظر على سبيل المثال: أوضح التفاسير ٢٣٨/١.
- (٩٣) تفسير البيضاوي ٢١١/٤. نظم الدرر ١٣٦/١٥. تفسير أبي السعود ٦٧/٧.
- (٩٤) حاشية الشهاب على البيضاوي ١٣٠/٧.
- (٩٥) تفسير الألويسي ٦١/١١.
- (٩٦) حاشية الشهاب على البيضاوي ١٣٠/٧. تفسير الألويسي ٦١/١١.
- (٩٧) تفسير الطبري ٧٠/٢٢. الوسيط للواحد ٩٧/٤. تفسير الشوكاني ٩/٥. فتح البيان ٤٢٥/١٢. تفسير المراغي ١٥٢/٢٥.
- (٩٨) نظم الدرر ٨٧/١٨. السراج المنير ٥٩٧/٣.
- (٩٩) وهذه المواضع هي: [البقرة: ٢١٦، ٢٣٢]، [آل عمران: ٦٦]، [النحل: ٧٤]، [النور: ١٩].
- (١٠٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٨٢/١. تفسير السمرقندي ٧٧/١. الوسيط للواحد ١٨١/١. تفسير الزمخشري ١٧١/١. تفسير ابن عطية ١٨٥/١. تفسير البيضاوي ٩٧/١. تفسير النسفي ١١٥/١. تفسير أبي السعود ١٣٦/١. تفسير الشوكاني ١٣٩/١. تفسير الألويسي ٣٣٦/١.
- (١٠١) ينظر: تفسير السمرقندي ٧٧/١. الهداية ٣٦٤/١. البحر المحيط ٥٢٢/١.
- (١٠٢) الوسيط للواحد ١٨٢/١.
- (١٠٣) تفسير الراغب الأصفهاني ٢٧٣/١.
- (١٠٤) تفسير ابن عطية ١٨٥-١٨٨. وينظر: تفسير القرطبي ٤١/٢.
- (١٠٥) تفسير أبي السعود ١٣٦/١. تفسير الألويسي ٣٣٦/١.

- (١٠٦) ينظر: حاشية الشهاب البيضاوي ٢/٢١٣.
- (١٠٧) ينظر: نظم الدرر ٢/٧٢.
- (١٠٨) وهذه المواضع هي: [البقرة: ١٣]، [الأنعام: ٣٧]، [الأعراف: ١٣١، ١٨٧]، [الأنفال: ٣٤]، [يونس: ٥٥]، [يوسف: ٢١، ٤٠، ٦٨]، [النحل: ٣٨]، [القصص: ١٣، ٥٧]، [الروم: ٦، ٣٠]، [سبأ: ٢٨، ٣٦]، [الزمر: ٤٩]، [غافر: ٥٧]، [الدخان: ٣٩]، [الجاثية: ٢٦]، [الطور: ٤٧]، [المنافقون: ٨].
- (١٠٩) وهذان الموضعان هما: [آل عمران: ٧٩]، [الروم: ٥٦].
- (١١٠) الجنى الداني ص: ٦١٦.
- (١١١) الفصل ص: ٣٩٨. الجنى الداني ص: ٦١٦.
- (١١٢) تفسير الماتريدي ١/٣٨٥-٣٨٦. تفسير السمرقندي ١/٢٨. الهداية ١/١٦٢. تفسير ابن عطية ١/٩٤. تفسير الخازن ١/٢٨. السراج المنير ١/٢٥. تفسير أبي السعود ١/٤٥. حاشية الشهاب على البيضاوي ١/٣٣٧. تفسير المنار ١/١٣٤.
- (١١٣) تفسير الماتريدي ١/٣٨٥-٣٨٦.
- (١١٤) نظم الدرر ١/١١٣. ويُنظر: الفواتح الإلهية ١/٢٢.
- (١١٥) ينظر: البحر المحيط ١/١٠٩. الدر المصون ١/١٤٠.
- (١١٦) حاشية الشهاب على البيضاوي ١/٣٣٧.
- (١١٧) تفسير الطبري ١١/٣٤٣. تفسير الماتريدي ٤/٧٨. الهداية ٣/٢٠١٢. تفسير الماوردي ٢/١١٠. تفسير ابن عطية ٢/٢٨٩. زاد المسير ٢/٢٦. تفسير القرطبي ٦/٤١٩. تفسير البيضاوي ٢/١٦٠. السراج المنير ١/٤١٨. تفسير أبي السعود ٣/١٣٠.
- (١١٨) نظم الدرر ٧/١٠٤.
- (١١٩) تفسير أبي السعود ٣/١٣٠. تفسير الألوسي ٤/١٣٥.
- (١٢٠) البحر المحيط ٤/٤٩٩-٥٠٠.

- (١٢١) تفسير الزمخشري ٢/٢١. تفسير الشوكاني ٢/١٣٠.
- (١٢٢) ينظر على سبيل المثال: الهداية ٤/٢٣٦٠. الوسيط للواحد ٢/٣٦٦. الدر المصون ٥/٣١٧. السراج المنير ١/٤٧٤. تفسير أبي السعود ٣/٢٢٧. تفسير الألوسي ٤/٣٥٧.
- (١٢٣) ينظر على سبيل المثال: تفسير ابن عطية ٢/٣٩٩. زاد المسير ٢/١١٨. تفسير الرازي ١٤/٢٣٩. تفسير القرطبي ٧/٢٠٥. البحر المحيط ٥/٥٠.
- (١٢٤) نظم الدرر ٧/٣٩٨.
- (١٢٥) شرح ابن عقيل ٢/١٥٠.
- (١٢٦) التحرير والتنوير ٨/١٢٣.
- (١٢٧) تفسير الطبري ١٧/٢٠٨، ١٨/٤١٣. الوسيط للواحد ٣/٢٣١. زاد المسير ٢/٥٦١. تفسير النسفي ٢/٣٩٥. تفسير الإيجي ٣/٧. تفسير أبي السعود ٦/٥٧. تفسير الشوكاني ٣/٤٧١. تفسير الألوسي ٩/١٣.
- (١٢٨) الفواتح الإلهية ١/٤٢٧.
- (١٢٩) تفسير السعدي ص: ٤٤١.
- (١٣٠) زهرة التفاسير ٨/٤١٨٣.
- (١٣١) نظم الدرر ١٢/٣٩٠.
- (١٣٢) الدر المصون ٨/١٣٥.
- (١٣٣) ينظر: الدر المصون ٨/١٣٥.
- (١٣٤) التحرير والتنوير ١٤/١٦١.
- (١٣٥) تفسير الزمخشري ٢/١٨٢. البحر المحيط ٥/٢٣٣. تفسير أبي السعود ٣/٢٩٧. تفسير الرازي ١٥/٤١٨. تفسير البيضاوي ٣/٤٣. السراج المنير ١/٥٤١.
- (١٣٦) تفسير الزمخشري ٤/٥٩٥. تفسير ابن عطية ٢/٤٨٢. تفسير البيضاوي ٥/٢٣٧. غاية الأمان ص: ٢١٥. تفسير الشوكاني ٥/٣٢٩. تفسير الألوسي ٥/١١٨.

- (١٣٧) نظم الدرر ٣٢٧/٢٠. وينظر: السراج المنير ٣٦٤/٤.
- (١٣٨) التحرير والتنوير ١٩١/٩.
- (١٣٩) تفسير الطبري ٤٢٤/١٤. الهداية ٣١٠٠/٤. تفسير البيضاوي ٩٤/٣. تفسير المراغي ١٨٤/١٠.
- (١٤٠) البحر المحيط ٤٨٩/٥. تفسير الخازن ٣٩٦/٢. السراج المنير ٦٤٢/١. تفسير القاسمي ٤٧٩/٥.
- (١٤١) تفسير السمرقندي ٨٢/٢. الوسيط للواحدى ٤٣٩/٣. تفسير القرطبي ٤٩/١٤.
- (١٤٢) نظم الدرر ٥٧٥/٨.
- (١٤٣) تفسير الطبري ١٣٨/١٤. تفسير الماتريدي ٣٠٤/٥. تفسير الماوردي ٣٤١/٢. الوجيز للواحدى ص: ٤٥٤. تفسير الزمخشري ٢٤٩/٢. تفسير البيضاوي ٧٢/٣. تفسير أبي السعود ٤٤/٤. تفسير المنار ١٦٢/١٠. التحرير والتنوير ١٢٠/١٠.
- (١٤٤) نظم الدرر ٣٨٣/٨. السراج المنير ٥٩١/١. تفسير الشوكاني ٣٨٦/٢.
- (١٤٥) تفسير أبي السعود ٤٤/٤. تفسير الألوسي ٢٤٨/٥.
- (١٤٦) نظم الدرر ٣٨٣/٨. السراج المنير ٥٩١/١.
- (١٤٧) وهذه المواضع هي: [البقرة: ١١٣، ١١٨]، [النحل: ٥٦]، [الزمر: ٩].
- (١٤٨) وهذه المواضع هي: [يونس: ١٨]، [الرعد: ٣٣]، [الملك: ١٤]، [العاديات: ٩].
- (١٤٩) ينظر على سبيل المثال: تفسير البيضاوي ١٠٣/١. تفسير النسفي ١٢١/١. تفسير الثعالبي ٣٠٥/١. نظم الدرر ١٣٤/٢. تفسير الشوكاني ١٥٢/١.
- (١٥٠) الفواتح الإلهية ٤٨/١.
- (١٥١) تفسير الطبري ٢٦٨/٢١. الهداية ٦٣٠٨/١٠. زاد المسير ١٠/٤.
- (١٥٢) الوسيط للواحدى ٥٧٤/٣.
- (١٥٣) تفسير أبي السعود ٢٤٥/٧. تفسير ابن عجيبة ٥٧/٥. تفسير السعدي ص: ٧٢٠.

- (١٥٤) تفسير الرازي ٤٢٩/٢٦.
- (١٥٥) تفسير الشوكاني ٥٢٠/٤.
- (١٥٦) ينظر: دلائل الإعجاز ١/١٥٤.
- (١٥٧) التحرير والتنوير ٣٤٨/٢٣.
- (١٥٨) تفسير الألوسي ٢٣٧/١٢.
- (١٥٩) التفسير القرآني للقرآن ١٢/١١٢٧ - ١١٢٨.

قائمة المراجع

- ١- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت ٥٦٦٠هـ)، تحقيق: محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢- إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس وأحمد محمد حميدان وإسماعيل محمود القاسم، دار المنير ودار الفارابي، دمشق، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش (ت ١٤٠٣هـ)، دار اليمامة/ دمشق - دار ابن كثير/ بيروت، ط ٤، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٤- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
- ٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، بدون تاريخ.
- ٦- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٧- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن عجيبة (ت ١٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، حسن عباس زكي، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٨- البلاغة العربية، عبد الرحمن حسن حَبَّكَة الميداني (ت ١٤٢٥هـ)، دار القلم/ دمشق - الدار الشامية/ بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٩- البيان في عد آي القرآن، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٠- تفسير ابن جزري (التسهيل لعلوم التنزيل)، محمد بن أحمد بن جزري الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- ١١- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- ١٢- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- ١٣- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أبو السُّعُودِ محمد بن محمد العمادي (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- ١٤- تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)، شهاب الدين محمود بن عبدالله البغدادي الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- ١٥- تفسير الإيجي (جامع البيان في تفسير القرآن)، محمد بن عبد الرحمن الإيجي الشافعي (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- ١٦- تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- ١٧- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- ١٨- تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- ١٩- تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)، أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

- ٢٠- تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)، علاء الدين علي بن محمد المعروف بالخازن (ت ٥٧٤١هـ)، تحقيق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥.
- ٢١- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب)، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ٢٢- تفسير الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، مجموعة رسائل علمية بجامعة طنطا وجامعة أم القرى، ١٤٢٠ - ١٤٢٤هـ.
- ٢٣- تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، ط ٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٢٤- تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان)، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ٢٥- تفسير السمرقندي (مجر العلوم)، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، تحقيق علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ٢٦- تفسير السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد السمعي (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٢٧- تفسير الشوكاني (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير)، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير/ دمشق - دار الكلم الطيب/ بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ٢٨- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، حققه: محمود محمد شاكر، خرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- ٢٩- التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب (ت بعد ١٣٩٠هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ.
- ٣٠- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٣١- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣٢- تفسير الماوردي (النكت والعيون)، أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- ٣٣- تفسير المراغي، أحمد مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط ١، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.
- ٣٤- التفسير المظهري، محمد ثناء الله المظهري (ت ١٢٢٥هـ)، تحقيق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية، باكستان، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٥- تفسير المنار (تفسير القرآن الحكيم)، محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٦- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٧- تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)، ضبط وإخراج: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٨- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد/ دمشق - مؤسسة الإيمان/ بيروت، ط ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٩- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- ٤٠- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرازي)، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
- ٤١- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٤، بدون تاريخ.
- ٤٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمن الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. بدون تاريخ.
- ٤٣- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني / القاهرة - دار المدني / جدة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٤٤- روح البيان، إسماعيل حقي الإستانبولي (ت ١١٢٧هـ)، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- ٤٥- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٦- زهرة التفاسير، محمد بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت ١٣٩٤هـ)، دار الفكر العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- ٤٧- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية)، القاهرة، ١٢٨٥هـ - ١٨٦٨م.
- ٤٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٤٩- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٥٠- علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)، أحمد مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- ٥١- غاية الأمان في تفسير الكلام الرباني، أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت ٨٩٣هـ)، تحقيق: محمد مصطفى كوكصو رسالة دكتوراة بجامعة صاقريا كلية العلوم الاجتماعية، تركيا، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- ٥٢- فتح البيان في مقاصد القرآن، محمد صديق خان القنوجي (ت ١٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- ٥٣- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، مجموعة رسائل علمية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣- ١٤١٦هـ.
- ٥٤- الفواتح الإلهية والمفاتيح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية، نعمة الله بن محمود النخجواني (ت ٩٢٠هـ)، دار ركابي للنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- ٥٥- الكتاب، عمرو بن عثمان المعروف بسبيويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- ٥٦- الكلبيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- ٥٧- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بدون تاريخ.
- ٥٨- المصباح في شرح المفتاح، علي بن محمد الجرجاني (ت ٧٤٠هـ)، رسالة دكتوراة، جامعة مرمره، تركيا، بدون تاريخ.
- ٥٩- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- ٦٠- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- ٦١- مفتاح العلوم، يوسف بن محمد السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- ٦٢- الفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحّم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ٦٣- المتضرب، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، دار عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- ٦٤- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- ٦٥- النكت في إعجاز القرآن، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٦هـ). مطبوع ضمن: (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، د ت.
- ٦٦- الهداية إلى بلوغ النهاية، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط ١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٦٧- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم / دمشق - الدار الشامية/ بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٦٨- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرة، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

رابعاً: التاريخ والحضارة الإسلامية

خالد القسري
حياته وتاريخه
(٦٦-١٢٠هـ / ٦٨٦-٧٤٣م)

إعداد وتأليف

د. بندر بن محمد بن رشيد الهمزاني

أستاذ مشارك في كلية الشريعة قسم تاريخ

جامعة أم القرى

خالد القسري حياته وتاريخه

(٦٦-١٢٠هـ / ٦٨٦-٧٤٣م)

د. بندر بن محمد بن رشيد الهمزاني

المقدمة:

فقد اضطربت المصادر التاريخية في الكلام عن خالد بن عبد الله القسري، ما بين مادح، وذام، ولعبت العداوة والبغضاء والحقد والمذهبية دوراً في تشويه صورته، خاصةً بعدما خلط عملاً صالحاً بآخر سيئاً، مما جعل الطريق ممهداً أمام أعدائه لتطويع تاريخه الزاخر بمواقف مشهودة، والتعمية على جهوده المشكورة، في محاربة الأفكار الهدامة، وأعماله الجليلة في البناء والإعمار وشق الترع والأنهار.

ومن هنا يبرز الدافع والسبب وراء هذا البحث، وهو:

١. إنصاف خالد، وبيان حقيقة ما أُثير حوله، وتحليل الوقائع التاريخية واستخلاص النتائج الصحيحة المترتبة عليها، على وجه الإنصاف والعدل، دون محاباة.
٢. الإشارة إلى أسباب هذا التشويه، وضلوع المذهبية والاختلاف في أكثره.
٣. بيان شطط الأصفهاني، في عداوته للأمويين عامة، وخالدٍ خاصة، وتجاوزه إلى لعن خالد؛ بل ولعن الإسلام وتفضيل الجاهلية عليه^(١).
- وبيان تأثير هذا الشعبي فيما تداوله المؤرِّخون والمترجمون لخالد.
٤. بيان دوافع بعض رموز الأحناف وراء طعنهم في خالد.

هدف البحث:

وقد جعلنا نصب أعيننا - ورأيناه حقاً علينا - أن نعيد الأمر إلى نصابه، وأن ندرس شخصية خالدٍ، ونلقي الضوء عليها، فنثبت له حقه اللائق به كشخصية محورية في تاريخ المسلمين، وننصفه من أعدائه الذين ظلموه، وفي سبيل تحقيق ذلك كشفنا النقاب عما له من أعمال وسوابق تُذكر وتُشكر.

نعم؛ ولم ندع فيه ولا في غيره العصمة بعد النبي ﷺ، فكل إنسان يؤخذ منه ويُترك إلا النبي ﷺ.

وقد قسمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث:

مقدمة: ذكرت فيها أهمية هذا الموضوع والباعث على اختياره.

تمهيد: في الحالة الدينية والسياسية والاجتماعية آنذاك.

المبحث الأول: في حياة خالد، وأعماله، وصفاته الشخصية.

المبحث الثاني: في مواقف خالد المشهودة في محاربة المبتدعة، ورد بعض ما أثير حوله من شبهات.

المبحث الثالث: في مقتله.

وختمته أخيراً: بملخص البحث، وخاتمته، ثم فهارس المصادر والمراجع والموضوعات.

سائلاً الله عز وجل أن أكون قد ساهمت في كشف النقاب عن بعض مجهودات خالد في التصدي للمنحرفين، وإلقاء الضوء على هذه الشخصية الإسلامية العظيمة، وتعريف الأجيال المسلمة المعاصرة بهذا الرجل الفذ في التاريخ الإسلامي، وإنصافه من خصومه.

تهدية:

نبذة عن أحوال الدولة الأموية في الفترة من ٦٦-١٢٦هـ / ٦٨٦-٧٤٣م.
وُلِدَ خالدٌ نحو سنة ٦٦هـ، وقتل سنة ١٢٦هـ وهو ابن نحو ٦٠ سنة، كما
سيأتي في ترجمته.

وهذه فترة مليئة بالأحداث الجسام، أدرك فيها خالدٌ بسنِّه آخر عصر الصحابة،
فقد وُلِدَ نحو سنة ٦٦ بينما مات الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب على
سبيل المثال سنة ٧٣ أو ٧٤هـ.

كما أدرك خالدٌ كبار التابعين، بل وأمسك إمامهم وكبيرهم سعيد بن جبير
(ت ٩٥هـ) وأرسله للحجاج، ليلقى سعيدٌ مقتله على يد الحجاج الغاشم.

وفي هذه الفترة التي عاشها خالدٌ نجد الحجاج الثقفي ماثلاً أمام أعيننا، يرهب
الناس ويظلمهم ويتجبر عليهم، بل ويقتل صالحهم أمثال سعيد بن جبير^(٢)، وفي هذه
الفترة نفسها بزغت الفرق وأطلت برأسها على البلاد الإسلامية.

فقد أدرك خالدٌ آخر عصر الصحابة، بخيره، ونضارته، كما أدرك بداية ظهور
الفتن، وبزوغ فرق الضلال.

وقد عبّر عن ذلك وأرّخه أحد أئمة هذه الفترة وأعلامها العظام، وهو الإمام
التابعي الجليل محمد بن سيرين الأنصاري البصري (ت ١١٠هـ) فقال: «لم يكونوا
يسألون عن الإسناد، فلماً وقعت الفتنة؛ قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فُيُنظَرُ إلى أهل
السنة فُيُؤَخَذُ حديثهم، ويُنظَرُ إلى أهل البدع فلا يُؤَخَذُ حديثهم»^(٣).

وكلام ابن حزم يشير إلى ظهور الفرق قبل المئة؛ كالخوارج والشيعة والقدرية؛
حتى حدث متكلمو المعتزلة بعد المئة من التاريخ^(٤).

وهي الفترة التي عاش فيها خالد القسري، وسيأتي معنا تصديده لعدد من أهل البدع والزندقة كالمغيرية والجهمية، وتضحيته بالجعد بن درهم.

وقد انعكس هذا الواقع الديني وظهور الفرق على الواقع الاجتماعي والسياسي آنذاك، وتسلبت المبتدعة على بعض أركان الدولة، فيما بعد.

وفي هذه الفترة ارتكبت الفظائع، وسفكت دماء بريئة على يد الحجاج بن يوسف الثقفي وأمثاله. ولم ينس التاريخ قتل الحجاج للصحابي الجليل عبد الله بن الزبير رضي الله عنه وعن أبيه الزبير حواري رسول الله ﷺ، وأمه أسماء ذات النطاقين، لكن لم يشفع هذا كله لعبد الله، عند ذاك الحجاج الغشوم، فقتله وصلبه سنة ٧٣ هـ، ومن عجب أن يوليئه الخليفة عبد الملك إمرة المدينة عقب هذه الواقعة^(٥). قبل أن يتسلم سعيد بن جبير من خالد فيقتله الحجاج سنة ٩٥ هـ.

ومن عجب أن يكون هذا الحجاج الغشوم هو الشافع لتولي خالد القسري إمرة مكة، استجابة لوشاية الحجاج في الراشد العادل عمر بن عبد العزيز رحمة الله عليه، حين كتب عمر للخليفة يخبره بظلم الحجاج وما يعانیه أهل العراق من بطشه، فوشى به الحجاج عند الخليفة وكتب يطلب تغيير إمرة الحرمين، وطلب إمرة المدينة لعثمان بن حيان وإمرة مكة لخالد؛ فكانت له^(٦).

وفي هذا الجو المشحون بالدماء البريئة والوشايات والبطش والظلم والجبروت كان خالد يسير، ويترقى في المناصب، إلى أن قُتل في آخر أمره.

المبحث الأول: في حياة خالد، وأعماله، وصفاته الشخصية.

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكُنيتُه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته وبيته وبيئته.

المطلب الثالث: صفاته الشخصية، ورواياته.

المطلب الرابع: أعماله.

المطلب الخامس: بعض من وُلِّي له.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكُنيتُه.

خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كُرْز^(٧) بن عامر بن عبد الله بن عبد شمس بن غَمَعَمَةَ بن جرير بن شِيقُ بن صعب بن يَشْكُرُ بن رُهْمَ بن أَفْرَكَ بن أَفْصَى بن نذير^(٨) بن قَسْر، وهو مالك بن عَبْقُر بن أُنْمَار، وَلِي العِرَاقَ وَمَكَّةَ^(٩).

وقَسْر بفتح القاف وسكون السين المهملة، هكذا ضبطها ابن ماکولا^(١٠)، ولم يذكر ابن ماکولا في قسر وجهًا آخر. لكنه قال في «القصري بالقاف: فهو خالد بن عبد الله القصري، عن محمد بن زياد، روى عنه عبد الله بن بزيع»^(١١)، ولم يذكر ابن ماکولا في كتابه أن شيخ ابن بزيع هذا هو خالد الأمير، وإنما اقتصر على تسميته ولم يقل بأنه الأمير أو آخر اشترك معه في اسمه ونسبته.

فلما رأى ابن خلكان صنيع ابن ماکولا هذا، قال ابن خلكان: «قال ابن ماکولا: يقال: القسري والقصري»^(١٢)، ولم أجد هذا النقل في كتاب ابن ماکولا، فلعل ابن خلكان أخذه بمعناه من صنيع ابن ماکولا الذي ذكرته آنفًا، ولا يساعده صنيع ابن

ماكولا على ما ذهب إليه، فلم يصرح ابن ماکولا بهذا، بل صنيعه يدل على أنه آخر غير القسري الأمير؛ لأنه لم يذكر في قسر أن الأمير يقال فيه: القصري، نسبة إلى القصر البناء أو قسر الاسم، ولم يقل في القصري شيخ ابن بزيع أنه الأمير، فدل صنيعه هذا على التفريق بين الرجلين.

وأما ابن طاهر فذهب إلى نحو ما فهمه ابن خلكان من صنيع ابن ماکولا، فذكره ابن طاهر في القصري بالصاد، وقال: «منسوب إلى قصر بجيلة، ويكتب بالسين والصاد، منهم خالد بن عبد الله القصري الأمير، روى عن محمد بن زياد، روى عنه عبد الله بن بزيع»^(١٣). وتعقبه المعلمي اليماني بقوله: «زاد عبد الغني: (وأما خالد بن عبد الله القصري الأمير فذاك بالسين مكان الصاد، وهم من قسر، بطن من بجيلة)، قال هذا لثلاثي يشتهر بشيخ ابن بزيع، وابن بزيع يروي عن ابن جريح المتوفى سنة ١٥٠ ونحوه، فالظاهر أنه لم يدرك الأمير خالد بن عبد الله القصري، وللقصري ترجمة في تهذيب المزي وغيره، ذكروا له رواية عن أبيه عن جده، لم يذكروا غيرها، وذكروا الرواة عنه، وهم أكبر من ابن بزيع، واشتهر الأمر على ابن طاهر» فذكر المعلمي كلام ابن طاهر الذي نقلناه سابقاً ثم قال: «كذا قال، وظاهر كلامه أن قسر بجيلة، أو كما قال: قصر بجيلة موضع كان فيه قصر من القصور وحوله قرية سميت به؛ كما هو الحال في قصر ابن هبيرة وغيره مما ذكره بعد، ولا نعلم أحداً قبله قال في قسر التي ينسب إليها الأمير: قصر، ولا قال في قصر وهو البناء المعروف: قسر، ولا قال: إن هناك ما يسمى قصر بجيلة. والغريب أن ابن السمعاني تبعه، فبعد أن ذكر في رسم القصري^(١٤) أن قسرا بطن من بجيلة، وذكر نسبته وقال: (المنتسب إليه الأمير خالد بن عبد الله القصري)؛ قال في رسم القصري^(١٥): (هذه النسبة إلى القصر وهو في ستة مواضع، منها قصر بجيلة ويكتب بالسين أيضاً والمنتسب بهذه النسبة خالد بن عبد الله القصري - كذا - أمير العراق، يروي عن محمد بن زياد، روى عنه عبد الله بن بزيع،

وقد ذكرناه في القسري بالسين)، وأعرض صاحب اللباب في رسم القسري عن هذه القضية، وكان الأولى أن يذكرها ويبين خطأها»^(١٦).

والقسري بالسين المهملة، هكذا ضبطه الدارقطني^(١٧)، والجيانى^(١٨)، والحازمي^(١٩)، وابن حجر^(٢٠)، ولم يذكروا غير السين المهملة، نسبةً إلى القبيلة من بَحِيلَة.

وأما كنيته:

فيكنى بأبي يزيد وأبي الهيثم، هكذا كناه ابن خلكان^(٢١). واقتصر ابن عساكر^(٢٢) والذهبي^(٢٣) مرةً على أبي الهيثم، واقتصر في مرةٍ أخرى^(٢٤) على أبي القاسم.

وقال المزي^(٢٥): «أبو القاسم، ويقال: أبو الهيثم». ولم يذكر المزي ولا غيره من

المذكورين - عدا ابن خلكان-: أبا يزيد.

المطلب الثاني: مولده ونشأته وبيته وبيئته.

وُلِدَ خالدٌ في نحو سنة ٦٦ هـ، على هذا يدل قول خليفة بن خياط: «قتل خالد في سنة ست وعشرين ومئة وهو ابن نحو من ستين سنة»^(٢٦). فهذا يدل على أن ولادته تكون في نحو سنة ٦٦ هـ.

وقد كان خالد من الأشراف، ومن بيت له تاريخه ورجاله، وليس بيتاً عادياً،

وقد تولى أهل بيته إمارة أكثر من مكان.

فأخوه أسد بن عبد الله: ولي خراسان لهشام بن عبد الملك^(٢٧).

وأسد: هو الذي بنى قرية أسداباذ ببيهق^(٢٨).

كما أن ابنه يزيد بن خالد: ولي دمشق، قبل أن يوجه إليهم مروان بن الحكم

من حمص من يهزمهم، وعلى إثرها يهرع يزيد إلى قرية المزة، قبل أن يشي به بعضهم فيقتل هو أيضاً كما قُتِل خالد^(٢٩).

ولخالد أخ آخر: وهو إسماعيل بن عبد الله^(٣٠).

وأبوهم: عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز القسري: ترجم له ابن أبي حاتم^(٣١) وابن حبان^(٣٢) بروايته عن أبيه يعني يزيد بن أسد، ورواية ابنه خالد عنه، ولم يذكر ابن أبي حاتم فيه جرحاً ولا تعديلاً، واقتصر ابن حبان بذكره في الثقات، لم يزد على ذلك. وكذلك ذكره ابن قطلوبغا في الثقات^(٣٣).

وجدهم: يزيد بن أسد القسري: له صحبة كما قال أبو حاتم الرازي^(٣٤). وذكره ابن حبان وقال^(٣٥): «قال له النبي ﷺ: (يا يزيد بن أسد أحب للناس ما تحب لنفسك)، صحابي، سكن الشام، لا يُعرف له إلا هذا الحديث الواحد». وهو الآتي هنا في الكلام على روايات خالد.

وكذا ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من الصحابة، وقال: «وفد على النبي ﷺ، وروى عن النبي ﷺ حديثاً»^(٣٦).

وقال البخاري: سمع النبي ﷺ^(٣٧).

وكذا نقله ابن حجر أيضاً عن أبي عبد الله المقدمي قال: له صحبة^(٣٨).

وخالف ذلك ابن معين فقال: «أهله يقولون: ليس له صحبة، ولو كان له صحبة لشرف به أهله»^(٣٩).

فتعقبه ابن عبد البر بقوله: «هذا قول يحيى بن معين، وخالفه الناس وعدّوه في الصحابة لحديث هشيم وغيره عن سيار أبي الحكم»^(٤٠). يعني حديثه المذكور في المطلب الآتي بعد هذا في روايات خالد^(٤١).

أما خالد: فقد ولي مكة سنة ٨٩ هـ^(٤٢) فلم يزل والياً عليها حتى مات الوليد بن عبد الملك^(٤٣)، فأقره سليمان بن عبد الملك عليها ثم عزله وولى داود بن طلحة^(٤٤).

كذا أرخ خليفة وابن خلكان تاريخ ولايته مكة سنة ٨٩هـ، وأرّخه ابن كثير في

سنة ٩٣هـ.

وقد ولي خالد مكة بشفاعة من الحجاج، ووشاية منه في عمر بن عبد العزيز رحمة الله عليه، وذلك في سنة ٩٣هـ كما قال ابن كثير: «وفيها عزل الوليد عمر بن عبد العزيز عن إمرة المدينة، وكان سبب ذلك أنّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى الوليد يخبره عن أهل العراق أنهم في ضيم وضيق مع الحجاج من ظلمه وغشمه، فسمع بذلك الحجاج فكتب إلى الوليد: إنّ عمر ضعيف عن إمرة المدينة، وإن جماعة من أهل الشر من أهل العراق قد لجأوا إلى المدينة ومكة، وهذا وهن وضعف في الولاية، فاجعل على الحرمين من يضبط أمرهما، فولّى على المدينة عثمان بن حيان، وعلى مكة خالد بن عبد الله القسري، ففعل ما أمره به الحجاج، فخرج عمر بن عبد العزيز من المدينة في شوال فنزل السويداء، وقدم عثمان بن حيان المدينة ليلتين بقيتا من شوال من هذه السنة. وحج بالناس فيها عبد العزيز بن الوليد بن عبد الملك»^(٤٥).

وولي خالد العراق سنة ١٠٦هـ^(٤٦)، وعزل عنها سنة ١٢٠هـ^(٤٧). في جمادى الأولى^(٤٨). واختلّف في سبب عزله عنها^(٤٩).

ومكث خالد والياً على العراق نحو من أربع عشرة سنة في قول خليفة بن خياط^(٥٠)، لكنه في قول الطبري^(٥١) وغيره عمل لهشام خمس عشرة سنة إلا أشهر. فيُحمل ذلك على مجموع ما عمله لهشام عامة، ويُحمل قول خليفة على مجموع ما عمله لهشام على العراق خاصة.

وكان خالد على شرطة الكوفة قبل أن يلي العراق^(٥٢).

قال ابن عساكر: «أمير مكة للوليد وسليمان، وأمير العراقيين لهشام بن عبد الملك، وهو من أهل دمشق، روى عن أبيه، روى عنه: سيار أبو الحكم، وإسماعيل بن

واسط البجلي، وحبیب بن أبی حبیب، وحمید الطویل، وإسماعیل بن أبی خالد، وداره بدمشق هي الدار الكبيرة التي في مربعة القز، تُعرف اليوم بدار الشريف الزيدي، وإليه يُنسب الحمام الذي يقابل باب قنطرة سنان بباب توما^(٥٣).

وهو ممن جُمع له المصران: البصرة والكوفة.

فقد قال مجالد بن سعيد: «أول من جمع له المصران البصرة والكوفة: زياد، وابنه عبيد الله بن زياد، ومصعب بن الزبير، وبشر بن مروان، والحجاج بن يوسف، ويزيد بن أبي كبشة السكسكي، ويزيد بن المهلب، ومسلمة بن عبد الملك، وعمر بن هبيرة الفزاري، وخالد بن عبد الله القسري، ويوسف بن عمر الثقفي، وعبد الله بن عمر بن عبد العزيز، ويزيد بن عمر بن هبيرة، ولم يجمع لأحد غيرهم»^(٥٤).

وكذا قال ابن قتيبة في: «تسمية من ولي العراقين: أول من جمع له المصران - الكوفة والبصرة-: زياد» فذكرهم عدا يزيد بن أبي كبشة، ثم قال ابن قتيبة: «ولم يجمع العراقان لأحد بعد هؤلاء»^(٥٥).

المطلب الثالث: صفاته الشخصية، وروايته.

فأما صفاته الشخصية فمنها:

الحزم والشدة:

وأول ما يلفت الانتباه في شخصية خالد هو الحزم والشدة، التي أهّلته لتولي عددًا من المناصب الخاصة بالشرطة والولاية، وأن يُجمع له العراق، وهو من القلائل الذين حكموا المصريين: البصرة والكوفة.

لكن يظهر أن قضية الحزم والشدة في شخصية خالد لم تقف عند الحد المطلوب، بل تجاوزتها فأورثته جرأة على ما لا يليق ولا كان ينبغي له أن يأتي به، كما سيظهر من كلامنا الآتي.

ويدل على هذا قصته مع الأعجم؛ فقد تناقل النسابون^(٥٦) أنّ خالدًا ضرب الأعجم، وهو عبد الله الأصغر بن شيبه بن عثمان، وذلك في إمرة خالد على مكة للوليد بن عبد الملك؛ فركب عبد الله الأعجم إلى الوليد، يتظلم من خالد؛ فأفاد منه؛ أي ضرب خالدًا مثلما ضرب هو الأعجم، وفي ذلك يقول الفرزدق:

نَعَمْ لَقَدْ سَارَ ابْنُ شَيْبَةَ سِيرَةً أَرْتَكُ نُجُومَ اللَّيْلِ وَاضِحَةً تَجْرِي
فَأَصْبَحَ قَدْ صَبَّتْ عَلَى رَأْسِ خَالِدٍ شَائِبٌ لَمْ يُرْسَلَنَّ مِنْ سَبِيلِ الْمَطْرِ

وذكروا في سبب ضربه الأعجم أنّ خالد بن عبد الله القسري في ولايته لمكة، عن سليمان بن عبد الملك، قد أحدث حدثًا منكرًا، فقام إليه عبد الله بن شيبه الأعجم، فأمره بالمعروف ونهاه عما فعل، فغضب خالد غضبا شديدا، وأخاف الرجل، فخرج الرجل إلى سليمان يشتكي خالدًا إلى آخر القصة السابقة.

ويظهر أن الحجاج بن يوسف الثقفي قد لمح هذا في خالد فاستفاد منه لنفسه، فقد ولي خالد مكة بشفاعة من الحجاج، ووشاية منه في عمر بن عبد العزيز رحمة الله عليه، حين علم الحجاج بكلام عمر للوليد يخبره عن أهل العراق أنهم في ضيم وضيق مع الحجاج من ظلمه وغشمه، فسمع بذلك الحجاج فكتب إلى الوليد: إنّ عمر ضعيف عن إمرة المدينة، وإن جماعة من أهل الشر من أهل العراق قد لجأوا إلى المدينة ومكة، وهذا وهن وضعف في الولاية، فاجعل على الحرمين من يضبط أمرهما، فول على المدينة عثمان بن حيان، وعلى مكة خالد بن عبد الله القسري، ففعل ما أمره به الحجاج^(٥٧). وقد سبق هذا قبل قليل في ولاية خالد مكة.

فيظهر أن الحجاج قد لمح في خالد هذه الشدة المفرطة أحيانًا، فاستفاد من شدته لصالحه، ومن ثم طعن الحجاج في الصالح الورع العابد الإمام عمر بن عبد العزيز رحمة الله عليه، ليستبدله الوليد بخالد القسري، بناء على أمر الحجاج الذي كان متسلطا على الوليد فيما يظهر.

وسياتي معنا ما فعله خالد القسري مع سعيد بن جبير رحمة الله عليه، وكيف أرسله ليلقى حتفه، على يد الحجاج، بعدما تحرّج غيره من عمال الحجاج عن الإمساك بالإمام سعيد بن جبير وإرساله للحجاج.

ويظهر أن مسألة سعيد بن جبير رحمة الله عليه، لم تكن حدثاً عارضاً في حياة خالد، بل كانت في خالد شدة أساء بها إلى نفسه، وأساء بها إلى الآخرين، وجلبت له مزيداً من العداوات.

ونلاحظ هذا في وقائع عديدة، منها: واقعة حبسه عمر بن هبيرة الفزاري، وكان قد ولي العراقين ليزيد بن عبد الملك ستّ سنين.

فلما عُزل ابن هبيرة حبسه خالد بن عبد الله القسريُّ.

فقال الفرزدقُ في ذلك:

| | |
|---|---|
| لَمِنْ حَدَثِ الْأَيَّامِ تَحْسُهَا قَسْرُ | لَعَمْرِي لَنْ نَابَتْ فَنَزَارَةَ نَوْبَةً |
| فَتَّى شَيْظَمِيًّا لَا يُتَهَنَّهُ الرَّجْرُ | لَقَدْ حَبَسَ الْقَسْرِيُّ فِي سَجْنٍ وَاسِطٍ |
| غِدْدِي لَهُ لَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَالْخَمْرُ | فَتَّى لَمْ تُرْبِيهِ النَّصَارَى وَلَمْ يَكُنْ |

وقال الفرزدق لابن هبيرة حين نُقبَ له السجن، فسار تحت الأرض هو وابنه

حتى نفذ بطنها:

| | |
|---|--|
| فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا بَطْنُهَا لَكَ مَخْرَجًا | لَمَّا رَأَيْتَ الْأَرْضَ قَدْ سُدَّ ظَهْرُهَا |
| تَوَى فِي ثَلَاثِ مُظْلَمَاتٍ فَفَرَّجًا | دَعَوْتَ الَّذِي نَادَاهُ يُوُسُّ بَعْدَمَا |

فقال ابن هبيرة: ما رأيت أشرف من الفرزدق هجاني أسيراً ومدحني أسيراً^(٥٨).

على أن الفرزدق لم ينج من خالدٍ هو الآخر، فقد حبسه خالدٌ كما حبس الكُمَيْتَ بن زيدٍ الشاعر أيضاً^(٥٩).

ورغم هذا كله فقد رُوي عن خالدٍ أنه قد أمر بعض ولاته بالرفق برعيته، فروى ابن عساكر بإسناده عن أبي جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح نا محمد بن عمران عن أبيه قال: «كتب خالد بن عبد الله القسري إلى أبان بن الوليد - وكان قد ولاه المبارك - : أما بعد فإن الرعية من الحاجة إلى ولايتها مثل الذي بالولاية من الحاجة إلى رعيته، وإنما هم من الوالي بمنزلة جسده من رأسه، وهو منهم بمنزلة رأسه من جسده، فأحسن إلى رعيته بالرفق بهم، وإلى نفسك بالإحسان إليها، ولا تكونن هم إلى صلاحهم أسرع منك إليه، ولا عن فسادهم أذرع منك عنه، ولا يحملك فضل القدرة على شدة السطوة بمن قلَّ ذنبه ورجوت مراجعته، ولا تطلب منهم إلا مثل الذي تبذل لهم، واتق الله تعالى في العدل عليهم، والإحسان إليهم؛ فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، أصرم فيما علمت، واكتب إلينا فيما جهلت؛ يأتك أمرنا في ذلك إن شاء الله، والسلام»^(٦٠).

وعلى الرغم من رونق كلمات هذه الرسالة التي أرسلها، لكنها أيضاً تحتوي على شدة وصلابة في الشخصية، بل وطلب الصرامة من الوالي العامل له فيما يعلم، وأن يكتب إليه فيما يجهل ليأتيه أمره.

ولاشك أن صلابة الشخصية وصرامتها وانضباطها من عوامل نجاحها في مهامها شرط أن لا تزيد هذه الصرامة والصلابة عن الحد، وأن لا تخرج هذه الشدة إلى ما لا يحمد، وأرى أن موقف خالد من سعيد بن جبير؛ قد يكون أثراً لخروج هذه الشدة والحزم إلى ما لا يحمد، وربما كانت يد الحجاج السابقة عند خالد في توليته وشفاعته له في ذلك هي الباعث وراء موقفه من سعيد بن جبير رحمة الله عليه.

الجود:

اشتهر خالد القسري بالجود حتى ذكر المؤرخ ابن حبيب أن من صفاته الجود وفي هذا يقول: وله في الجود أخبار كثيرة^(٦١).

ويؤرِّخ المدائني لبدء معرفة سؤدد خالد وجوده وشهامته، فيقول: «أول ما عُرف سؤدد خالد بن عبد الله القسري أنه مر في سوق دمشق وهو غلام، فأوطأ فرسه صبيًا، فوقف عليه، فلما رآه لا يتحرك؛ أمر غلامه فحمله ثم أتى به إلى مجلس قوم، فقال: إن حدث بهذا الغلام حَدثٌ؛ فأنا صاحبه، أوْطَأْتُهُ فرسي ولم أعلم»^(٦٢).

وانظر إليه يخطب بواسطة فيقول: «إنَّ أكرم الناس من أعطى من لا يرجوه، وأعظم الناس عفوًا من عفا عن قدرة، وأوصل الناس من وصل عن قطيعة»^(٦٣).

وخطب بواسطة أيضًا فقال: «يا أيها الناس تنافسوا في المكارم، وسارعوا في المغام، واشتروا الحمد بالجود، ولا تكتسبوا بالمطل ذمًا، ولا تعتدوا بمعروفٍ لم يعجلوه، ومهما يكن لأحد منكم نعمة عند أحد لم يبلغ شكرها فالله أحسن له جزاء وأجزل عطاء، واعلموا أنَّ حوائج الناس إليكم نِعَمٌ فلا تملوها فتحور نِقَمًا، فإنَّ أفضل المال ما أكسب أجرًا وأورث ذكْرًا، ولو رأيتم المعروف رأيتموه رجلًا حسنًا جميلًا يسر الناظرين ويفوق العالمين، ولو رأيتم البخل رأيتموه رجلًا مشوهًا قبيحًا تنفر منه القلوب وتغض دونه الأبصار، إنَّه من جاد ساد، ومن بخل رذل، وأكرم الناس من أعطى من لا يرجوه، ومن عفا عن قدرة وأوصل الناس من وصل من قطعه، وما لم يطب حرثه لم يرك نبتة، والفروع عند مغارسها تنمو، وبأصولها تسمو»^(٦٤).

وخطب خالد أيضًا فقال: «إني لأطعمُ كلَّ يومٍ ستَّةً وثلاثين ألفًا من الأعراب تمرًا وسَوِيْقًا»^(٦٥).

وقال له أعرابيٌّ: يأمُرُ الأميرُ لي بملء جرابي دقيقًا؟ فقال خالدٌ: املؤوه له دراهم. فقيل للأعرابيِّ، فقال: سألتُ الأميرَ ما أشتَهي فأمرَ لي بما يشتَهي»^(٦٦).

عقله وثقافته ومعرفته:

العقل هو أداة التفكير، وملاك التكليف، ووسيلة الإنسان إلى تدبير شئون الحياة، به يكون السعي في الحياة عملًا، والحكم بين المتنازعين عدلًا، وعن طريقه يرقى

الإنسان علماً وفناً وإبداعاً، وإذا أصاب العقول خلل يعود ذلك بالضرر العظيم لا على الفرد وحده، وإن كان ضرره في ذلك محققاً، وإنما على الأمة في مجموعها، ومن ثمَّ فإن من رزقه الله عقلاً وافراً فقد رزقه خيراً وقيماً وهكذا كان خالد القسري -رحمه الله- قد رزقه الله وفور العقل ويظهر ذلك جلياً لكل ناظر في إمارته حيث يجد العقلية الراسخة في إدارته لشؤون الولاية.

ويظهر ذلك أيضاً: أن خالدًا كان يملك قسطاً من المعرفة العلمية لا بأس به، ولم يكن مجرد قائد فقط، ومواقفه من المبتدعة وحروبه ضدهم دليلٌ على شيء من المعرفة بعقائد المسلمين وما يخالفها، وسيأتي الكلام على هذه المواقف.

ومما يدل على ذلك أيضاً: ما رواه أحمد بإسناده عن قتادة قال: قال خالد بن عبد الله يعني القسري: ما للقراء أحدٌ شيء؟ قال: لعزة القرآن^(٦٧).

فهو يعرف القراء، ويعرف صفاتهم، ويتكلم على عزة القرآن عندهم.

كما سيأتي في أعماله، كلامه عن النسيء، وكتابه للخليفة بأن لا يقبل ما تفعله الفرس آنذاك؛ لأنه من النسيء الذي نهى الله عنه.

وبطبيعة الحال لن يتمكن خالد من الوصول لكل هذه المناصب التي تولاهها، ولا لأن يتولى لهشام وحده ما يقرب من ١٦ عاماً، دون أن يكون مُلمّاً بشيء من المعرفة، أخذاً بطرف من العلم، ولو قليل، نعم لكنه ليس إماماً ولا فقيهاً من أهل الفتوى والفقهاء.

فصاحته:

اشتهر خالد بالفصاحة والبلاغة على ما يعرفه فصحاء العرب بسليقتهم، وعلماء الفرق بمهارتهم في فن البيان، وإحاطتهم بأساليب الكلام، فقد كان فصيحاً صاحب لسانٍ بليغٍ حين ينطق.

بل قال ابن خلكان: «وكان خالد معدودًا من جملة خطباء العرب المشهورين بالفصاحة والبلاغة»^(٦٨).

وقال خالد القسري لعمر بن عبد العزيز: من تكن الخلافة زيتته، فأنت زيتتها، ومن تكن شرفته، فأنت شرفتها، وأنت كما قال مالك ابن أسماء:

وَتَزِيدِينَ أَطِيبَ الطَّيِّبِ طَيِّبًا إِنَّ تَمَسَّيْهِ، أَيَّنَ مِثْلُكَ أَيَّنَا
وَإِذَا الدَّرَّزَانَ حُسْنٌ وَجُورٌ كَانَ لِلدَّرِّ حَسَنٌ وَجِهَكَ زَيْنًا!

فقال عمر: إِنَّ صَاحِبَكُمْ أُعْطِيَ مَقُولًا، وَلَمْ يُعْطَ مَعْقُولًا.

قال السهيلي: وإنما لم يحسن هذا من خالد لما قصد به التملق^(٦٩).

وقد صار ذلك مثلًا، يقال: «أُعْطِيَ مَقُولًا، وَعَدِمَ مَعْقُولًا: يُضْرَبُ لِمَنْ لَهُ مَنطِقٌ لَا يُسَاعِدُهُ عَقْلٌ»^(٧٠).

وعند الزمخشري: «فَإِن أُعْطِيَ مَقُولًا وَلَا يُعْطَى مَعْقُولًا، لِلأَحْمَقِ الْبَيْنِ الْحَمَقِ»^(٧١).

ولعل موقفه الآتي وإمساكه بسعيد بن جبير رحمة الله عليه، وتسليمه للحجاج، بعدما اعتذر عن ذلك عمال آخرون غير خالد، لعل هذا الموقف منه يساعد على هذا المعنى المذكور هنا فيما يخص خالد، في قضية التملق هذه، وأنه أُعْطِيَ مَقُولًا؛ لكنه مع ذلك لم يُعْطَ مَعْقُولًا يريد أن فيه شيئًا من التملق أو التقرب من أولياء الأمور أو نحو هذه المسائل.

وقد كان يمدح الحجاج بن يوسف في خطبته، بل وولي مكة كما سبق بشفاعة من الحجاج، فهذا كله يشير إلى هذه القضية.

وأما روايته:

فلم يكن خالد من رواة الحديث المعروفين بِنَقْلِهِ، ولم يذكر البخاري^(٧٢) وابن أبي حاتم^(٧٣) ولا غيرهما^(٧٤) له رواية سوى عن أبيه فقط.

ولم يذكر البخاري وابن أبي حاتم راويًا عنه غير سيار يعني أبا الحكم. وكذلك ابن عساكر^(٧٥) والمِزِّي^(٧٦) والذهبي^(٧٧)، إلا أن ابن عساكر والمِزِّي والذهبي زادوا في الرواة عنه: إسماعيل بن أبي خالد. وزاد المِزِّي والذهبي في الرواة عنه: حميد الطويل. وزاد الذهبي في موضع آخر^(٧٨): إسماعيل بن أوسط البجلي. وهو مذكور عند المِزِّي أيضًا، وزاد المِزِّي في الرواة عنه أيضًا: أخا خالد: إسماعيل بن عبد الله القسري، وحبيب بن أبي حبيب الجرمي، وعبد الله بن نوح.

ولم يذكر الذهبي له غير حديث واحد قال: «له حديث في مسند أحمد، وفي سنن أبي داود، حديث رواه عن جدّه يزيد وله صُحْبَةٌ»^(٧٩).

وقد وجدتُ له أكثر من رواية في مسند أحمد لكنها من زوائد عبد الله ابن الإمام أحمد على مسند أبيه، وهي ضمن «حديث أسد بن كرز جد خالد القسري»، ثم ذكر عبد الله^(٨٠) بإسناده عن سيار، عن خالد بن عبد الله القسري، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال لجدّه يزيد بن أسد: «أحب للناس ما تحب لنفسك».

وقد ذكره عبد الله بن أحمد من وجهين آخرين أيضًا^(٨١).

وله حديث آخر ذكره عبد الله بن أحمد أيضًا في زوائده على مسند أبيه^(٨٢)، بإسناده عن إسماعيل بن أوسط، عن خالد بن عبد الله، عن جدّه أسد بن كرز، سمع النبي ﷺ يقول: «المريض تحت خطاياها كما يتحات ورق الشجر».

وهذا حديث فيه وهم في موضعين: بَيَّنَّهُمَا وَفَصَّلَهُمَا ابنُ عساكر^(٨٣).

وقد ورد ذُكْرُ خالدٍ أيضاً فيما رواه الإمام أبو داود السجستاني في السنن^(٨٤) عن محمد بن محمد بن خالد، حدثنا مُسَدَّدٌ، عن أُمَيَّةَ بن خالدٍ قال: «لما وَلِيَ خالدُ القَسْرِيَّ أضعَفَ الصاعَ، فصار الصاعُ ستةَ عشرَ رطلًا».

ولم نعتبر هذه من روايات خالدٍ؛ لأنها مجرد فِعْلٌ مِنْ أفعاله رُوي عنه، فلا تدخل ضمن نطاق الرواية، ولم أجد له عند أبي داود روايةً بمعنى الرواية المتبادر المعروف. ويجدر التنبيه أخيراً إلى أن قلة روايات خالدٍ لا تعيبه، ولا يُلام في عدم اشتغاله بالرواية على الرغم من شهرة ذلك ومكاته في عصر التابعين الذي عاش فيه خالد؛ لأنه كان قائداً من قادة المسلمين، ولم يكن مشغلاً بالعلم ولا بالرواية اشتغاله بالقيادة، فلا يضره هذا؛ إذ كلُّ ميسرٍ لما خُلِقَ له.

كلام أئمة الجرح والتعديل فيه:

روى ابن أبي حاتم^(٨٥) بإسناده عن يحيى الحمانى قال: قيل لسيار: تروي عن مثل خالد؟ قال: إنه كان أشرف من أن يكذب.

المطلب الرابع: أعماله.

لخالد القسري أعمال مجيدة تميز بها، في الأماكن المقدسة، أو في مجال المال والاقتصاد، أو الزراعة وبناء السدود وحفر الآبار والأنهار، أو في مجال الطرق وإقامة القناطر، وإصلاح البلدان، ويمكن إبراز معالم أعماله هذه فيما يلي:

أولاً: في نطاق الأماكن المقدسة:

١ - أدار صفوف الصلاة حول الكعبة:

كما قال سفيان بن عيينة: أوّل من أدار الصّفوف حول الكعبة عند قيام رمضان خالد بن عبد الله القسري، وكان الناس يقومون في أعلى المسجد، فلمّا ولي خالد

مكة لعبد الملك وحضر شهر رمضان أمر خالد الأئمة أن يتقدموا ويصلوا خلف المقام وأدار الصفوف حول الكعبة. وكان عطا بن أبي رباح وعمرو بن دينار وغيرهم من العلماء يحضرون لذلك فلا ينكرونه. ولا تكاد تتقضى صلاتهم حتى يطلع الفجر، وعلى جبل أبي قبيس رتبة ترقب طلوعه للمتسحرين، فإذا بان لهم نادوا: أمسكوا أمسكوا رحمكم الله^(٨٦).

٢- وهو أول من أحدث التكبير في شهر رمضان في الطواف^(٨٧).

٣- وكتب سليمان بن عبد الملك بن مروان إلى خالد بن عبد الله القسري أن أجر لي عيناً تخرج من الثقب من مائها العذب الزلال، حتى تظهر بين زمزم والركن الأسود، ويضاهى بها ماء زمزم، فعمل خالد بن عبد الله القسري البركة التي بقم الثقب يقال لها: بركة القسري، ويقال لها أيضاً: بركة البردي ببيير ميمون، فعملها بحجارة منقوشة طوال، وأحكمها وأنبط ماءها في ذلك الموضع، ثم شق لها عينا تسكب فيها من الثقب، وبنى سد الثقب وأحكمه، والثقب شعب يفرع فيه وجه ثبير، ثم شق من هذه البركة عينا تجري إلى المسجد الحرام، فأجراها في قصب من رصاص، حتى أظهرها في فوارة تسكب في فسقية من رخام بين زمزم والركن والمقام، فلم تزل تلك البركة على حالها، حتى قدم داود بن علي بن عبد الله بن عباس مكة حين أفضت الخلافة إلى بني هاشم، فكان أول ما أحدث بمكة: هدمها ورفع الفسقية وكسرها، وصرف العين إلى بركة كانت بباب المسجد، فسر الناس بذلك سرورا عظيما حين هدمت^(٨٨).

٤- وبعث إليه الوليد بن عبد الملك بستة وثلاثين ألف دينار، فضرب منها على بابي الكعبة صفائح الذهب، وعلى ميزاب الكعبة، وعلى الأساطين التي في بطنها، وعلى الأركان في جوفها^(٨٩).

٥- وضع مصباح زمزم مقابل الركن الأسود في خلافة عبد الملك بن مروان:

وهو أول من وضعه، فلم يزل مصباح زمزم على عمود طويل مقابل الركن الأسود الذي وضعه خالد بن عبد الله القسري، فلما كان محمد بن سليمان على مكة في خلافة المأمون في سنة ست عشرة ومنتين وضع عمودا طويلا مقابله بجذاء الركن الغربي، فلما ولي مكة محمد بن داود جعل عمودين طويلين، أحدهما بجذاء الركن اليماني، والآخر بجذاء الركن الشامي، فلما ولي هارون الواثق بالله أمر بعمد من شبه طوال عشرة فجعلت حول الطواف يستصبح عليها لأهل الطواف، وأمر بثمان ثريات كبار يستصبح فيها، وتعلق في المسجد الحرام في كل وجه اثنتان^(٩٠).

٦- وكان أول من استصبح بين الصفا والمروة خالد بن عبد الله القسري في خلافة سليمان بن عبد الملك في الحج وفي رجب^(٩١).

٧- وكان الرجال والنساء يطوفون معا مختلطين، حتى ولي مكة خالد بن عبد الله القسري لعبد الملك بن مروان، ففرق بين الرجال والنساء في الطواف، وأجلس عند كل ركن حرسا معهم السياط يفرقون بين الرجال والنساء^(٩٢).

وقال سفيان بن عيينة: خالد القسري أول من فرق بين الرجال والنساء في الطواف^(٩٣).

ثانياً: في مجال المال والاقتصاد:

٨- أضعف الصاع:

وقد ورد ذلك في سنن أبي داود^(٩٤) من رواية أمية بن خالد قال: «لما ولي خالد القسري أضعف الصاع، فصار الصاع ستة عشر رطلاً».

٩- ضرب الدراهم وأجاد تخليصها في أيام هشام^(٩٥).

وفي هذا يقول ابن الأثير: «وأول من شدّد في أمر الوزن وخلّص الفضّة أبلغ من تخلص من قبّله: عمر بن هبيرة، أيام يزيد بن عبد الملك، وجوّد الدراهم، وخلّص العيار واشتد فيه. ثم كان خالد بن عبد الله القسري أيام هشام بن عبد الملك، فاشتدّ أكثر من ابن هبيرة. ثم ولي يوسف بن عمر، فأفرط في الشدة، فامتحن يوماً العيار، فوجد درهماً ينقص حبة، فضرب كل صانع ألف سوط. وكانوا مائة صانع، فضرب في حبة مائة ألف سوط. وكانت الهبيرية والخالدية واليوسفية أجود نقود بني أمية، ولم يكن المنصور يقبل في الخراج غيرها»^(٩٦).

ثالثاً: في مجال الزراعة وبناء السدود وحفر الآبار والأنهار:

١٠ - إقامة سد على دجلة:

قام خالد بدور مهم حيث أقام سداً على دجلة لرفع مناسيب المياه وتحويله إلى مجراه القديم ليخفف الضغط عن البطائح^(٩٧).

١١ - وفي سنة ٨٨ هـ ولّى الوليد بن عبد الملك إمرة مكة لخالد بن عبد الله القسري، فحفر بئراً بأمر الوليد عند ثنية طوى وثنية الحجون، فجاءت عذبة الماء طيبة، وكان يستقي الناس منها^(٩٨).

١٢ - حفر نهر المبارك بالبصرة^(٩٩).

وقيل: بأن خالدًا جعل على شرطة البصرة مالك بن المنذر بن الجارود العبدي، وكان عبد الأعلى بن عبد الله بن مالك يدّعي على مالك قرية، فأبطلها خالد وحفر نهرًا سماه المبارك، فقال الفرزدق:

وأهْلَكْتَ مَالَ اللَّهِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ عَلَى النَّهْرِ الْمَشْرُومِ غَيْرِ الْمُبَارِكِ^(١٠٠)

١٣ - حفر نهر الصُّلْحِ^(١٠١).

١٤ - حفر الأنهار بالعراق منها نهر خالد، وبارجى، وتارمانا، والجامع، وكورة سابور^(١٠٢).

وقد بلغ ريع الأنهار التي حفرها خالد عشرين مليون درهماً سنوياً، وقد بلغ ريع الأراضي التي يرويها النهر الأخير خمسة ملايين درهم (١٠٣)، وهذه الأرقام توحى بأنها كبيرة، وتشير إلى الاهتمامات الكبيرة التي أولاهها المسؤولون في الدولة الأموية لمشاريع الري التي كانوا يجنون من ورائها أرباحاً طائلة.

وهكذا ازدهرت حركة إحياء الأرض الموات إبان ولاية خالد، وذلك عن طريق استنباط المياه أو سوقها إليها، أو عن طريق تجفيف الأهوار والمستنقعات^(١٠٤)، وكانت أرض الموات الأساس الشرعي للإحياء، وهذا الصنف من الأراضي مشاع لجميع المسلمين ما لم يستأمر الإمام في إحيائه وأرض الموات واسعة وممتدة^(١٠٥).

رابعاً: في مجال الطرق وإقامة القناطر، وإصلاح البلدان:

- ١٥- واشترى بالكوفة خططاً، وابتنى بها داراً، وكان له بها عقب، وعدد كثير^(١٠٦).
- ١٦- وكان عمر بن هبيرة بن معية الفزاري أيام ولايته العراق أحدث قنطرة الكوفة، ثم أصلحها خالد بن عبد الله القسري واستوثق منها^(١٠٧).
- ١٧- وقيل: بأنَّ خالدًا قد أحدث قنطرة على دجلة، فقطعها الماء، فأغرمه هشام بن عبد الملك ما كان أنفق عليها^(١٠٨).
- ١٨- وقيست البصرة أيام خالد فوجدت طولها فرسخين وعرضها فرسخين. وقيل: عرضها فرسخين إلَّا دائق^(١٠٩).
- ١٩- وكانت الفرس تكبس في كل مائة وعشرين سنة شهراً، فلما تقلد العراق خالد بن عبد الله القسري، وحضر الوقت الذي تكبس فيه الفرس منعها من ذلك، وقال: هذا من النسيء الذي نهى الله عنه فقال: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾^(١١٠) وأنا لا أطلقه حتى أستأمر فيه أمير المؤمنين، فبدلوا على ذلك مالا جليلاً، فامتنع عليهم من قبوله، وكتب إلى هشام بن عبد الملك يعرفه ذلك، ويستأمره، ويُعلمه أنه من النسيء الذي نهى الله عنه، فأمر بمنعهم من ذلك^(١١١).

٢٠- وفي سنة ١٤٦هـ عمل باباً لبغداد، عمله بالكوفة، ونقله إلى بغداد، فجُعِلَ من أبوابها^(١١٢).

وعلى الرغم من هذه الأعمال الجليلة، والأشياء المميزة التي قام بها خالد بن عبد الله القسري، فلم تخل سيرته مما لا يُحمد، ومن ذلك كونه:

٢١- أول من أحدث لعن الولاية وأظهره في مكة، أمره سليمان بن عبد الملك أن يلعن الحجاج بن يوسف الثقفي، ففعل^(١١٣).

المطلب الخامس: بعض من ولي له.

وتكمن فائدة هذا المطلب في جهتين:

الأولى: إعطاء صورة عامة لشخصية خالدٍ نفسه، والتعرُّف عليه من خلال أصحابه أو عماله الذين اختارهم ليكونوا رعاة على رعيته التي تحت إمرته.

والثانية: إعطاء صورة أخرى لهؤلاء العمال الذين اختارهم خالد، ومدى صلتهم به، وطبيعة علاقته بهم، وأسس اختياره لهم.

ويلاحظ في هذا الصدد: أنه لم يستأثر على الناس بالمناصب، سواء لأسرته أو لأقاربه، وإنما وزع المناصب والولايات على عموم الناس، فولّي له طوائفٌ لا تجمعهم به قرابة ولا أخوة، وهذا يدل على جود نفسه، واختياره على أساس غير أساس القرابة والأسرة.

خاصة أن بعض هؤلاء العمّال أو الولاة الذين اختارهم قد ابْتُلي مع خالد حين تمّ عزله ثم تمّ اقتياده إلى الحبس ثم التعذيب والقتل كما سيأتي في نهاية هذا البحث.

وقد ولي له الحكم - أي القضاء - : الحسين بن أبي الحسن من بني حجر بن

وهب^(١١٤).

وولّى ثمامة بن أنس بن مالك قضاء البصرة ثم عزله سنة ١٠٩ هـ.

وعيسى بن المسيب البجلي كان قاضياً لخالد على الكوفة^(١١٥).

ومُحارب بن دثار - وهو من التابعين - كان قد ولي قضاء الكوفة لخالد، قبل أن يُتوفى في ولاية خالد الكوفة^(١١٦).

وجمع القضاء لبلال بن أبي بردة، فلم يزل قاضياً حتى قدم يوسف بن عمر سنة ١٢٠ فولى عبد الله بن بريدة الأسلمي^(١١٧). وكان على شرط البصرة: مالك بن المنذر بن الجارود العبدي^(١١٨) ثم عزله وولى بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ثم ضم إليه الصلاة والقضاء^(١١٩).

ومِمَّنْ ولي له الشَّرْطُ أيضاً: العريان بن الهيثم بن الأسود بن أقيش بن معاوية بن سفيان بن هليل بن عمرو بن جُشَم^(١٢٠).

ومنهم أيضاً: المبارك بن عكرمة بن حمير بن عبد الحارث، ولأه خالد نهر الملك باروسما^(١٢١).

والسمط بن مسلم بن عبد الله بن حِيْبُ بن عبد أهله بن هلال بن مازن بن سعد بن مالك بن ثعلبة بن جَرَم. قال ابن الكلبي: ولي لخالد بن عبد الله^(١٢٢). ولم يذكر ابن الكلبي نوع ولايته لخالد هل الشرط أم القضاء أم غيرهما؟.

وأبو عمران جد سفيان بن عيينة بن أبي عمران، وكان أبو عمران من عمال خالد بن عبد الله القسري، فلما عُزل خالد عن العراق، وولى يوسف بن عمر؛ طلب عمال خالد، فهرب منه إلى مكة، فنزلها^(١٢٣).

وكان كاتب خالد على الرسائل: داود بن سعيد الكاتب^(١٢٤).

وولّى على الخراج الحجاج بن عمير^(١٢٥).

وعلى التجوين^(١٢٦): هارون بن مياس مولى بني ليث^(١٢٧).

المبحث الثاني: في بيان ما أُثير حول خالد ومواقفه المشهودة في التصدي للمبتدعة ومدعي النبوة.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: بيان ما أُثير حول خالد.

المطلب الثاني: تصديّه لأهل البدع والزندقة.

المطلب الأول: بيان ما أُثير حول خالد.

أولاً: موقفه من والدته النصرانية

ذكره ابن حبيب في أبناء النصرانيات^(١٢٨).

وكذا قال الهيثم بن عدي عن عبد الله بن عياش: الأشراف من أبناء

النصرانيات: خالد بن عبد الله القسري^(١٢٩).

وذكر ذلك ابن خلكان^(١٣٠) لكنه قال: «وكان خالد يُتهم في دينه، وبنى لأمه

كنيسة تتعبد فيها، وفي ذلك يقول الفرزدق يهجو:

| | |
|---|---|
| أَلَا قَبَّحَ الرَّحْمَنُ ظَهَرَ مَطِيَّةٍ | أَتَتْنَا تَهَادَى مِنْ دَمَشَقِ بِخَالِدِ |
| وَكَيْفَ يَوْمُ النَّاسِ مَنْ كَانَتْ أُمُّهُ | تَدِينُ بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِوَاحِدِ |
| بَنَى بَيْعَةً فِيهَا الصَّلِيبُ لِأُمِّهِ | وَيَهْدُمُ مِنْ بَعْضِ مَنَارِ الْمَسَاجِدِ |

وقد تأثر ابن خلكان في كلامه عن خالد بما رآه ونقله عن أبي الفرج

الأصبهاني^(١٣١)، صاحب كتاب الأغاني، وهو رجلٌ شعوبيٌّ تغلي في كتابه نار

الشعوبية والحدق كغلي القدور^(١٣٢). فضلا عن اعتماده في مادته على كل بلية سواء

الكذابين والمجروحين والمطعون عليهم^(١٣٣).

فأي ثقة يمكن أن توضع في رجل كهذا الأصبهاني الشيعي^(١٣٤) الرافضي، الذي لهج في كتابه بلعن دين الإسلام وتفضيل الجاهلية عليه، في مقابل الدفاع عن البرامكة والإشادة بالفرس، مع استخفاف ظاهر بكل العبادات، وكفر بواح، وإساءة لأهل بيت النبي ﷺ؟^(١٣٥).

وفي الوقت الذي نقلنا فيه آنفاً: قول سيار أبي الحكم بأن خالدًا أشرف من أن يكذب، نجد في مقابل هذا قول أبي محمد الحسن بن الحسين التُّوجُّخي: كان أبو الفرج الأصبهاني أكذب الناس، كان يدخل سوق الوراقين وهي عامرة، والدكاكين مملوءة بالكتب، فيشتري شيئًا كثيرًا من الصحف ويحملها إلى بيته، ثم تكون رواياته كلها منها^(١٣٦).

بل قال ابن الجوزي - عن هذا الأصفهاني -: «وكان يتشيع، ومثله لا يُوثق بروايته، فإنه يصرح في كتبه بما يوجب عليه الفسق، ويهون شرب الخمر، وربما حكى ذلك عن نفسه، ومن تأمل كتاب الأغاني رأى كل قبيح ومنكر»^(١٣٧).

وتجدر الإشارة إلى ما قاله القفطي^(١٣٨) فيه: «وحصل له ببلاد الأندلس كتب قد صنفها لبني أمية المقيمين بها هناك، وسيّرهما إليهم سرًا، وجاءه الإنعام والعطاء سرًا أيضًا، منها كتاب نسب بني عبد شمس. كتاب أيام العرب؛ فيه ألف وسبعمائة يوم. كتاب التعديل والانتصاف في مآثر العرب ومثالبها. كتاب جمهرة النسب. كتاب نسب بني شيبان. كتاب نسب المهالبة. كتاب نسب بني تغلب. كتاب نسب بني كلاب. كتاب الغلمان المغنين. كتاب مجرد الأغاني»^(١٣٩).

ويستفاد من هذا النص أن الأصفهاني قد أُلّف للأمويين، وحصل على عطايهم، ولا نقول بأنه قد انقلب عليهم، لكن يظهر أنه قد عاملهم بالتقية؛ لأنه إنما أرسل لهم هناك بالمغرب «مجرد الأغاني»، فلماذا فعل هذا؟ ولماذا لم يرسل لهم الأغاني نفسه الذي وصفهم فيه بأحط الأوصاف، حتى شبه خلفاءهم بالقوادين، وأن الخليفة وحجاج بيت الله كلهم أولاد زنا، وأن الخليفة يخطب الجمعة بأرجوزة وهو سكران،

وأشياء كثيرة نستحي من ذكرها، لا يمكن أن يقولها إلا فاجر عاهر حاقد^(١٤٠). بل وصل به الحال إلى شتم دين الإسلام علناً، وفضّل الجاهلية عليه، وأشاد بالبرامكة ودافع عنهم^(١٤١).

وقد أحسن القفطي حين لم يتأثر في كلامه بهذا الأصفهاني، قبل أن يأتي ابن خلكان فيتأثر به. فقد مات القفطي سنة ٦٤٦ هـ، وأما ابن خلكان فمات سنة ٦٨١ هـ. فهما في عصر واحد، والفارق بين وفاتيهما ليس كبيراً، لكن أساء ابن خلكان لنفسه حين تأثر بهذا الشعبي، ونقل كلامه، وردد أباطيله.

وما ذكره القفطي قد سبقه إليه ياقوت الحموي (ت ٦٢٦) في قوله عن الأصفهاني: «وله بعدُ تصانيف جياذ فيما بلغني كان يصنفها ويرسلها إلى المستولين على بلاد المغرب من بني أمية وكانوا يحسنون جائزته لم يعد منها إلى الشرق إلا القليل»^(١٤٢).

فالأصفهاني يمدحهم في مكان ويذمهم في آخر، ويعلن لهم شيئاً ويعلم لغيرهم عكسه وضده، يعاملهم جميعاً بالتقية، ليخفي حقيقة شعوبيته وبغضه وحقدته على العرب خاصة، والمسلمين عامة.

والمقصود من هذا كله بيان خلفية التهمة الموجهة لخالد، ومن أين جاءت وما مصدرها؟ وهل يوثق في هذا المصدر أم لا؟.

وقد بلغت الحماسة بأبي الفرج الأصفهاني لأن يقول: «أخبرني الحسن: قال: حدثنا الخراز، عن المدائني، عن عيسى بن يزيد وابن جعدبة وأبي اليقظان، قالوا: كانت أم خالد رومية نصرانية، فبنى لها كنيسة في ظهر قبلة المسجد الجامع بالكوفة، فكان إذا أراد المؤذن في المسجد أن يؤذن ضرب لها بالناقوس، وإذا قام الخطيب على المنبر رفع النصارى أصواتهم بقراءتهم»^(١٤٣).

وهذا منتهى السخف على الحقيقة؛ لأنه لا يعقل ولا يمكن أن يتصورَ عاقلٌ بأن يقبل المسلمون آنذاك هذا من خالدٍ؟ كما لا يمكن ولا يتصورَ عاقلٌ بأن يفعل خالدٌ هذا ثم لا ينقله سوى أبو الفرج في أباطيله وتخاريفه التي لا يعرفها غيره.

وهذا خبرٌ عن كنيسة في ظهر قبلة المسجد، وفيها ضرب بالناقوس، يعني أنها لم تكن شيئاً خافياً، بل كانت معلنة مسموعة للقاصي والداني، فما الذي منع كافة الناس عن نقل هذا الخبر؟ وتركه للأصفهاني المتهم بالكذب لينفرد به دون العالمين؟.

ما الذي دفع أحباب الأمويين إلى ترك هذا النقل المهم لينقله عدوهم الأصفهاني، الذي يعاملهم بالتقية، فيتودد إليهم مرة ويطعنهم مرات؟.

لاشك أن هذا التحليل وغيره من الأسباب يدفعنا لعدم قبول هذه الفبركة من الأصفهاني أو من تأثر به، فليس صحيحاً أن خالدًا قد بنى كنيسة لأمه، ونحن ننزه الرجل من ذلك لأنه لم يثبت لنا ذلك بالطرق الصحيحة، إنما ادعاها شعوبيُّ حاقد، وتأثر به مثل ابن خلكان، ولهذا لم يعتد بها أحدٌ، ولم يذكرها المتقدمون الذين ترجموا لخالد القسري ممن أسلفنا أسماءهم، بل لم يذكرها هؤلاء الذين يذكرون الأنساب وأيام الناس كابن الكلبي، وقد أسلفنا نسب خالد من عند ابن الكلبي، ولم يذكر شيئاً من تلك الأباطيل التي ذكرها الأصفهاني.

كما ذكرنا قبل قليل كلام ابن المحبر وغيره أم خالد النصرانية، وكذا قال ابن قتيبة^(١٤٤) أيضاً: كانت أمه نصرانية، ولم يذكر ابن حبيب ولا ابن قتيبة ولا غيرهما أي خبر عن تلك الكنيسة المزعومة زوراً وبهتاناً.

ويستحيل أن يحصل هذا من خالد (تُوفِّي سنة ١٢٦ هـ) ثم يخفى على جميع الشاهدين المعاصرين له، ومن تلاهم، حتى يأتي الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ) فيذكره.

ولو فعل كما قالوا فما الذي كان يمنعه أن يبني لها قبراً في هذه الكنيسة المزعومة؟ أو أن يدفنها في مقابر المسلمين؟ لكنه لم يفعل شيئاً من هذا، بل ورد عنه أنه قد سار مع جنازتها عند موتها إلى أن وصلها إلى القبر وانتهى.

فقد كان باراً بها مثلما هو حال المسلم بأبويه، لكنه في الوقت نفسه لم يتعدَّ حدود المباح له شرعاً، فلم يبن لها كنيسة كما أشيع عنه، ولم يدفنها في مقابر المسلمين، ولا تولَّى دفنها، ولا شيئاً مما يخالف قواعد الإسلام في هذا الخصوص.

ويتضح هذا كله: مما رواه الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني قال: أخبرنا محمد بن راشد قال: توفيت أم خالد بن عبد الله القسري، وكانت نصرانية، فدعا أساقفة النصارى بدمشق، فقال: «اصنعوا بها ما تصنعون بنات ملوككم، فإنها من بنات الملوك»، قال: وأمر نساءه، فكنَّ هم الذين يلون منها، وهم الذين يعلمونهن، قال: فلما فرغوا، وحُملت؛ ركب، وركب معه وجوه الناس، فسار في أعراضها، فلما انتهى بها إلى القبر، صرف وجه دابته، وقال: «هذا آخر برّنا بأُم جرير»، ثم قال: «أما إني لم أصنع بها إلا ما صنع عبد الله بن أبي زكريا بأمه»، قال محمد: «وكان عبد الله بن أبي زكريا، من عباد أهل الشام، وفقهائهم، وعليتهم كان مكحول يأخذ عنه»^(١٤٥).

فقد كان متبعاً لعبد الله بن أبي زكريا العابد، فيما فعله بأمه، وبرها، ولم يزد على ذلك، والخبر واضحٌ في اعتذاره عن مشيه مع جنازتها، وتقديمه سبب فعله هذا، وأنه لم يتعدَّ حدود المباح له، فمثل هذا الرجل بهذا الكلام لا يمكن ولا يتصور أن يبني لها ولا لغيرها كنيسة.

كما أنه لا أن يتصور أن يفعل هذا خالدٌ وهو الذي وقف ضد المبتدعة وحاربهم في غير موضع، وشارك في الفتوحات، بل وحرّم الغناء، كما سبق، فلا يتصور في حقه أن يفعل هذا.

فكل هذه البراهين، مع عدم وجود الأسانيد الصحيحة بذلك يدل على عدم صحة هذا الأمر عن خالد، وأنه مما ادعاه عليه خصومه.

ومن عجب أن تجد أهل البدع والمناوئين للسنّة هم الذين يرددون هذه المقولة، مما يدل على منشأها ومفادها وأغراضها الدنيئة من التشهير برجل بينه وبينهم مطارق الحداد كما يقال.

فقد ردد الكوثري هذه المقولة في العصر الحديث، فرد عليه المعلمي اليماني بقوله: «خالد بن عبد الله القسري من طريق (محمد بن فليح المدني عن أخيه سليمان وكان علامة بالناس أن الذي استتاب أبا حنيفة خالد القسري..»^(١٤٦)، قال الأستاذ: (هو الذي بنى كنيسة لأمه تتعبد فيها)^(١٤٧).

أقول: كان خالد أميراً مسلماً خلط عملاً صالحاً كإقامة الحدود، وآخر سيئاً الله أعلم ما يصح عنه منه. وقد جاء عن جماعة من الأئمة كما في التائب نفسه أن أبا حنيفة استتيب في الكفر مرتين، فإن كان خالد هو الذي استتابه في إحداهما^(١٤٨)، وقد شهد أولئك الأئمة أنها استتابه عن الكفر، فأى معنى للطعن في خالد؟ هبه كان كافراً! أيجوز أن يحتق عليه مسلم لأنه رُفِع إليه إنسان يقول قولاً شهد علماء المسلمين أنه كفر فاستتابه منه؟ وكان خالد يمانى النسب وكان له منافسون على الإمارة من المضريين، وأعداء كثير يحرصون على إساءة سمعته، وكان القصاصون ولا سيما بعد أن نُكِب خالد يتقربون إلى أعدائه بوضع الحكايات الشنيعة في ثلبه، ولا ندري ما يصح من ذلك؟ وقضية الكنيسة إن صح فيها شيء فقد يكون بر أمه بمال فبنى لها وكيلها كنيسة؛ فإنها كانت نصرانية، وليس في هذا ما يعاب به خالد، فقد أحل الله عز وجل نكاح الكتابيات والتسري بهن، ونهى عن إكراههن على الإسلام وأمر بإقرارهن على دينهن وأمر ببر الأمهات^(١٤٩).

فشكك المعلمي اليماني كما ترى في صحة هذه القصة، لكنه تأولها على فرض إن صح فيها شيء، لكن لم نجد فيها شيئاً صحيحاً من خلال البحث، إنما هي أباطيل لا أساس لها من الصحة كما سبق.

فعاد الأمر كما ترى إلى الحقد والعداوة للأمويين، أو الحقد على خالد من جهة الأحناف، فاختلقت الأغراض والأساليب، واتفق هؤلاء جميعاً على ترديد ما يعيب خالد بنظرهم.

وما قلناه آنفاً عن كلام الأصفهاني أو ابن خلكان يقال أيضاً عن قول ياقوت الحموي: «بيعة خالدٍ: منسوبة إلى خالد بن عبد الله القسري أمير الكوفة، كان بناها لأمه وكانت نصرانية، وبنى حولها حوانيت بالآجر والحصن، ثم صارت سكة البريد»^(١٥٠). وقد وصف الحموي هذا البناء، الذي يُطلق عليه بيعة خالدٍ، لكنه قال في أول كلامه: «منسوبة إلى خالدٍ» كالمشكك في هذه النسبة أو غير المتأكد منها، وقد كان الحموي أحد الذين طالعوا كلام أبي الفرج الأصفهاني في الأغاني على خالد، وصرح ياقوت الحموي بذلك صراحة ونقل من كلام الأصفهاني^(١٥١)، وهذا يعود بنا إلى تأثير الأصفهاني وأباطيله في كلام هؤلاء الأفاضل من جهة.

ومن جهة أخرى فقد زاد ياقوت الحموي الأمر غرابة لأن الآخرين إما جعلوا الكنيسة في قصر الإمارة أو في ظهر قبلة المسجد، لكنه برواية ثالثة فجعل الكنيسة أو البيعة كما سمّاها في مكان منفصل، خاص بها، يظهر أنه على الطريق خارج البلدة، بدليل قوله: «ثم صارت سكة البريد»، فهذا مُشعرٌ بوجودها خارج البلدة تماماً، في طريق أو في سكة صارت بعد ذلك هي سكة البريد يعني طريق البريد الذي يمر به ذهاباً وإياباً في السفر والرجوع، فيستريح فيه، أو يتزود منه بما يريد من أغراض ومؤنة.

فصرنا الآن أمام رواية أخرى، ومكان جديد لهذه الكنيسة المزعومة، يدل على عدم وجودها أصلاً؛ لأنها لو كانت ووجدت بالفعل لاتفق الناس على مكانها على الأقل، فكيف إذا اختلفوا في المكان والهيئة؟.

ومما يزيد الأمر غرابة واضطراباً وتناقضاً أن ما ذكره ياقوت (ت ٦٢٦) قد استقاه بشكل أو بآخر مع ما ذكره البلاذري (ت ٢٧٩)، ورغم هذا فالفارق بين رواية الاثنين لا تخطأها العين عند النظر إليها، ويتضح هذا من قول البلاذري: «وحدثني أبو مسعود^(١٥٢) وغيره، قال: كان خالد بن عبد الله بن أسد بن كرز القسري من بجيلة بنى لأمه بيعةً هي اليوم سكة البريد بالكوفة، وكانت أمه نصرانية، وقال:

وبنى خالد حوانيت أنشأها وجعل سقوفها أزاجا معقودة بالأجر والجص، وحفر خالد النهر الذي يعرف بالجامع، واتخذ بالقريّة قصرًا يعرف بقصر خالد، واتخذ أخوه أسد بن عبد الله القريّة التي تعرف بسوق أسد، وسوقها، ونقل الناس إليها، ف قيل: سوق أسد، وكان العبر الآخر ضيعة عتاب بن ورقاء الرياحي، وكان معسكره حين شخص إلى خراسان واليا عليها عند سوقه هذا»^(١٥٣).

فحسب رواية البلاذري لم يكن الأمر مجرد بيعة، بل كانت بلدة جديدة بأكملها، حول هذه البيعة أو الكنيسة، لها جامع، وسوق، وكان فيها معسكر أسد أخي خالد، فهل ابتلعت الأرض هذه البلدة الجديدة ببيعتها وسوقها بأكملها؟ فلم يبق منها سوى هذه البيعة التي صارت سكة للبريد؟ فأين بقية البلد إذن؟ أين ذهب؟ ولماذا لم ينقل الناس أخبار هذه البلدة الجديدة؟ أم أنه لم يرها سوى خالد وأمه وأخوه والبلاذري والأصفهاني ومن نقل عنهما؟ أم أنه لم يكن شيء من ذلك؛ إنما هي أوهاام بعض الناس تناقلوها بينهم، ورآها البلاذري وغيره فنقلوها كما هي، دونما تمحيص؟! وهذا ظاهرٌ جدًّا، خاصة مع اختلاف الروايات وتضارب الأقوال حول هذه المسألة. وعلى كل حال فليس في كل ما سبق ما يمكن الاعتماد عليه في تثبيت هذه الفكرة عن خالد، ولا الاعتماد عليها في تصحيح هذا الأمر.

ثانيًا: اتهامه بالسب والنَّصب:

قال الذهبي: «خالد بن عبد الله القسري الأمير: ناصبيُّ سباب»^(١٥٤). وقال في موضع ثانٍ: «صدوق؛ لكنه ناصبي جلد»^(١٥٥). وقال في موضع ثالث: «كان جوادا ممدحا ناصبيًّا عُدِّب وقُتِل»^(١٥٦). وقال في موضع رابع: «صدوق؛ لكنه ناصبيُّ بغيض، ظلوم». قال ابن معين: رجل سوء يقع في علي»^(١٥٧). ومع ذلك قال الذهبي: «وكان جوادًا، مُمدِّحًا، مُعظَّمًا، عالي الرتبة، من نبلاء الرجال؛ لكنه فيه نصبٌ معروف»^(١٥٨).

وما ذكره الذهبي قد وجدته في خبرين رواهما ابن عساكر من طريق الفضل بن الزبير قال: سمعت خالدًا القسري وذكر عليًا فذكر كلامًا لا يحلّ ذكره. ومن طريق عبد الله بن أحمد قال: سمعتُ يحيى بن معين قال: خالد بن عبد الله القسري كان واليًا لبني أمية، وكان رجل سوء، وكان يقع في علي بن أبي طالب^(١٥٩).

وعلى كثرة ما طالعه في إعداد هذا البحث من مصادر ومراجع لم أجد سوى هذين الخبرين المذكورين عند ابن عساكر، وعنه انتشرا واشتهرا، فنقلهما ابن العديم والمزي كما سبق، كما نقلهما غيرهما أيضًا.

وخالد كان واليًا لبني أمية، ومعلوم الخلاف بينهم وبين أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد كان خالد قريبًا من الحجاج بن يوسف، كما يشهد بذلك توليه مكة بشفاعة الحجاج كما أسلفنا، وقد استجاب خالد لطلب الحجاج في لعن أناس، كما استجاب له في الإمساك بسعيد بن جبير رحمة الله عليه، وإرساله للحجاج، كما سيأتي بعد قليل، فهل استجاب خالد أيضًا للسائد في الخلاف آنذاك وطعن في سيدنا علي رضي الله عنه؟ هذه الأخبار التي ذكرها ابن معين وغيره تدل على ذلك. فإن صح ذلك عن خالد فبئس ما صنع، ويكون أحد أعماله السيئة التي أتى بها.

ولعله قد تاب وأناب بعد ذلك؛ فقد ورد عنه أنه كان يبر من قديم عليه من قريش^(١٦٠).

فلعله قد رجع عن ذلك وأحسن للقرشيين بعد ذلك، والله أعلم بما يصح في هذا الباب وما لا يصح، والحالة السياسية والاختلاف الشديد في هذه الفترة يجعلنا لا نحزم بشيء بغير دليل واضح، وبرهان ساطع، والله أعلم.

ثالثًا: تفضيل الخليفة على الرسول:

مما أثير حول خالد من شبهات شبهة تفضيل الخليفة على الرسول وهو كلام لا يصح في الميزان العلمي؛ لكن تناقله الناس أيضًا من طريق الواقدي، وهو متروك في الرواية.

قال ابن حجر العسقلاني: «محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني القاضي، نزيل بغداد، متروك مع سعة علمه، من التاسعة، مات سنة سبع ومئتين وله ثمان وسبعون»^(١٦١).

والقصة ذكرها ابن كثير وعلّق عليها فقال: «وروى الواقدي، حدثني عمر بن صالح، عن نافع مولى بني مخزوم، قال: سمعت خالد بن عبد الله القسري يقول على منبر مكة - وهو يخطب الناس - : أيها الناس، أيهما أعظم خليفة الرجل على أهله، أم رسوله إليهم؟ والله لو لم تعلموا فضل الخليفة إلا أن إبراهيم خليل الرحمن استسقاها فسقاها ملحا أجاجا، واستسقى الخليفة فسقاها عذبا فراتا. يعني البئر التي احتفرها بالثنتين؛ ثنية طوى وثنية الحجون فكان ينقل ماؤها فيوضع في حوض من آدم إلى جنب زمزم؛ ليعرف فضله على زمزم. قال: ثم غارت تلك البئر فذهب ماؤها، فلا يُدرى أين هو إلى اليوم؟»^(١٦٢).

ثم قال ابن كثير عقب هذه القصة: «وهذا الإسناد غريب، وهذا الكلام يتضمن كفراً إن صح عن قائله، وعندي أن خالد بن عبد الله القسري لا يصح عنه هذا الكلام، وإن صح فهو عدو الله. وقد قيل عن الحجاج بن يوسف نحو هذا الكلام؛ من أنه جعل الخليفة أفضل من الرسول الذي أرسله الله، وكل هذه الأقوال تتضمن كفر قائلها»^(١٦٣).

لكنها لم تصح عن خالد القسري كما قال ابن كثير، والواقدي أسلفنا أنه متروك في الرواية. وشيخه في الإسناد عمر بن صالح الظاهر أنه أبو حفص البصري المترجم عند ابن عدي وقال فيه: «متروك الحديث»، وختم ترجمته بقوله: «وعامة ما يرويه غير محفوظ»^(١٦٤).

وقال ابن كثير في موضع آخر من كتابه: «وهذا كفر إلا أن يريد بكلامه غير ما يبدو منه. والله أعلم، ولعل هذا لا يصح عنه، وقد رأيت صاحب (العقد) سبَّ به،

ويقرره عنه؛ لأن صاحب العقد كان فيه تشيع شنيع، وربما لا يفهمه كل أحد، وقد اغتر به شيخنا الذهبي فمدحه بالحفظ وغيره، ولم يفهم تشيعه. والله أعلم»^(١٦٥).
فلا صحة لهذا الكلام عن خالد.

رابعاً: إرساله سعيد بن جبير إلى حيث قتلته الحجاج:

وهذا مما أساء فيه خالدٌ، فلم يكن له أن يرسل مثل سعيد بن جبير، لمثل هذا الطاغية فيقتله، فهل كان خالدٌ يعلم بذلك أم لا؟ لا ندري.

ولعله أراد أن يرد للحجاج شفاعته لتوليته مكة كما سبق، فالله أعلم بما كان لكنه أساء بكل حال. وقد رُوي أنَّ خالدًا كان يُقرظ الحجاج كل جمعة في خطبته أثناء ولايته مكة، قبل أن يُؤمر بخلاف ذلك^(١٦٦).

وقد سجل ابن حبان هذه الواقعة بقوله: «سعيد بن جبير بن هشام، مولى بني والبة بن الحارث، من بني أسد بن خزيمه، يروي عن ابن عمر وابن عباس وجماعة من أصحاب رسول الله ﷺ. روى عنه عمرو بن دينار وأيوب والناس، كنيته أبو عبد الله، وكان فقيهاً عابداً ورعاً فاضلاً، وكان يكتب لعبد الله بن عتبة بن مسعود حيث كان على قضاء الكوفة، ثم كتب لأبي بردة بن أبي موسى حيث كان على قضائها، ثم خرج مع ابن الأشعث في جملة القراء، فلما هُزم ابن الأشعث بدير الجماجم هرب سعيد بن جبير إلى مكة، فأخذه خالد بن عبد الله القسري بعد مدة - وكان والياً لعبد الملك على مكة - وبعث به إلى الحجاج، فقال له الحجاج: اختر لنفسك أي قتلة شئت؟ فقال: اختره أنت فإن القصاص أمامك، فقتله الحجاج بن يوسف سنة خمس وتسعين، وهو ابن تسع وأربعين سنة، ثم مات الحجاج بعده بأيام، وكان مولد الحجاج سنة أربعين»، ثم روى ابن حبان بإسناده عن سعيد بن جبير قال: قرأت القرآن في الكعبة في ليلة. وروى ابن حبان عقبه أيضاً عن القاسم الأعرج قال: كان

سعيد بن جبير يبكي بالليل حتى عمش. وختم ابن حبان ترجمته بروايته عن وفاء بن إياس قال: كان سعيد بن جبير ختم القرآن فيما بين المغرب والعشاء في رمضان. ثم قال ابن حبان: «قد ذكرت وصف قتله في كتاب الخلفاء في إمارة عبد الملك».

فكيف ساغ لخالد أن يذهب بمثل هذا الإمام الورع العابد الجليل إلى حيث مقتله على يد هذا الطاغية الحجاج؟.

وهذا الأمر قد ذكره أيضاً ابن خلكان وغيره^(١٦٧).

وقد روي عن أنس بن أبي شيخ أنه كان يقول: «لما أتى الحجاج بسعيد بن جبير قال: لعن ابن النصرانية يعني خالدًا القسري، وكان هو الذي أرسل به من مكة أما كنت أعرف مكانه؟! بلى والله، والبيت الذي هو فيه بمكة»^(١٦٨).

ويؤيد ذلك أن سعيداً قد بقي بمكة فترة يعتمر ويحج، لا يعترضه أحد، حتى وليها خالد القسري، «وتولى على المدينة عثمان بن حيان بدل عمر بن عبد العزيز، فجعل يبعث من بالمدينة من أصحاب ابن الأشعث من أهل العراق إلى الحجاج في القيود، فتعلم منه خالد بن عبد الله القسري، فعين من عنده من مكة سعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد بن جبر، وعمرو بن دينار، وطلق بن حبيب.

ويقال: إن الحجاج كتب إلى الوليد يخبره أن بمكة أقواما من أهل الشقاق، فبعث خالد بهؤلاء إليه، ثم عفا عن عطاء، وعمرو بن دينار؛ لأنهما من أهل مكة، وبعث بأولئك الثلاثة، فأما طلق فمات في الطريق قبل أن يصل، وأما مجاهد فحبس حتى مات الحجاج»^(١٦٩).

فسواء كتب الحجاج إلى الوليد، أو غير ذلك من الأسباب، فقد بقي سعيد بمكة فترة، يعتمر ويحج، لا أحد يعترضه، آمن، حتى جاء خالد القسري وولي مكة بطلب صريح من الحجاج كما أسلفناه في الكلام على تأريخ سنة ولايته مكة، وهنا وفي

خالدٌ للحجاج، أو تعلّم من والي المدينة، فأمسك بسعيد ورفاقه، فأرسلهم إلى الحجاج في قيودهم، فقتل سعيد، ومات طلق بن حبيب، وسُجن مجاهد بن جبر.

ولا ندري كيف تجرأ خالد على مثل هذا الصنيع مع مثل سعيد بن جبير وهو الإمام العابد الورع أحد أعلام التابعين؟.

بل قال ابن كثير: «وكان في جملة من خرج مع ابن الأشعث على الحجاج، فلما ظفر الحجاج هرب سعيد إلى أصبهان، ثم كان يتردد في كل سنة إلى مكة مرتين؛ مرة للعمرة ومرة للحج، وربما دخل الكوفة في بعض الأحيان فحدث بها، وكان بخراسان يتحزن؛ لأنه كان لا يسأله أحد عن شيء من العلم هناك، وكان يقول: إن مما يهمني ما عندي من العلم، وددت أن الناس أخذوه. واستمر في هذا الحال مختلفاً من الحجاج قريباً من اثني عشرة سنة، ثم أرسله خالد القسري من مكة إلى الحجاج»^(١٧٠).

فانظر إلى هذه الفترة الطويلة، قريباً من ١٢ سنة، يعتصر ويحج ويُحدّث؟ ألا يعلم الحجاج به وهو يفعل هذا كله؟ أليست ثمة شرط وعيون للحجاج؟ أم أنه كان يخشاه لورعه وإمامته، حتى تجرأ عليه خالد فأرسله إليه مقيداً؟.

بل انظر إلى عمال الحجاج يتخرجون من إرسال سعيد إليه، ويطالبون بالتنحي هنا أو هناك، لكن لم يتجرأ عليه إلا خالد.

فروى الطبري عن أبي بكر ابن عياش قال: «كتب الحجاج إلى فلان - وكان على أصبهان، وكان سعيد، قال الطبري: أظنه أنه لما هرب من الحجاج ذهب إلى أصبهان فكتب إليه: - إن سعيداً عندك فخذ، فجاء الأمر إلى رجل تحوّل إلى سعيد: تحوّل عني، فتنحى عنه، فأتى أذربيجان، فلم يزل بأذربيجان فطال عليه السنون، واعتمر فخرج إلى مكة فأقام بها، فكان أناس من ضربه يستخفون فلا يخبرون بأسمائهم.

قال: فقال أبو حصين - وهو يحدثنا هذا - : فبلغنا أن فلانا قد أُمرَ على مكة، فقلت له: يا سعيد، إنَّ هذا الرجل لا يؤمن، وهو رجل سوء، وأنا أتقيه عليك، فاطعن واشخص، فقال: يا أبا حصين، قد والله فررت حتى استحييت من الله! سيجيئي ما كتب الله لي. قلت: أظنك والله سعيدا كما سمتك أمك، قال: فقدم ذلك الرجل إلى مكة، فأرسل فأخذ فلان له وكلمه، فجعل يديره.

وذكر أبو عاصم عن عمر بن قيس قال: كتب الحجاج إلى الوليد: أن أهل النفاق والشقاق قد لجئوا إلى مكة، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي فيهم! فكتب الوليد إلى خالد بن عبد الله القسري، فأخذ عطاء وسعيد بن جبير ومجاهد وطلق بن حبيب وعمرو بن دينار، فأما عمرو بن دينار وعطاء فأرسلوا لأنهما مكيان، وأما الآخرون فبعث بهم إلى الحجاج، فمات طلق في الطريق، وحبس مجاهد حتى مات الحجاج، وقتل سعيد بن جبير^(١٧١).

فليته تحرّج كما تحرّج غيره، لكن ليقضي الله أمراً كان مفعولاً والله المستعان.

ولا يزال العجب كبيراً من صنيعه هذا في بلد الله الحرام، وإلى هذا ألمح سعيد بن جبير، فيما رواه ابن سعد^(١٧٢) من طريق سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثني حفص بن خالد، قال: حدثني من سمع سعيد بن جبير يقول يوم أُخِذَ: «وشى بي واش في بلد الله الحرام أَكَلُهُ إلى الله». وقال محمد بن سعد عقبه: «وكان الذي أخذ سعيد بن جبير خالد بن عبد الله القسري وكان والي الوليد بن عبد الملك على مكة فبعث به إلى الحجاج».

فانظر إلى قوله: «وشى بي واش في بلد الله الحرام»، هذا البلد الآمن، الذي يأمن فيه على نفسه حتى الطير والحيوان، بينما لم يأمن سعيد بن جبير رحمة الله عليه، من أذى خالد القسري وإمساكه به وإرساله إلى حيث لقي حتفه وقُتِلَ على يد الحجاج.

المطلب الثاني: تصديده لأهل البدع والزندقة.

أولاً: وقوفه ضد المغيرية أصحاب المغيرة بن سعيد البجلي^(١٧٣):

وهذا المغيرة هو الذي قال فيه الذهبي: «كان رافضياً، خبيثاً، كذاباً، ساحراً، ادعى النبوة، وفضل علياً على الأنبياء، وكان مجسماً، سقت أخباره في (ميزان الاعتدال)^(١٧٤)»^(١٧٥). وحكى الذهبي بعض كفيات هذا المغيرة لعنه الله، واستبشعها الذهبي لدرجة أن يقول بعدها: «وحاكي الكفر ليس بكافر، فإن الله تبارك وتعالى قص علينا في كتابه صريح كفر النصارى واليهود، وفرعون وتمرود، وغيرهم»^(١٧٦).

وقد تصدّى لهم خالدٌ، وقتل المغيرة في حدود العشرين ومائة فيما أرّخه الذهبي^(١٧٧).

قال ابن حبيب: وصلب خالد بن عبد الله القسري في خلافة هشام بن عبد الملك المغيرة بن سعيد البجلي ثم الأحمسي وخرج عليه بالكوفة داعياً لمحمد بن عبد الله بن الحسن وكان يقول: هو المهدي. فظفر به وبأصحابه. فصلب المغيرة وحرق أصحابه بالنار. وهم الذين يدعون «المغيرية»^(١٧٨).

ثانياً: تضحيته بالجعد:

وقصته في ذلك نقلها البخاري^(١٧٩) - ومن طريقه ابن عساکر^(١٨٠) - عن قتيبة قال في خالد: «هو الذي قال يوم الأضحى: إني مُضحٌّ بالجعد بن درهم، زعم أن الله لم يكلم موسى تكليماً، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً، ثم نزل فذبحه».

وقد ذكرها قتيبة وغيره عن القاسم بن محمد البغدادي، عن عبد الرحمن بن محمد بن حبيب، عن أبيه، عن جدّه، قال: «شهدتُ خالداً القسري في يوم أضحى يقول: ضحوا تقبل الله منكم، فإني مُضحٌّ بالجعد» إلخ.

كذا رواها البخاري^(١٨١) والبيهقي^(١٨٢) والمزني^(١٨٣) عن قتيبة. والدارمي^(١٨٤).
والخلال^(١٨٥) عن الحسن بن ناصح الخلال. والخلال أيضاً والآجري^(١٨٦) وابن
عساكر^(١٨٧) والمزي^(١٨٨) من طريق أبي علي الحسن بن الصباح. كلهم (قتيبة،
والدارمي، والحسن بن ناصح، وابن الصباح) عن القاسم بن محمد، بهذه القصة،
نحوه. ولفظ الدارمي: «خطبنا خالد بن عبد الله القسري بواسط يوم الأضحى فقال:
أيها الناس! ارجعوا فضحوا، تقبل الله منا ومنكم، فإني مُصَحُّ بالجعد بن درهم، إنه
زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، وتعالى الله عما يقول
الجعد بن درهم علواً كبيراً. ثم نزل فذجه».

وعند البخاري والبيهقي عقب القصة: «قال قتيبة: بلغني أن جهماً كان يأخذ
الكلام من الجعد بن درهم».

وروي عن عبد الرحمن بن محمد بن حبيب قال: حدثني جدِّي حبيب بن أبي
حبيب قال: سمعتُ خالد بن عبد الله القسريَّ وقد خطبَ بواسط، فلما فرغَ من
خطبته قال، فذكره.

هكذا رواه النجاد^(١٨٩) من طريق العباس بن أبي شقيق، قال: ثنا عبد الرحمن
بن محمد بن حبيب، به، وأسقط من إسناده رجلاً، فجعله عن عبد الرحمن عن جده،
خلافاً للمشهور فيما سبق عن عبد الرحمن بن حبيب عن أبيه عن جده.

وفي إسناده هذه القصة: عبد الرحمن بن محمد بن حبيب، وقد ترجم له البخاري^(١٩٠)
ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يذكر راوياً عنه سوى القاسم بن محمد.

وأبوه: محمد بن أبي حبيب، ترجم له البخاري^(١٩١) وابن أبي حاتم^(١٩٢) وابن
عساكر^(١٩٣). ولم يذكر فيه البخاري جرحاً ولا تعديلاً، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه
قوله: لا أعرفه.

لكن تلقى أهل العلم هذه القصة بالقبول والاستحسان.

فقال الدارميُّ قبلها^(١٩٤): «وكان أول من أظهر شيئاً من بعد كفار قريش: الجعد بن درهم بالبصرة، وجهم بخراسان، اقتداء بكفار قريش، فقتل الله جهما شر قتلة، وأما الجعد فأخذه خالد بن عبد الله القسري فذبحه ذبحاً بواسط، في يوم الأضحى على رؤوس من شهد العيد معه من المسلمين، لا يعيبه به عائب ولا يطعن عليه طاعن بل استحسنا ذلك من فعله، وصوبوه من رأيه»، ثم ذكر القصة.

وقال البغوي^(١٩٥): «وقد مضى سلف هذه الأمة، وعلماء السنة على أن القرآن كلام الله، ووحيه وليس بخالق ولا مخلوق، والقول بخلق القرآن ضلالة وبدعة، لم يتكلم بها أحد في عهد الصحابة والتابعين رحمهم الله، وخالف الجماعة الجعد بن درهم، فقتله خالد بن عبد الله القسري بذلك، فخطب بواسط في يوم أضحى، وقال: ارجعوا أيها الناس، فضحوا تقبل الله منكم، فإني مضح بالجعد بن درهم» إلخ.

وذكرها ابن تيمية^(١٩٦) في مواضع من كتبه محتجاً بها، غير منكر لها، وقال: «وكان ذلك في زمن التابعين، فشكروا ذلك. وأخذ هذه المقالة عنه الجهم بن صفوان وقتله بخراسان سلمة بن أحوز، وإليه نسبت هذه المقالة التي تسمى مقالة الجهمية»^(١٩٧).

ولما نقلها الذهبي قال بعدها: «هذا من حسناته»^(١٩٨)، هي وقتله مغيرة الكذاب»^(١٩٩). وقال في موضع آخر^(٢٠٠): «وهذه قصة مشهورة».

كما روى الآجري^(٢٠١) عقب هذه القصة ما يؤيدها من قول عبد الرحمن بن مهدي: «من قال: إن الله لم يكلم موسى؛ يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتِل».

المبحث الثالث: في مقتله.

وفي سنة خمس وعشرين ومائة كتب الوليد بن يزيد إلى يوسف بن عمر؛ فقدم عليه فدفع إليه خالد بن عبد الله القسري ومحمدًا وإبراهيم ابني هشام بن إسماعيل المخزوميين، وأمره بقتلهم. وقد روى خليفة عن السري بن مسلم أبي بشر بن السري قال: رأيتهم حين قدم بهم يوسف بن عمر الحيرة وخالد في عباءة في شق محمل فعذبهم حتى قتلهم^(٢٠٢). لكن رجع خليفة فقال في أحداث سنة سبع وعشرين ومئة: وفيها قتل يزيد بن خالد بن عبد الله القسري بالغوطة قتله رجل من بني تميم يقال له: صعصعة^(٢٠٣).

كذا قال خليفة بن خياط.

وأما ابن الجوزي فقد ذكر القصة بأكملها في أحداث سنة ست وعشرين قال: «ثم دخلت سنة ست وعشرين ومئة، فمن الحوادث فيها: قتل خالد بن عبد الله القسري، وكان قد عمل لهشام خمس عشرة سنة إلا ستة أشهر على العراق، وخراسان، فلما ولي يوسف بن عمر أخذه وحبسه وعذبه لأجل انكسار الخراج، فكتب هشام بتخلية سبيله فخلى سبيله في شوال سنة إحدى وعشرين فخرج إلى ناحية هشام فلم يأذن له في القدوم عليه، وخرج زيد بن علي فقتل.

وكتب يوسف إلى هشام: إن أهل هذا البيت من بني هاشم قد كانوا هلكوا جوعاً حتى كانت لقمة أحدهم قوت عياله. فلما ولي خالد العراق أعطاهم الأموال، فقووا بها، فتاقت نفوسهم إلى طلب الخلافة، وما خرج زيد إلا عن رأى خالد، فقال لرسوله:

كذبت وكذب من أرسلك، لسنا نتهم خالدًا في طاعة، وأقام خالد بدمشق حتى

هلك هشام.

وقام الوليد فكتب إلى خالد أن أمير المؤمنين قد علم حال الخمسين ألف ألف، فأقدم على أمير المؤمنين، فقدم فقال له: أين ابنك؟ قال: كنا نراه عند أمير المؤمنين، قال: لا ولكنك خلفته للفتنة، فقال: قد علم أمير المؤمنين أنا أهل بيت طاعة، فقال: لتأتين به أو لأزهقن نفسك، فقال له: هذا الذي أردت وعليه عولت، والله لو كان تحت قدمي ما رفعتها، فأمر الوليد صاحب حرسه بتعذيبه، فعذبه فصر فحبسه، فقدم يوسف بن عمر فقال: أنا أشتريه بخمسين ألف ألف^(٢٠٤)، فأرسل الوليد إلى خالد يخبره ويقول: إن كنت تضمنها وإلا دفعتك إليه، فقال: ما عهدت العرب تباع.

فدفعه إلى يوسف فعذبه مرارا، ثم أتى بعود فوضعه على قدميه، وقامت عليه الرجال حتى كسرت قدماه، فوالله، ما تكلم ولا عبس، ثم على ساقيه حتى كسرتا، ثم على فخذه، ثم على حقويه، ثم على صدره حتى مات.

ودفن بناحية الحيرة، وذلك في المحرم سنة ست وعشرين ومئة^(٢٠٥).

وقد أُوذِيَ جماعة بسبب ما حلَّ بخالدٍ، لعلاقتهم به، منهم عائلته، فقد ظلَّ محبوساً بالحيرة تمام ثمانية عشر شهراً مع أخيه إسماعيل بن عبد الله، وابنه يزيد بن خالد، وابن أخيه المنذر بن أسد بن عبد الله^(٢٠٦).

ومنهم عامله بلال بن أبي بردة فقد مات في عذابه^(٢٠٧).

ومَن أُوذِيَ بسبب خالدٍ أيضاً: زيد بن علي، قُتِلَ بالكوفة، قتله يوسف بن عمر في زمن هشام بن عبد الملك، وكان هشام بعث إليه، فأخذه بمكة وداوود بن علي، واتهمهما أن يكون عندهما مال لخالد بن عبد الله القسري حين عزل خالدًا. ويقال: إنَّ زيدا لما قدِمَ على يوسف بن عمر بالكوفة؛ استحلفه ما عنده لخالد من مال؟ وخلقى سبيله، وخرج زيدٌ حتى إذا كان بالقادسية، لحقته الشيعة؛ فسأله الرجوع معهم والخروج؛ ففعل؛ فتفرقوا عنه إلا نفراً، فُنسبوا إلى الزيدية؛ ونُسب من تفرق عنه

إلى الرفضة، يزعمون أنهم سألوه عن أبي بكر وعمر؛ فتولاهما؛ فرفضته الرفضة؛ وثبت معه قوم؛ فسموا بالزيدية؛ فقتل زيدٌ وانهزم أصحابه^(٢٠٨).

ومُن أُوذي بسببه أيضاً: أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي البصري المقرئ النحوي، وكان بعض جلساء خالد بن عبد الله القسري قد أودعه شيئاً، فمى ذلك إلى يوسف بن عمر، وكتب إلى واليه بالبصرة، يأمره بحمل عيسى بن عمر مقيداً، فدعا به وأمر الحداد بتقييده وقال: لا بأس؛ إنما أردك الأمير لتأديب ولده، قال: فما بال القيد إذن؟ فبقيت مثلاً بالبصرة، فلما ضربه يوسف بالسياط جزع وأقر، فأخذت الوديعه منه، وأدركه بعد ذلك ضيق نفس، فكان يداويه بإجاص يابس وسكر^(٢٠٩).

ثم دارت الدائرة مرة أخرى، «فلما رأى عبد العزيز بن الحجاج بن عبد الملك تفرق الناس عنهم، بعث يزيد بن خالد بن عبد الله القسري إلى السجن، فقتل يوسف بن عمر، وكان يوسف بن عمر عدب خالداً أباه حتى قتله. وقتل يزيد أيضاً: عثمان، والحكم، ابني الوليد بن يزيد»^(٢١٠).

ملخص البحث:

فمادة هذا البحث عن شخصية من الشخصيات الإسلامية خالد بن عبد الله القسري وقد اضطرت المصادر التاريخية في الكلام عنه، بين مادح، وذام، فرأيت أن أبحث عن الجوانب المختلفة لهذه الشخصية، لبيان ما له وما عليه، وقد عنيت به في هذا البحث، إنصافاً لخالدٍ وبيانا لحقيقة ما أُثير حوله.

وقد جاء في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث.

فأما المقدمة فذكرت فيها سبب اختياري لهذا البحث.

وأما التمهيد: فذكرت فيه نبذة عن أحوال الدولة الأموية في الفترة من ٦٦ - ١٢٦هـ، وهي الفترة التي عاصرها خالد.

وأما المبحث الأول: تناولت فيه حياة خالد، وأعماله، وصفاته الشخصية؛ فذكرت اسمه ونسبه وكنيته، ومولده ونشأته وبيته وبيئته، وصفاته الشخصية، ورواياته؛ وذكرته أعماله، وقسمتها إلى أقسام:

الأول: في نطاق الأماكن المقدسة.

الثاني: في مجال المال والاقتصاد.

الثالث: في مجال الزراعة وبناء السدود وحفر الآبار والأنهار.

الرابع: في مجال الطرق وإقامة القناطر، وإصلاح البلدان.

ثم أعقبت ذلك بذكر بعض من ولي له؛ وتناولته من جهتين، الأولى: فيما يخص خالد، والثانية: فيما يخص عماله ومن ولي له، ثم ذكرت عدداً من ولي له القضاء والخراج إلخ.

وتناولت في المبحث الثاني بيان ما أُثير حول خالد ومواقفه المشهودة في التصدي للمبتدعة ومُدعي النبوة والزندقة.

ثم جاء المبحث الثالث وذكرت فيه مقتله في سنة ست وعشرين ومائة.

ثم جاءت الخاتمة وبينت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في البحث.

خاتمة

تتضمن على نتائج وتوصيات

وبعد:

فإني أحمد الله عز وجل على تمام هذا البحث، وأرى أن واجباً عليّ في نهايته أن أضع بعض النتائج والتوصيات المهمة للباحثين في التاريخ عامة، وفي شخصية خالدٍ خاصة؛ كالتالي:

أولاً: عدم الاغترار بما هو مسطر في بطون كتب التاريخ، وتمحيص الروايات وعرض الروايات التاريخية والوقائع والأحداث، بغية الوصول إلى الصحيح.

ثانياً: الكلام على أشخاص المسلمين خاصة القادة منهم، له خصوصية خاصة؛ لأننا قد نهدم إنساناً حين نساير الناس وننقل الشائعات التي تلوّث سمعته، كما حصل حين تداول بعض الناس نبأ بناء خالد القسري كنيسة لأمه، وهو نبأ لو كان صح؛ لكان مسقطاً للرجل؛ لأنه لا يجوز ولا يصح لمسلم أن يفعل هذا بجزيرة العرب، فكيف يفعله خالد؟ وقد رأينا أنه لم يصح، وأن الروايات التي تناولت هذا الأمر روايات متضاربة متناقضة، يعوزها الكثير من الدقة والتحري، وأنها انطوت على كثير مما لا يُعقل ولا يُتصور، مثل أن تكون الكنيسة حولها حوانيت وسوق ومدينة جديدة ثم لا يعلم بها سوى الواحد والاثنان من المؤرخين، ولا تشتهر في الناس.

ثالثاً: لا بد من النظر أثناء الكتابة إلى العداوات التي قد تكون موجودة بين الشخصية المكتوب عنها وبين غيرها من الناس، مثلما هو حال الأصبهاني وداوته لبني أمية رغم انتسابه إليهم في الظاهر، ومن ثمّ عداوته لخالد وأسرتة جميعاً.

رابعاً: الحرص على تقديم سيرة المسلمين الأوائل خاصة القادة منهم تقدماً صحيحاً، وعدم تشويه سيرتهم، وتحليصها وتنقيتها مما يشوبها من شائعات مغرضة، ووضعت لأغراض التشويه والخط من قادة المسلمين، أو لغرض آخر.

خامساً: استعمال العدل والإنصاف عند الكتابة عن الشخصيات الإسلامية، فلا نرفعها فوق ما لها، ولا ننزلها عن قدرها اللائق بها.

سادساً: أن خالد القسري أحد قادة المسلمين، له ما له، وعليه ما عليه، خلط عملاً صالحاً بآخر سيئاً، فنأخذ منه الصالح، ونطرح غير ذلك، بلا إفراط أو تفريط، فننزله منزلته اللائقة به كقائد جواد كريم صاحب نفس كريمة، من قادة المسلمين، وننفي عنه شائعات لحقت بسيرته مثل بناء كنيسة لأمه، أو غير ذلك من الشائعات.

نعم ولا ندعي العصمة فيه، وتأسف جداً على ما فعله بالإمام التابعي الجليل سعيد بن جبير رحمة الله عليه، وكيف تجرأ خالدٌ عليه فأمسك به وأرسله إلى حيث لقي حتفه واستشهد على يد الطاغية الحجاج بن يوسف الثقفي.

ونرى أن أعظم أفعاله السيئة هي الإمساك بسعيد بن جبير وإرساله للحجاج.

كما نرى أن أفضل أفعاله الصالحة هي التصدي لأولئك الزنادقة والمبتدعة الخارجين عن سلطان الدين.

سابعاً: بيان مجهودات خالد في مجال الاقتصاد والمال والزراعة وبناء السدود وحفر الأنهار والإصلاح العمراني، فضلاً عن مجهوداته في محاربة أهل البدع والتصدي للزنادقة ومُدعي النبوة.

ثامناً: عدم صحة ما نسب لخالد فيما يخص بناء كنيسة لوالدته النصرانية.

الهوامش والتعليقات:

- (١) السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني، لوليد الأعظمي، ص (١٣)، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، مصر، ط (١)، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- (٢) وستأتي الإشارة لهذا في أثناء البحث.
- (٣) الجامع الصحيح للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (١ / ١١)، دار الجليل، بيروت، مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة ١٣٣٤ هـ.
- (٤) الإحكام في أصول الإحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (١ / ١١٣، ١١٤)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، تقديم: د. إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- (٥) تاريخ خليفة بن خياط، ص (٢٦٨)، المحقق: د. أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٣٩٧ هـ.
- (٦) وسيأتي تفصيل ذلك.
- (٧) بضم الكاف وسكون الراء، كذا ضبطه أبو العباس أحمد بن محمد ابن خلكان في وفيات الأعيان (٢ / ٢٣١)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، طبع من سنة ١٩٠٠ - ١٩٩٤ م.
- (٨) قال الحازمي: «تُدِير، كذا كان بخط ابن الفرات بضم النون، والمشهور نُذِير بفتح النون وكسر الذال». ينظر: عجاللة المبتدي في النسب، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، ص (١٠٤)، تحقيق: عبد الله كنون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط (٢)، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- (٩) نسب معد واليمن الكبير، لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (١ / ٣٤٧)، تحقيق: د. ناجي حسن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط (١)، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (٦ / ٢٥٦) تحقيق ونشر: دائرة المعارف العثمانية، دار الفكر بيروت، مصورة عن الطبعة العثمانية، تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (١٦ / ١٣٦)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (٨ / ١٠٧)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- (١٠) الإكمال، لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا (٧ / ٩٣)، تحقيق: المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورا عن الطبعة الهندية، ط (١)، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- (١١) الإكمال (٦ / ٣٧٧).
- (١٢) وفيات الأعيان (٢ / ٢٢٧).
- (١٣) الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المعروف بابن القيسراني، ص (١٢٠)، المحقق: دي يونج، طبعة: ليدن: بريل، ١٢٨٢هـ - ١٨٦٥م.
- (١٤) الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (١٠ / ٤١٦)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط (١)، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م. لكن قال السمعاني في هذا الموضوع: «القَسْرِي: بفتح القاف وسكون السين المهملة وفي آخرها الراء المهملة، هذه النسبة إلى قسر، وهم بطن من قيس، وقيس بطن من بجيلة،... والمتنسب إليه الأمير خالد بن عبد الله القسري، أمير العراق، ومنهم من ينسبه إلى قصر ابن هبيرة وأبدلوا السين من الصاد، ومنهم من قال: ينسب إلى قصر بجيلة موضع بالكوفة، وهو بجليّ أيضاً، أصله من اليمن، يروي عن أبيه عن جده يزيد بن أسد، روى عنه أهل العراق، قتل بالكوفة سنة عشرين ومائة أو قريباً منها» اهـ.
- (١٥) السابق (١٠ / ٤٤٠).
- (١٦) حاشيته على الإكمال لابن ماکولا (٦ / ٣٧٧).
- (١٧) المؤلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٤ / ١٩٢٧)، تحقيق: موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (١٨) تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الجياني (٢ / ٤٢٧)، المحقق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، ط (١)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- (١٩) عجالة المبتدي، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، ص (١٠٤).
- (٢٠) تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني (٣٩٨، ١٦٤٩)، المحقق: صغير أحمد الباكستاني، دار العاصمة، بالرياض.
- (٢١) وفيات الأعيان (٢ / ٢٢٦).
- (٢٢) تاريخ دمشق (١٦ / ١٣٥).

- (٢٣) سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٥ / ٤٢٥)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط (٣)، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- (٢٤) تاريخ الإسلام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٣ / ٤٠٠)، المحقق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط (١)، ٢٠٠٣ م.
- (٢٥) تهذيب الكمال (٨ / ١٠٨).
- (٢٦) تاريخ خليفة بن خياط، ص (٣٥١).
- (٢٧) نسب معد واليمن الكبير، لابن الكلبي (١ / ٣٤٧)، الثقات، لابن حبان (٤ / ٥٧).
- (٢٨) الأنساب للسمعاني (١ / ٢١٣).
- (٢٩) تاريخ دمشق (٦٥ / ١٦٨).
- (٣٠) الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (٢ / ١٨٠)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، مجيد آباد الدكن، الهند، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (١)، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م، تهذيب الكمال (٨ / ١٠٨).
- (٣١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥ / ١٩٩).
- (٣٢) الثقات لابن حبان (٥ / ٥٤).
- (٣٣) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لأبي الفداء قاسم بن قُطُوبُغَا (٦ / ١٥٥)، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث، صنعاء، اليمن، ط (١)، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- (٣٤) الجرح والتعديل (٩ / ٢٥١).
- (٣٥) الثقات لابن حبان (٣ / ٤٤٣).
- (٣٦) الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد (٧ / ٤٢٨)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط (١)، ١٩٦٨ م.
- (٣٧) التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٨ / ٣١٧)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.
- (٣٨) الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٩٢٤٩)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٥ هـ.
- (٣٩) معرفة الرجال، لأبي زكريا يحيى بن معين، رواية ابن محرز (٥٩٩) تحقيق: محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- (٤٠) الاستيعاب في معرفة الصحابة، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (٤ / ١٥٧٠)، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- (٤١) المطلب الآتي ص (١٥).
- (٤٢) تاريخ خليفة بن خياط، ص (٣٠٢)، وفيات الأعيان (٢ / ٢٢٧).
- (٤٣) تاريخ خليفة، ص (٣١٠).
- (٤٤) السابق، ص (٣١٧).
- (٤٥) البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (١٢ / ٤٤٥)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة، ط (١)، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- (٤٦) تاريخ خليفة، ص (٣٣٧).
- (٤٧) السابق، ص (٣٥٠).
- (٤٨) التاريخ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٧ / ٢٥٤)، دار التراث، بيروت، ط (٢)، ١٣٨٧هـ.
- (٤٩) الكامل في التاريخ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (٤ / ٢٤٧)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- (٥٠) تاريخ خليفة، ص (٣٥١).
- (٥١) تاريخ الطبري (٧ / ٢٥٤).
- (٥٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٦ / ١٤٠).
- (٥٣) السابق (١٦ / ١٣٥).
- (٥٤) السابق (٦٥ / ٣٦٧)، تهذيب الكمال (٣٢ / ٢٢٩).
- (٥٥) المعارف، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ص (٥٧١)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط (٢)، ١٩٩٢م.
- (٥٦) نسب قريش، لمصعب بن عبد الله الزبيري، المحقق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص (٢٥٣)، جمهرة انساب العرب، لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (١ / ٦٥)، رواية السكري عن ابن حبيب، تحقيق: الدكتور ناجي حسن، دار عالم الكتب، بيروت، (١)، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، أخبار مكة لأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرق (٣ / ١٣٠)، المحقق: رشدي الصالح، دار الأندلس، بيروت، جمهرة انساب العرب لأبي محمد علي

- بن أحمد بن سعيد بن حزم، ص (١٢٧)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، لمحمد طاهر الكردي المكي، طبع على نفقة د. عبد الله بن دهيش، يطلب من مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط (١)، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- (٥٧) البداية والنهاية، لابن كثير (١٢ / ٤٤٥).
- (٥٨) الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة رضوان الله عليهم، لمحمد بن أبي بكر ابن عبد الله الأنصاري التلمساني المعروف بالبُرِّي (١ / ٣٦١)، تحقيق: د. محمد التونجي، دار الرفاعي، الرياض، ط (١)، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلّام الجُمَحِيّ (٢ / ٣٤٤)، المحقق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة. وانظر: قصة أخرى لخالد في طبقات فحول الشعراء (٢ / ٣٥٢).
- (٥٩) طبقات فحول الشعراء (٢ / ٣١٨ - ٣٢٠).
- (٦٠) تاريخ دمشق (١٦ / ١٦٠).
- (٦١) الخبر، لمحمد بن حبيب، ص (١٥٦)، تحقيق: إيلازة ليختن شتير، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- (٦٢) المجالسة لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري (٢١٦٩)، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية، البحرين، ودار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩ هـ، تاريخ دمشق لابن عساكر (١٦ / ١٣٨)، بغية الطلب في تاريخ حلب لعمر بن أحمد ابن العديم (٧ / ٣٠٧٤)، المحقق: د. سهيل زكار، دار الفكر.
- (٦٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٦ / ١٤١).
- (٦٤) المصدر السابق (١٦ / ١٤١، ١٤٢).
- (٦٥) سير أعلام النبلاء للذهبي (٥ / ٤٣٨).
- (٦٦) المصدر السابق.
- (٦٧) العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٤٦٢٧)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط (١)، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- (٦٨) وفيات الأعيان (٢ / ٢٢٧).
- (٦٩) الروض الأنف لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٣ / ٢١٠)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (١)، ١٤١٢ هـ، وقصة خالد مع عمر بن عبد العزيز رحمة الله عليه:

ذكرها أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ في البيان والتبيين (١ / ١٩٥)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٧)، ١٤١٨ هـ - ١٩٨٨ م. ورؤي نحو هذه القصة وفيها «بلال بن أبي بردة» وهو الأشعري، مكان «خالد بن عبد الله القسري»: كذا أخرجها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠ / ٥١٠)، ونقلها المزي في «تهذيب الكمال» (٤ / ٢٧٠) والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣ / ٣٨٠).

(٧٠) مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (٢ / ٢٨)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

(٧١) ربيع الأبرار، لأبي القاسم الزخشي (٢ / ٤٣)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط (١)، ١٤١٢ هـ.

(٧٢) التاريخ الكبير (٣ / ١٥٨).

(٧٣) الجرح والتعديل (٣ / ٣٤٠).

(٧٤) كابن عساكر وغيره من الآتين هنا.

(٧٥) تاريخ دمشق (١٦ / ١٣٥).

(٧٦) تهذيب الكمال (٨ / ١٠٨).

(٧٧) تاريخ الإسلام (٣ / ٤٠٠).

(٧٨) سير أعلام النبلاء (٥ / ٤٢٥).

(٧٩) المصدر السابق.

(٨٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقم (١٦٦٥٣)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط (١)، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

(٨١) السابق، رقم (١٦٦٥٥، ١٦٦٥٦).

(٨٢) السابق، رقم (١٦٦٥٤).

(٨٣) تاريخ دمشق (١٦ / ١٣٦).

(٨٤) سنن الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٣٢٨١)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط (١)، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

(٨٥) الجرح والتعديل (٣ / ٣٤٠).

(٨٦) أخبار مكة لأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرق (٢ / ٦٥)، أخبار مكة لأبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي (٢ / ١٠١، ١٤٩) (٣ / ١٨٨)، المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش،

- دار خضر، بيروت، ط (٢)، ١٤١٤ هـ، المسالك والممالك، لأبي عبيد البكري (١ / ٤٠٤) دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢ م.
- (٨٧) أخبار مكة، للفاكهي (٣ / ١٨٨).
- (٨٨) أخبار مكة للأزرقي (٢ / ١٠٧، ٢٠٤)، أخبار مكة للفاكهي (٣ / ١١٩).
- (٨٩) أخبار مكة للأزرقي (١ / ٢١٢).
- (٩٠) السابق (١ / ٢٨٦، ٢٨٧) (٢ / ٢٤٧)، أخبار مكة للفاكهي (٢ / ٦٧) (٣ / ٢١٣).
- (٩١) أخبار مكة للأزرقي (١ / ٢٨٧)، أخبار مكة للفاكهي (٢ / ٢٣٢) (٣ / ٢١٣).
- (٩٢) أخبار مكة لأزرقي (٢ / ١٨، ٢٠)، أخبار مكة للفاكهي (١ / ٢٥١).
- (٩٣) أخبار مكة للأزرقي (٢ / ٢٠).
- (٩٤) سنن أبي داود (٣٢٨١).
- (٩٥) فتوح البلدان، لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلْدَازِري، ص (٤٥٠)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٨ م، البداية والنهاية، لابن كثير (١٢ / ٣٦٤).
- (٩٦) الكامل في التاريخ لعز الدين ابن الأثير (٣ / ٤٥٣).
- (٩٧) فتوح البلدان، للبلاذري، ص (٢٩٤).
- (٩٨) البداية والنهاية (١٢ / ٤١٩).
- (٩٩) الأنساب للسمعاني (١٢ / ٧٠)، المنتظم، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي (١ / ١٦٢)، تحقيق: محمد ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط (١)، ١٤١٢ هـ، ١٩٩٢ م.
- (١٠٠) معجم البلدان، لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٥ / ٥١)، دار صادر، بيروت، ط (٢)، ١٩٩٥ م.
- (١٠١) المنتظم (١ / ١٦٢).
- (١٠٢) الكامل في التاريخ، لابن الأثير (٤ / ٢٤٨).
- (١٠٣) تاريخ الطبري، للطبري (٧ / ١٥١، ١٥٢).
- (١٠٤) فتوح البلدان، للبلاذري، ص (٥٠١ - ٥٠٣)، أحكام الخراج في الفقه الإسلامي، محمد عثمان شبير، دار الأرقم، الكويت، ١٩٨٦ م، ص (٧٤).
- (١٠٥) الخراج، لأبي يوسف، ص (٦٣ - ٦٦)، المطبعة السلفية، القاهرة.

- (١٠٦) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧ / ٤٢٨).
- (١٠٧) فتوح البلدان، للبلاذري، ص (٢٨١).
- (١٠٨) السابق، ص (٢٨٥).
- (١٠٩) المعارف، لابن قتيبة، ص (٥٦٤)، المسالك والممالك، للبكري (١ / ٤٣٢)، معجم البلدان لياقوت (١ / ٤٣٤).
- (١١٠) سورة التوبة آية: ٣٧.
- (١١١) الخطط والآثار، لأحمد بن علي المقرئ (٢ / ٤٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٨هـ.
- (١١٢) الكامل في التاريخ، لابن الأثير (٥ / ١٤٥).
- (١١٣) أخبار مكة للفاكهي (٣ / ٢١٣).
- (١١٤) نسب معد واليمن الكبير، لابن الكلبي (١ / ١٥٣).
- (١١٥) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦ / ٣٤٦).
- (١١٦) المعارف، لابن قتيبة، ص (٤٩٠)، الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة، (١ / ٤٤٣).
- (١١٧) تاريخ خليفة، ص (٣٦١).
- (١١٨) معجم البلدان لياقوت الحموي (٥ / ٥١، ١٠٨).
- (١١٩) تاريخ خليفة، ص (٣٥١)، طبقات فحول الشعراء لابن سلام (١ / ١٤).
- (١٢٠) نسب معد واليمن الكبير (١ / ٢٩٧)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٦ / ٢١٤).
- (١٢١) نسب معد واليمن الكبير (١ / ٣١٣).
- (١٢٢) السابق (١ / ٣٤٩).
- (١٢٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (٥ / ٤٩٧)، المعارف، لابن قتيبة، ص (٥٠٧)، الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة (١ / ٣٨٣).
- (١٢٤) تاريخ خليفة، ص (٣٥١).
- (١٢٥) المصدر السابق.
- (١٢٦) التجوين: الظاهر أن المراد به سواد الأرض أو الحمى أو الغابات ونحو هذا. قال الخليل بن أحمد: «الجون: الأسود، والأنثى: جونة، والجميع: جون. ويقال: كلُّ بعيرٍ وحمارٍ وحشٍ جُونٌ»

من بعيد. وعينُ الشمس تُسمى جَوْنَةً. وكل لون سوادٍ مُشربٍ حُمْرَةً: جَوْنٌ، أو سوادٍ مخالطَةٌ حمرة كلون القطا. والجونة: سليلة مستديرة مغطاة ادما تكون مع العطارين، والجميع: الجُونُ». ينظر: العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (٦ / ١٨٥)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، جمهرة اللغة، لابن دريد (١ / ٤٩٧)، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط (١)، ١٩٨٧ م، مجمل اللغة، لأحمد بن فارس، ص (٢٠٣)، تحقيق الشيخ: هادي حسن حمودي، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط (١)، ١٩٨٥ م، ومعجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، لبنان، بيروت (١ / ٤٩٦).

(١٢٧) تاريخ خليفة، ص (٣٥١).

(١٢٨) المحبر لابن حبيب، ص (٣٠٥).

(١٢٩) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٦ / ١٤٠)، تهذيب الكمال للمزني (٨ / ١١١).

(١٣٠) وفيات الأعيان (٢ / ٢٢٨).

(١٣١) ينظر: المصدر السابق (٢ / ٢٣٠).

(١٣٢) السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني، ص (١٠).

(١٣٣) السابق، ص (١١).

(١٣٤) تاريخ مدينة السلام، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (١٣ / ٣٤٠)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

(١٣٥) السيف اليماني في نحر الأصفهاني، ص (١٣).

(١٣٦) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٣ / ٣٣٩)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط مصورة.

(١٣٧) المنتظم، لابن الجوزي (١٤ / ١٨٥).

(١٣٨) وقد كان وزيراً للأيوبيين في حلب، كما في المصدر الآتي (١ / ٧).

(١٣٩) إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي (٢ / ٢٥٢)، تحقيق:

محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط (١)، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م.

(١٤٠) ينظر: السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني، ص (١٢٦).

(١٤١) ينظر: المصدر السابق، ص (١٨٧) فقد نقل نصوص الأصفهاني في ذلك كلها من كتابه الأغاني.

- (١٤٢) معجم الأدباء، لياقوت الحموي (٤ / ١٧٠٩)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- (١٤٣) الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (٢٢ / ٢٨٠)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (١)، ١٤١٥هـ.
- (١٤٤) المعارف، لابن قتيبة، ص (٣٩٨).
- (١٤٥) المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (٩٩٢٩)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٣هـ.
- (١٤٦) تاريخ بغداد (١٣ / ٣٨١).
- (١٤٧) يعني: الكوثري في كتابه «التأنيب» الذي يرد عليه المعلمي في التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي اليماني، ص (٦٢)، دار المعارف، بالرياض.
- (١٤٨) ورد خبر استنابته هذا في المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (٢ / ٧٨٦) (٣ / ٩٦)، المحقق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢)، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. ونقله المعلمي آنفاً عن تاريخ بغداد أيضاً.
- (١٤٩) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي اليماني (١ / ٢٤٦).
- (١٥٠) معجم البلدان لياقوت الحموي (١ / ٥٣٢).
- (١٥١) السابق (٢ / ١١٥) في كلامه على «جديلة» (٤ / ٣٤٦) في كلامه على «قسر».
- (١٥٢) أبو مسعود ابن القتات، كما صرح به البلاذري في أوائل كتابه. ولم أجد له ترجمة.
- (١٥٣) فتوح البلدان، للبلاذري، ص (٢٨٠).
- (١٥٤) ديوان الضعفاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (١٢٢٤)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط (٢)، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- (١٥٥) المغني في الضعفاء لشمس الدين الذهبي (١٨٥٥)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، بدولة قطر.
- (١٥٦) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين الذهبي (١٣٣٥)، المحقق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدة، ط (١)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- (١٥٧) ميزان الاعتدال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط (١)، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م (١ / ٦٣٣).

- (١٥٨) سير أعلام النبلاء (٥ / ٤٢٦).
- (١٥٩) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٦ / ١٦٠)، تهذيب الكمال للمزي (٨ / ١١٦).
- (١٦٠) نسب قريش، لمصعب بن عبد الله الزبيري (ص ٣٣٩).
- (١٦١) تقريب التهذيب (٦١٧٥).
- (١٦٢) البداية والنهاية (١٢ / ٤١٩). وذكرها الطبري في تاريخه (٦ / ٤٤٠)، والفاكهي في أخبار مكة (٣ / ٤٦)، وابن الأثير في الكامل في التاريخ (٤ / ١٨).
- (١٦٣) البداية والنهاية (١٢ / ٤١٩).
- (١٦٤) الكامل في الضعفاء، لأبي أحمد ابن عدي (٦ / ٥٦)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، ط (١)، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- (١٦٥) البداية والنهاية (١٣ / ٢٠٢، ٢٠٣).
- (١٦٦) أخبار مكة للفاكهي (٢ / ١٢٩).
- (١٦٧) وفيات الأعيان (٢ / ٣٧٢)، الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة، للبرقي (١ / ٢٢٣).
- (١٦٨) تاريخ الطبري (٦ / ٤٩٠)، البداية والنهاية (١٢ / ٤٦٥).
- (١٦٩) البداية والنهاية (١٢ / ٤٦٢).
- (١٧٠) البداية والنهاية (١٢ / ٤٦٩).
- (١٧١) تاريخ الطبري (٦ / ٤٨٨).
- (١٧٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦ / ٢٦٤).
- (١٧٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٤ / ١٤١)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- (١٧٤) ميزان الاعتدال (٤ / ١٦٠).
- (١٧٥) سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي (٥ / ٤٢٦).
- (١٧٦) ميزان الاعتدال (٤ / ١٦٢).
- (١٧٧) المصدر السابق.
- (١٧٨) المحبر لابن حبيب، ص (٤٨٣).
- (١٧٩) التاريخ الكبير، للبخاري (٣ / ١٥٨).

- (١٨٠) تاريخ دمشق (١٦ / ١٣٧).
- (١٨١) التاريخ الكبير، للبخاري (١ / ٦٤)، خلق أفعال العباد، للبخاري، ص (٢٩، ٣٠)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار عكاظ، السعودية، ط (٢).
- (١٨٢) الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٥٦٣)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط (١)، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي (١٠ / ٢٠٥) مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط (١)، ١٣٤٤هـ.
- (١٨٣) تهذيب الكمال (٨ / ١١٨).
- (١٨٤) الرد على الجهمية، للدارمي، ص (١٣، ٣٨٧)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، بالكويت، ط (٢)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- (١٨٥) السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (١٦٩٠)، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، بالرياض، السعودية، ط (١)، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- (١٨٦) الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الأجرى (٦٩٤، ٢٠٧٢)، المحقق: د عبد الله بن عمر الدميحي، دار الوطن، الرياض، ط (٢)، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- (١٨٧) تاريخ دمشق (٥٢ / ٢٥٥).
- (١٨٨) تهذيب الكمال (٨ / ١١٨).
- (١٨٩) الرد على من يقول القرآن مخلوق، للنجاد، ص (٧٢)، تحقيق: رضا الله محمد إدريس، مكتبة الصحابة الإسلامية، بالكويت.
- (١٩٠) التاريخ الكبير (٥ / ٣٤٦).
- (١٩١) التاريخ الكبير (١ / ٦٤).
- (١٩٢) الجرح والتعديل (٧ / ٢٢٥).
- (١٩٣) تاريخ دمشق (٥٢ / ٢٥٥).
- (١٩٤) الرد على الجهمية، للدارمي، ص (١١، ١٢).
- (١٩٥) شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (١ / ١٨٦)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- (١٩٦) الفتاوى الكبرى، لأبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية (٢ / ٤٠٣)، دار الكتب العلمية، ط (١)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، مجموع فتاوى ابن تيمية (٢ / ٣٥٤) (٦ / ٤٧٧)

- (٨ / ١٤٢، ٢٢٨، ٣٥٧)، (١٠ / ٦٦، ٦٩٧) (١٢ / ٣٥٠)، جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م. (١٩٧) السابق (٥ / ٢٩).
- (١٩٨) يعني: خالدًا.
- (١٩٩) سير أعلام النبلاء (٥ / ٤٣٢).
- (٢٠٠) تاريخ الإسلام (٣ / ٢١٨).
- (٢٠١) الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الأجرى (٢٠٧٣).
- (٢٠٢) تاريخ خليفة، ص (٣٦٢).
- (٢٠٣) المصدر السابق، ص (٣٧٤).
- (٢٠٤) وكذا ذكر ابن الأثير في الكامل في التاريخ (٤ / ٣٠٠) أن يوسفًا اشترى منه خالد بخمسين ألف ألف، فأخذه يوسف معه في محمل بغير وطء إلى العراق.
- (٢٠٥) المنتظم (٧ / ٢٤٧).
- (٢٠٦) تاريخ الطبري (٧ / ٢٥٤)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٤ / ٢٩٦).
- (٢٠٧) المعارف، لابن قتيبة، ص (٣٩٨).
- (٢٠٨) نسب قريش لمصعب الزبيري، ص (٥٩)، أخبار مكة للفاكهي (١ / ٣٢٤)، الكامل في التاريخ، لابن الأثير (٤ / ٢٥٦، ٢٦٠).
- (٢٠٩) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لأحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري (٧ / ٧٩)، طبعة: المجمع الثقافي، بأبي ظبي، ط (١)، ١٤٢٣ هـ.
- (٢١٠) المعارف، لابن قتيبة، ص (٣٦٨).



Supervisory and Editorial

General Supervisor

D. Bakry bin Matuq Assas

Rector, Umm Al-Qura University

Vice-General Supervisor

D. Thamir bin Hamdan Al-Harbi

Vice-Rector for Graduate Studies and Scientific Research

Editor in Chief

Prof. Yousef bin Ali Althagafi

Members

Prof. Abdullah Bin Saeed Al-Gamidi

Prof. Abdullah Bin Mosleh Al-Thomaly

Prof. Lutf Allah Bin Mullah Khojah

Prof. Ghaleb Bin Mohammed Hamdhi

Prof. Ahmed Bin Qochti Maklof

Dr. Mohammed Bin Abdullah Al-Suwat

Prof. Wafaa Bint Abdullah Al-Mazroa

Prof. Afnan Bint Mohammed Tilmisani

**In the Name of Allah
The Most Gracious The Most Beneficent**



Umm Al-Qura University
Journal of Islamic Knowledge (Shari'a)
and Islamic Studies

Volume No. 69

RABI'II 1438Ah. JANUARY 2017

Part 2